



كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية

العنوان:

الدور التركيبي في إدارة النزاع في سوريا

2018 - 2011

إشراف الأستاذ:

عبد المجيد سعدي

إعداد الطالبتين:

❖ إيمان مشري

❖ عبيدي مخلود

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
عباد أمير	أستاذ مساعد -أ-	رئيسا
سعدي عبد المجيد	أستاذ مساعد -أ-	مشرفا ومقررا
دريدي محمود	أستاذ مساعد -أ-	عضوا مناقشا

شكر وتقدير

ربي لك الشكر ولك الحمد ولك الشاء الحسن كما يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك

لتوفيقك لنا في إتمام هذا العمل

إن الحروف لتتهادى بكلماتها لتجسد لكم أجمل عبارات الشكر والثناء.

إن الكلمات لتقف عاجزة، والعبارات تائهة، بل والأفكار قاصرة حينما نريد أن أشكركم

في مثل هذه اللحظات يتوقف القلم ليفكر قبل أن يخط الحروف لينظمها في سطور تمر في الخيال ولا يبقى لنا في

نهاية المطاف إلا قليلاً من الذكريات وصور تجمعنا برفاق أناروا لنا دربنا.

فواجب علينا شكرهم ووداعهم ونحن نخطو الخطوات الأخيرة لإتمام هذه الرسالة

جزيل الشكر والعرفان إلى:

الأستاذ: سعدي عبد المجيد الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل وكان لنا السند والعون والأخ والموجه في كل

خطوات إعداد هذه الرسالة .

الشكر والعرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب العلم إلى الأساتذة الكرام: أمير عباد، دريدي

عحمود، رقية بلقاسمي ، كيم سمير، فتحي معيفي، البار أمين، إدريس عطية، باديس بن حدة، ليلي لعجال،

نموشي نسرين وكل أساتذتنا الأعزاء بقسم العلوم السياسية بجامعة تبسة.

وإلى من وقف على المنابر وأعطى حصيلة فكره لينير دربنا إلى كل أساتذة وعمال جامعة - تبسة -

إلى الأنامل الذهبية التي أنجزت هذه المذكرة الطاقم الرائع: "طاقم مكتبة النور.

إهداء

قال الله تعالى: (وما بكم من نعمة فمن الله....) الآية 53 سورة النحل
الحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل وإتمامه في وقته وتوفيقه لنا في دراستنا وانه أبلغنا هذه المرتبة إنه حكيم
مجيد.

بصدق الوفاء والتقدير أتقدم بالشكر إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة إلى من حصد الأشواك عن دربي
ليمهد لي طريق العلم، إلى القلب الكبير الذي أحبه والذي العزيز منصور مشري.
إلى من أرضعتني الحب و الحنان إلى رمز الحب وبلسم الشفاء إلى القلب الناصع بالبياض أُمي حكيمة العزيزة.
إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رايحين حياتي أختوتي ، أحلام ، أنفال ، أية ، أمين ، جاب الله.
إلى روح جدتي الطيبة الحنون فاطمة رحمها الله وأسكنها فسيح جنانه.
إلى روح جدي العزيز ذو الكلمة الطيبة جاب الله رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه .
إلى روح سكنت روحي وساندتني زوجي قرّة عيني إسحاق مالكية .
إلى عائلة الكريمة بأجمعها وعائلة زوجي وكل صديقاتي الذين أحببتهم وأحبوني و بالأخص رفيقة دربي وأختي
خلود.

إلى صاحب الضمير الحي، إلى مرشدنا والذي لم ييخل علينا بالجهد الدكتور سعدي عبد المجيد الذي شرفنا بقبوله
الإشراف على هذه المذكرة، إضافة إلى الدكتور أحمد الحمزة على نصائحه وتوجيهاته القيمة التي مكنتنا من إخراج
هذا العمل إلى حيز الوجود.
نتقدم بخالص الشكر وعظيم الأمنيات إلى الأساتذة الكرام وإلى كل من ساندنا من قريب أو من بعيد.

إيمان

الإهداء

قال الله تعالى: { وَهَذَا بِكُم مِّن نُّعْمَةِ رَبِّكُمُ الَّتِي كُنْتُمْ تُغْفِرُونَ } النحل 53 الآية 53
نحمد الله تعالى الذي قدرنا على شرب جرعة ماء من هذا العلم الواسع. العلم لا يتم إلا بالعمل وإن العلم
كالشجرة والعمل به كالشجرة.

فأهدي ثمرة جهدي التي طالما تمنيت إهداؤها وتقديمها في أحلى طبق:
إلى الذي عمل وكد وجد فقاس ثم غلب حتى وصلت إلى هدي هذا إلى المصباح الذي لا يبخل إمدادي بالنور
إلى الذي علمني بسلوكه خصالاً أعتز بها في حياتي والذي العزيز "سمير عبيدي"
إلى التي حملتني وهنا على وهن وقاست وتألمت لألمي، إلى من رعنتي بعطفها وحنانها وسمعت طرب الليل من أجلي
إلى أول كلمة نطقت بها شففتني أمي الحبيبة "عزيزة نحال"
إلى من جبههم يجري في عروفي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى أخواي "رهف، رحاب، وأخي العزيز محمد أمين".
إلى نبع الحنان جدتي حبيبتي لطالما سقتني بحبها وحنانها الكبير وأحبك كثيراً أطل الله في عمرها وحفظها لنا إلى
روح جدي الحبيب لطالما كنت لي الفخر العظيم ومثال الصمود لن أنساك يا حبيبي
إلى من سرنا وسهرنا سوياً ونحن نشق الطريق معاً نحو النجاح صديقتي وأختي التي لا أملك ولن أملك غيرها
صديقة دربي "إيمان مشري"

إلى ابنة خالتي عزيزة قلبي لطالما تشاركنا كل لحظات الحياة مرها وحلوها "ندى نحال"
إلى كل عائلتي الكريمة بأجملها التي لم يذكرهم قلبي ولكنهم في قلبي
إلى من علمونا حروف من ذهب وكلمات من درر وعبارات الأسمى وأحلى عبارات في العلم ومن فكرهم منارة
تنير لنا سيرة العلم والنجاح أساتذتنا الكرام وبالأخص أستاذنا الكريم ومرشدنا الذي لم يبخل علينا بالجهد الأستاذ
"سعدي عبد المجيد إضافة إلى الدكتور الحمرة أحمد على نصائحه وتوجيهاته القيمة التي مكنتنا من إخراج هذا
العمل إلى حيز الوجود.

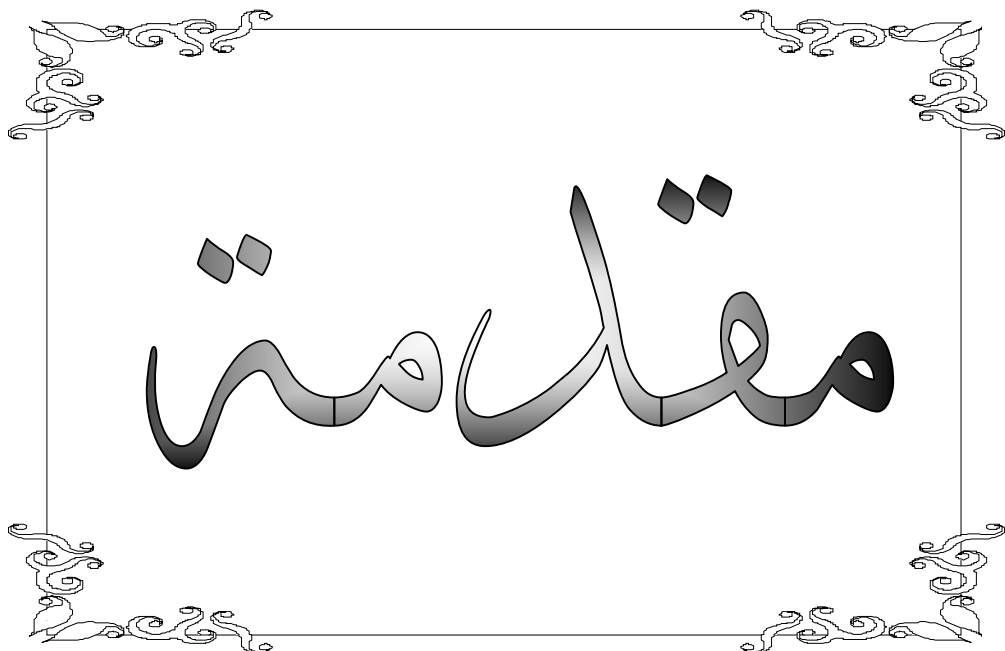
خاتمة

منذ بداية الأزمة في سوريا في عام 2011 ووصولاً لبداية العام الحالي 2019، تعددت و تشعبت

المواقف على مختلف أشكالها سواء أكانت دولاً مجاورة أم دول إقليمية أو دولية، وكل ينظر إلى تلك الأزمة وسبل التعامل معها وفق مصلحته وما يراه مناسباً، لذلك نجد مواقف لدول عربية متباينة في بعض الأحيان ما بين مؤيد ومعارض لما يحدث في سوريا وكل وفق مصلحة بلده، والأمر نفسه ينسحب على إيران كموقف إقليمي مؤيد لنظام الحكم و معارض لمطالب الشعب رغبة منها في الإبقاء على نظام الأسد، ودولياً الأمر لا يسير بهذه الطريقة سابقة الذكر كون المواقف الدولية هي بالأساس مواقف متصارعة فيما بينها جعلت من الساحة السورية مسرحاً لتنفيذ مخططاتها سواء كانت الولايات المتحدة الأمريكية أو روسيا إضافة إلى الموقف التركي الذي يتقدم إزاء أي تطور متعلق بالمشهد السوري محدد بخطوط عريضة يكاد لا يخرج عنها، و عليه فإن هذه المحددات تصلح أن تكون إطار يمكن من خلاله فهم المواقف التركية واستشراف تطوراتها في المستقبل تجاوباً مع أي متغيرات متعلقة بالأزمة السورية بشكل عام.

Abstract

Since the beginning of the crisis in Syria in 2011 and until the beginning of the current year 2019, there have been many and satiated positions in various forms, whether neighboring countries or regional or international, and all looks at the crisis and ways to deal with them in accordance with his interests and what he deems appropriate, so we find positions of different Arab countries In some cases between supporters and opponents of what is happening in Syria and all according to the interest of his country, and the same is the withdrawal of Iran as a regional position in favor of the regime and opposed to the demands of the people in order to maintain the Assad regime, and internationally it is not this way mentioned above that the international positions are basically Conflicting positions among them c The Syrian position, which is progressing towards any development related to the Syrian scene, is defined in a very broad line, and therefore these determinants serve as a framework through which the Turkish positions can be understood and interpreted. Its developments in the future in response to any changes related to the Syrian crisis in general.



مقدمة

أولاً: التعريف بالموضوع

تلمست الأزمة السورية بالتعقيد واستقطبت اهتماماً عالمياً وأثارت خوفاً لدى دول المنطقة وتضافرت عدة عوامل داخلية، إقليمية ودولية أدت إلى اتساع دائرة الأزمة وتفاقمها واستغراقها مدة زمنية أصبحت دويلة تكبد فيها الشعب السوري خسائر فادحة وما تقدمه كذلك الشعب السوري من تضحيات. فتحول الانتفاضة من انتفاضة شعبية كان هدفها التحرر من حكم شمولي طائفي إلى ساحة دولية للصراع بين القوى الكبرى، فتشكل رؤية ومواقف الأطراف الفاعلة في مسار إدارة وتسوية هذه الأزمة والتي تواصلت بمزيد من الدمار على كافة الجوانب، ومع إصرار كل أطراف الأزمة على عدم تقديم تنازلات كافية وبناء جسور الثقة لتكون قاعدة أساسية لأي عمل سلمي أو اتفاق ينهي الحرب الدائرة في سوريا.

ولعل ما يبرز للعيان ما يكتسيه الدور التركي تجاه هذه الأزمة من أهمية، بوصف هذه الأخيرة واحد من أهم الدول الإقليمية المؤثرة في الأزمة السورية، فتركيا أصبحت تمارس جهوداً حثيثة ترمي إلى الإطاحة بالرئيس السوري بشار الأسد وهو ما بدا واضحاً من خلال مختلف مواقف صناع القرار في تركيا، ويعد تحول الموقف التركي ضد النظام السوري حدث بالفعل رغم اشتراك البلدين في حدود واحدة والعلاقات التجارية والاقتصادية العميقة بين الجانبين منذ أن تم إبرام اتفاقية تبادل تجاري حر عام 2004. كما أن تركيا كانت تتعامل في الماضي بحذر شديد مع جيرانها من خلال سياسة أطلقت عليها «تصفير المشكلات مع الجيران»، بيد أن المعاناة التركية من عدم الاستقرار على الحدود الجنوبية والتمرد الكردي المسلح هناك والأحداث الأخيرة في سوريا جعلتها تخشى من اندلاع حرب أهلية وزيادة الاضطرابات على حدودها الجنوبية على نحو يهدد أمنها القومي الأمر الذي سبب تغييراً جذرياً في موقفها من النظام السوري. فالمسؤولين الأتراك يخشون من أن تكون للأزمة السورية انعكاسات محتملة قد تمتد إليها، وهو ستناوله موضوع البحث بالدراسة والتفصيل.

ثانياً: أهمية الموضوع

يكتسي موضوع "دور تركيا إدارة النزاع في سوريا ظل المتغيرات الدولية الراهنة" أهمية علمية وأخرى عملية:

أ- الأهمية العلمية

إن وضع مقاربات مفاهيمية ونظرية لدراسة موضوع دور تركيا إدارة النزاع في سوريا، يأتي من خلال الاختبار العلمي لمتغيرات الدراسة والبحث فيها بشكل مفصل ينطلق من حصر الجانب المفاهيمي وتناول مختلف النظريات المفسرة للدراسة، وما يمثله دور القياس والمقارنة بين الجوانب النظرية والتطبيقية من خلال دراسة الحالة، التي نسعى من خلالها إلى توضيح مختلف السياسات المتبعة من طرف تركيا لإدارة النزاعات الإقليمية في المنطقة.

ب- الأهمية العملية

تأتي هذه الدراسة للبحث في مختلف الفواعل والأطراف التي كان لها التأثير المباشر لإدارة النزاع في سوريا، وكذا الاستراتيجيات والأساليب التي اعتمدها تركيا في سبيل إدارة النزاع في سوريا، من خلال دراسة مختلف توجهات صناع القرار، كل حسب مصلحته وأهدافه، باعتبار تركيا لاعب صاعد في المنطقة.

ثالثا: أهداف الموضوع

سنركز في هذا البحث على هدف محوري وأساسي وهو التعرف على دور تركيا في إدارة النزاع في سوريا باعتبارها من أهم الفواعل التي يمكن أن تساهم في إدارة وحل النزاع في سوريا، وكذا التعرف على مختلف توجهاتها نحو الأزمة في سوريا بمختلف المحددات الداخلية والخارجية وكذا الكشف من خلال الدراسة عن أهم الأدوات التي استخدمتها تركيا في إدارة النزاع في سوريا، ومن التوجه برؤية مستقبلية نحو التعرف على كافة آليات إدارة وحل الأزمة السورية التي طال أمدها

رابعا: دوافع إختيار الموضوع

لاختيار أي موضوع بحث هناك تبريرات ذاتية وأسباب موضوعية، ففيما يخص التبريرات الذاتية فهي مرتبطة بقناعة سابقة حول دراسة الأزمة السورية وإسقاطها في نطاق أكاديمي للتعرف عن الدور الذي تلعبه مختلف القوى الإقليمية والدولية في إدارة ومحاوله حل مختلف الأزمات، وهو ما دفعنا لاختيار موضوع البحث وهذا من أجل معرفة كيفية إدارة مختلف الأزمات الدولية، كما يحدث مع الدور التركي في إدارة الأزمة في سوريا.

أما الأسباب الموضوعية فهي تتضح في أهمية الموضوع في حد ذاته، لذا فقد وجب التطرق إلى أبعاد دراسة الأزمة السورية ودور تركيا في إدارة هذا النزاع، التي قد تؤثر في على مختلف الدول المجاورة وخاصة منقطة الشرق الأوسط الذي يشهد تنامي غير مسبوق لمختلف الأزمات، خاصة في ظل ما تشهده هذه الدول من حروب

أهلية وانقسامات مذهبية وطائفية أتت على الأخضر واليابس في هذه المناطق، وأصبح معظمها دول فاشلة لا تستطيع حماية أمنها سواء الداخلي أو الخارجي.

خامسا: إشكالية الدراسة

تهدف إشكالية هذه الدراسة إلى طرح التساؤل الرئيسي المتعلق بكيفية فهم وتحليل الدور التركي في إدارة الأزمة السورية من خلال قراءة معمقة في أبعاد هذا الدور على كل الأصعدة والتعرف على فرص النجاح والفشل وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف نرصد أهم مكامن القوة والضعف في الدور التركي لإدارة النزاع في سوريا؟

من خلال هذا التساؤل الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الطبيعة الجيوسياسية للعلاقات التركية السورية
- ما هو واقع حال العلاقات الإقليمية التركية؟
- فيما يتمثل الدور الجديد الذي تحاول أن تلعبه تركيا في إدارة الأزمة السورية؟
- ما هي أبرز المخاطر والتحديات التي تواجه هذا الدور التركي في إدارة الأزمة السورية؟ وما هي أهم سيناريواته المستقبلية؟

سادسا: فروض الدراسة

- للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية المطروحة ارتأينا، صياغة الفروض العلمية التالية:
- يعتبر انعكاس البيئة الداخلية أبرز محددات توجه السياسة الخارجية التركية على المستوى الإقليمي والدولي
- ينعكس عملي التوجه الإقليمي والمصلحة على الدور تركيا في إدارة الأزمة السورية؛
- كلما كان هناك توجه لحل الأزمة في سوريا أدى ذلك إلى زيادة استقرار تركيا الداخلي والخارجي.

سابعا: حدود الدراسة

- أ- المجال المكاني: ستخص هذه الدراسة في إطارها المكاني منطقة مهمة وهي تركيا وسوريا.
- ب- المجال الزمني: شملت هذه الدراسة في إطارها الزمني الفترة الممتدة من 2011-2018.

سابعا: المناهج المتبعة في الدراسة

طبيعة الدراسة جعلتنا نستخدم المناهج التالية:

أ- المنهج الوصفي: لما يقتضيه البحث من وصف لظاهرة الإرهاب والتعرف على مختلف موضوعاتها وكذلك تحليلها.

ب- منهج دراسة الحالة: من خلال تسليط الضوء على الدور التركيبي في الأزمة السورية

ت- المنهج التاريخي: من خلال الترتيب المرحلي للأزمة السورية بمختلف خلفياتها التاريخية وترتيبها

الكرونولوجي

ثامنا: خطة الدراسة

❖ تضمنت خطة الدراسة مقدمة وثلاث فصول، حيث تضمن الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة من خلال التعريف بمفهوم الأزمة الدولية وكذا مفهوم إدارة الأزمات، ليتم التطرق في الفصل الثاني لأهم آليات إدارة الأزمة السورية من خلال أدوار الأطراف الإقليمية والدولية ثم التطرق للدور التركيبي في إدارة الأزمة، وكفصل ثالث سيتم التعرف على استراتيجيات تركيا في سوريا من خلال معرفة أهم تحديات وحدود إدارة الأزمة السورية وأخيرا التعرف على مختلف سيناريوهات إدارة الأزمة السورية في ظل الإدارة التركية.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للدراسة

أضحى عالم اليوم عالماً مليئاً بالصراعات، والمصالح المتعارضة، عالم زادت فيه تفاعلات القوى الكبرى، والكيانات الدولية، ومحاولات انتقال مركز النفوذ والسيطرة، والهيمنة مما خلق نزعة عارمة لأصحابها لحيازة القوة بكافة أشكالها، ويؤشر ذلك لوجود نزعة جامحة للتسلط، والهيمنة تؤدي بالضرورة إلى حرمان كيانات، ودول وقوميات من الوصول إلى مستوى من القوة يجعلها تكون ندا للقوى الكبرى، ويؤدي هذا السلوك إلى نشوب الأزمات التي قد تتطور إلى تفاعم صراعات تؤدي إلى حروب .

وفي هذا الإطار تعمل الأطراف على إدارة الأزمة بممارسة الضغط بشكل مرن وحكيم وفق مقتضيات الموقف، أو تسعى إلى وضع حلول للتوافق دون أن تتكبد دولهم تكلفة أو خسارة مرتفعة، ورغم أن الأزمات على أشكالها المختلفة حالة ملازمة للإنسان في كل زمان ومكان، وتحدث في البلدان المتقدمة والمتخلفة على حد سواء، مع اختلاف طبيعتها وعمق تأثيرها، إلا أن الأزمات التي يعيشها العالم اليوم تأخذ طابعاً أكثر تأثيراً بحكم بنية النظام الذي يتسم بالقطبية الأحادية وهيمنة قوة واحدة على مجريات السياسة الدولية، وعليه سنتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: مفهوم الأزمة الدولية
- المبحث الثاني: مفهوم إدارة الأزمات الدولية
- المبحث الثالث: استراتيجيات إدارة الأزمات الدولية

المبحث الأول: مفهوم الأزمة الدولية

سيتم في هذا المبحث التطرق إلى مفهوم الأزمة الدولية من خلال استعراض المفاهيم التي قدمت لها، وكذا التعرض إلى الخصائص التي توضح إطارها وكذا مختلف التوجهات التي تخص هذا المفهوم الذي يمكن توضيحه وفقاً لما يلي:

المطلب الأول: تعريف الأزمة الدولية

يتسم عالمنا اليوم بوجود الكثير من الأزمات والتعقيدات في مختلف المجالات لاسيما في المجال السياسي، ومن المعلوم أن الأزمات قد طالت كل المجالات الحياتية، فعملت على تشكيل العالم وفق رؤى تتجاوز قدرة المجتمعات والأفراد على التحكم فيها وقبل أن نتطرق إلى تعريف الأزمة الدولية نشير إلى مفهوم الأزمة.¹

1- تعريف الأزمة

لا يختلف اثنان في أن الأزمات جزء رئيسي في واقع الحياة البشرية، والمؤسسة وهذا يدفع إلى التفكير بصورة جدية في كيفية مواجهتها، والتعامل معها بشكل فعال إلى الحد من النتائج والسلبية، والاستفادة أن أمكن من نتائجها الإيجابية. حيث أن بعض الباحثين من عرف الأزمة بالمفهوم الاجتماعي، والسياسي والاقتصادي. يقصد بالأزمة من الناحية الاجتماعية: توقف الأحداث المنظمة، والمتوقعة واضطراب العادات مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن ولتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة.²

أما الأزمة من الناحية السياسية: هي حالة أو مشكلة تأخذ بأبعاد النظام السياسي، ونستدعي اتخاذ قرار التحدي الذي تمثله سواء كان إدارياً، أو سياسياً أو نظامياً أو اجتماعياً، أو اقتصادياً، أو ثقافياً.³

¹ - آمنة المير، أسطورة الحياد استقلالية الإعلام اللبناني في الأزمات السياسية بيروت: دار النهار للنشر، 2014، ص 161.

² - عليوة السيد، إدارة الأزمات والكوارث-مخاطر العولمة والإرهاب الدولي-ط2، القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، 2002، ص 13.

³ - عليوة السيد، نفس المرجع، ص 13.

ومن الناحية الاقتصادية فهي تعني: انقطاع في مسار النمو الاقتصادي حتى انخفاض الإنتاج أو عندما يكون النمو الفعلي أقل من النمو الاحتمالي.¹

وسوف تقوم بتقصي المعاني اللغوية، والاصطلاحية للأزمة، ومن ثم مفاهيمها وذلك على النحو التالي:
ففي اللغة العربية تعني الشدة، والقحط، والمأزم هو الضيق ومصطلح الأزمة ((Crisis) مشتق أصلا من الكلمة اليونانية (Kipew) أي بمعنى لتقدر (Todecide).

ويقصد بها في اللغة الإنجليزية، وذلك وفق قاموس، أكسفورد" هي نقطة التحول تطور-المرض-التاريخ-الحياة... إلخ".

كما ورد استخدام هذا المصطلح باللغة الصينية في شكل كلمتين "Wet-ji" أولهما تعبر عن الخطر والثانية عن الفرصة التي يمكن انتهازها من خلال تحويل الأزمة، وما تنطوي عليه من مخاطر، وفرص عن طريق استثمار هذه الأزمة لتحقيق أكبر قدر من المكاسب منها.²

2- الأزمة اصطلاحا

بالرغم من تعدد تعريفات الأزمة من قبل العديد من الكتاب والباحثين وذلك بتعدد خلفياتهم ومشاربهم والزواوية، والتي ينظرون منها إلى كلمة الأزمة إلا أن هناك تشابها كبيرا بين هذه التعريفات حول مدلول الأزمة وما يعنيه هذا المصطلح ونورد فيها يلي أهم التعريفات التي أعطيت لها:

1-2- الأزمة: " هي حدث أو موقف غير متوقع يهدد الأفراد أو المنظمات على البقاء يعني أنه كل مالا يمكن توقعه أو التفكير فيه سواء من أحداث أو تصرفات تؤثر بقاء الناس والمنظمات".³

كما عرف Bieber 1988 الأزمة بأنها: «نقطة تحول في أوضاع غير مستقرة ويمكن أن تقود إلى نتائج غير مرغوبة إذا كانت الأطراف المعنية غير مستعدة أو غير قادرة على احتوائها ودرء لأخطارها».⁴

¹ - عبد الله بن متعب بن كرم، " اللجنة الأمنية ودورها في إدارة الأزمات-دراسة تطبيقية على اللجنة الدائمة في المملكة العربية السعودية-رسالة ماجستير، قسم علوم إدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2005، ص 26.

² - عليوة السيد، المرجع السابق، ص 13.

³ - عبد السلام أبو قحف، ثقافة الحرفات وغدارة الأزمات، بيروت، الدار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 1999، ص 104.

⁴ - قادري علي عبد المجيد، اتصالات الأزمة، الأزاريطة، دار الجامعة الجديدة، 2008، ص 65.

أما 1992 Pelen Peterbr يقول بأن الأزمات هي معارف خاصة تعتمد على إدراكنا لحالات الخلل والتمزق والتي نعتقد أنها تؤدي إلى تناقض وتغيرات مفاجئة لدرجة يصعب التوافق معها. أما الحملاوي فقد عرفها: بأنها عبارة عن خلل يؤثر تأثيراً مادياً على كلة، كما أنه يهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها هذا النظام.¹

كما عرف المستشار بوخان (Alastan Buchan) الأزمة في كتابه " إدارة الأزمات " بأنها تعد ظاهر أو رد فعل بين طرفين أو عدة أطرف حاول كل منهم تحويل مجرى الأحداث لصالحه.²

وقد أورد محمد جبر: تعريف الأزمة أنها " تعني تهديداً أو خطراً متوقعا أو غير متوقع الأهداف وقيم ومعتقدات وممتلكات الأفراد ومنظمات والدول التي تحد من عملية اتخاذ القرار".³

كما يقدم وليم كونت التعريف التالي للأزمة " الأزمة هي تلك النقطة الحرجة واللحظة المناسبة التي يتحدد عندها مصير أو تطور ما".⁴

إذا " فالأزمة هي تغيرات مفاجئة تطرأ على البيئة الداخلية أو الخارجية للمنظمة أو الدولة أو البلد برمته، بسبب قصور معين سواء عن عمد أو من غير عمد، وقد تكون الأزمة نتيجة عوامل يصعب التحكم بها مثل العوامل السياسية والاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية والتكنولوجية.⁵ ولا شك أن الكثير من المفاهيم الشائعة، والتي قد تتشابه مع الأزمة في بعض خصائصها ولكنها في واقع الأمر ليست أزمة ونذكر على سبيل المثال :

2-3- مفهوم الكارثة: Disaste

الكارثة هي أحد أكثر المفاهيم التصاقاً بالأزمات وقد ينجم عنها أزمة ولكنها لا تكون أزمة بحد ذاتها.⁶

وكلمة كارثة مشتقة من اللغة اللاتينية، والمكونة من المقطعين dic وتعني القوة السلبية، والثانية Ustrum وتعني النجمة والمعنى الحرفي للكلمة هو لنجمة " السيئة" أو " سوء الطالع" .

¹ - المرجع نفسه.

² - عقاب بن غازي بن عميرة، إدارة الأزمات الأسرية، الرياض: (د.د.ن)، 2009، ص 10.

³ - آمنة المير، المرجع السابق، ص 162.

⁴ - أديب حضور، الإعلام والأزمات، الرياض، (د. د.ن)، 1999، ص 7.

⁵ - بشير العلاق، العلاقات العامة في الأزمات، عمان، دار الباروري العلمية للنشر والتوزيع، 2002، ص 59.

⁶ - شهرزاد مسعود، الإعلام والأزمات - الإعلام الأمريكي نموذجاً -، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2013، ص 55.

ويعرفها قاموس ويشير بأنها" عبارة عن حدث يسبب تدميرا شاسعا وأضرارا كبيرة وسوء حظ عظيم".¹ وكذلك عرفت بأنها" حدث طبيعي أو من صنع إنسان مفاجئ أو متوقع يؤثر بشكل كبير على مجريات الحياة الطبيعية ويخلف عددا من الوفيات والإصابات مما يترتب على المجتمعات أن تتخذ إجراءات استثنائية لمواجهتها بقدرتها الذاتية أو بمساعدة خارجية.

إذن فبعث الخلط المنطقي بين مفهوم الكارثة ومفهوم الأزمة إنه غالبا ما تؤدي الكارثة إلى أزمة أو عدة أزمات، وقد يحدث العكس أيضا فقد ينتج عن تفاقم وتصاعد كارثة مادية أو بشرية أو كليهما معا.²

2-4- مفهوم الصدمة: Shack

هو الشعور المفاجئ الحاد، الناتج من حادث غير متوقع، وهو يجمع ما بين الغضب والذهول والخوف.³ ولعل مثل هذه الأمثلة من المفاهيم تختلف تماما عن مفهوم الأزمة دون وجود أي نوع من الخلط، إما لأنها موقف أو حدث لم يرق إلى مستوى الأزمة من الفجائية أو الخطورة أو التهديد الجسيم لكيان المنظمة، إما أنها تكون مصدرا للأزمة كالصراع مثلا، وأن تكون أحد عوارضها أو نتائجها كالصدمة.⁴

2-5- مفهوم المشكلة:

هي نوع من التغيير المفاجئ غير المحسوب، وتتطلب مزيجا فعالا من مهارات التخطيط والاحتواء، والتوقع لدى الإدارة.⁵

2-6- مفهوم الصراع: Conflict

تمثل كلمة (الصراع) في اللغة العربية (النزاع أو الخصام) أو (الخلافا).

¹ - المرجع نفسه، ص 53.

² - زياد القطارنة، إدارة الكوارث، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2013، ص 16.

³ - حمدي شعبان، الأمني وإدارة الأزمات والكوارث، القاهرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، 2005، ص 91.

⁴ - المرجع نفسه، ص 92.

⁵ - ستيف البريخت، " إدارة الأزمات - فن الدفاع عن الشركات"، مجلة الشركة العربية للإعلام، العدد 11، القاهرة، حزيران، 1998،

أما كلمة (Conflict) فهي من أصل لاتيني ومعني عملية (الضرب) والضرب وقد استخدمت في اللغة الانجليزية لتعني (العراك) أو الخصام، كما عرف الصراع من حيث كونه تعبيراً عن تحقيق الأهداف فالصراع هو عملية التعبير عند عدم الرضا أو هو تعبير عن خلاف أو أهداف وتوقعات غير محققة ضمن التنظيم. قد عرف الصراع على أنه اضطراب أو تعطيل في عملية اتخاذ القرار بحيث يجد الفرد أو الجماعة صعوبة باختصار البديل.

ونلاحظ في هذا التعريف تم التركيز على آثار الصراع في المقابل فقد تم إهمال أسباب الصراع.¹ وفي ما يتعلق بالأزمة الدولية باعتبارها مصطلحاً سياسياً، فقد كانت محل اهتمام الباحثين في مجال العلاقات الدولية والذين حاولوا وضع تعريف محدود وواضح لها، ولكن اختلاف الرؤى الفكرية للباحثين أدى إلى تعدد التعريف الموضوعية لمصطلح الأزمة الدولية لصعوبة إيجاد تعريف شامل لها وقد انقسم الباحثون في تعريف الأزمة الدولية إلى ثلاث مدارس فكرية، تقدم الأولى تعريفاً نسبياً للأزمة الدولية وأخرى تقدم تعريفاً يرتكز على مفاهيم منه صنع القرار وثالثة تحاول التوفيق بين المنهجين السابقين وبالإمكان توضيح هذه المدارس الثلاث كالتالي:²

3- مفهوم الأزمة لدى مدرسة النسق أو النظم

تكتسب مدرسة النسق أهمية كبرى عند تحليل الأزمات التي تكون القوى الكبرى في النظام الدولي أطرافاً مباشرة فيها، نظراً لتزايد مقومات عم الاستقرار في النظام الدولي وتزايد تبادل الأفعال والتحركات الصراعية التي تؤثر على استعراض القوة المادية أو استخدامها ويمثل ذلك جوهر المدخل النسقي في دراسة الأزمة الدولية. في هذا السياق اهتم التعريف النسقي للأزمة الدولية بإبراز العلاقة بين ظاهرة الأزمة الدولية والنظام الدولي وذلك من خلال التركيز على هيكل كمنهج مهم لدراسة السياسة، فالأزمة بالنسبة لهذه المدرسة نتيجة حتمية للتفاعلات بين الدول من خلال سياق التطور التدريجي للأحداث الدولية³، ومن رواد هذه المدرسة (كينيث

¹ - أمل محمود علي العبيدي "إستراتيجية الصراع التنظيمي وإمكانية تحقيق أهداف المنظمة" مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 69 المستنصرية، 2008، ص 80.

² - غيث سفاح متعب الربيعي، فحطان حسين طاهر، "ماهية الأزمة الدولية، مجلة، مجلة العلوم السياسية، العدد 22، جامعة بغداد، (د.س.ن)، ص ص 2-3.

³ - رغد صالح الهدلة "الأزمة الدولية مفهومها أسبابها إدارتها وأدواتها"، الاتحاد جريدة يومية، (د.س.ن)، ص 4.

بولدنغ، كورال بيرل تشارلز ماكيلاند)، وقد اهتم هذا الفريق من العلماء في تعريفه للأزمة بتحديد أثارها على تطور النظام الدولي القائم.¹ فقد عرف (اينيث بولدنغ) الأزمة الدولية بأنها " نقطة تحول في العلاقات الدولية أو النظام ويعرفها تشارلز ميكلياند بأنها" فترة انتقالية ما بين الحرب والسلم واحتمال تصعيد جميع الأزمات الدولية لتصل إلى مرحلة الحرب إلا أن معظمها يتضاءل دون اللجوء إلى استخدام القوة من قبل الدول المتورطة في الأزمة".²

4-تعريف الأزمة الدولية في إطار مدرسة صنع القرار

يركز أصحاب منهج صنع القرار في تعريفهم للأزمة على حالة التهديد المفاجئ أو الآني لأهداف حيوية يعتبرها صانع القرار ضمن مدركان نابغة من النسق العقيدي، وترى هذه المدرسة أن للأزمة تأثيرا مهما على الوظيفة القرارية باعتبارها حدثا مفاجئا لوحدة صنع القرار ومن أبرز رواد هذه المدرسة جيمس رونيسون، تشارلز هيرمان).³

وقد عرف روينستون الأزمة الدولية على أنها " موقفا بين دولتين أو أكثر يتم إدراكه من قبل صانع القرار، ويتضمن المواقف سمات خاصة من قبيل، إنه يشكل تهديدا للأهداف والمصالح المهمة، إضافة لكونه تهديدا مفاجئ لصانع القرار ويصاحبه شعور بمحدودية الوقت اللازم لاتخاذ القرار.⁴

ويرى تشارلز هيرمان بأن الأزمة الدولية هي موقف يهدد أطرافه، وتزيد فيه درجة عدم التأكيد بخصوص تقدير المواقف وبدائله ومواجهته حيث تكون المعلومات المتاحة للأطراف غير كافية ويؤكد أيضا على أنها موقف تزيد فيه درجة القلق والتوتر بين الأطراف لأن هذا الموقف يفرز ضغوطا زمنية ملحوظة.⁵

¹ - عبد الغفار عفيفي الدويك، إدارة الأزمات الدولية، الرياض: مكتبة فهد الوطنية للنشر، 2013، ص 13.

² - قحطاب حسين طاهر، المرجع السابق، ص 4.

³ - خليل عرنوس سليمان، الأزمة الدولية والنظام الدولي دراة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الإستراتيجية الدولية وهيكمل النظام الدولي، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2011، ص 9.

⁴ - غيث سفاح متعب الربيعي، قحطان حسين طاهر، المرجع السابق، ص 4.

⁵ - رجب ضو حليفة المبيض، إدارة الأزمات الدولية أزمة لوكربي في الإطار العربي الإفريقي - دراسة مقارنة-، (د.ب.ن)، دار الزهراء للنشر، (د.س.ن)، ص 41.

المطلب الثاني: خصائص الأزمة الدولية

من خلال طرحنا لمفهوم الأزمة الدولية يتضح بأنها جزء لا يتجزأ من محيط العلاقات الدولية وتتأثر في تفاعلاتها ومحكومة بإطارها وعمق تلك العلاقات واتساعها.

ويعني ذلك أن أي احتكاك متصاعد بين دولتين لا بد أن يعكس أو يستجيب لتأثيرات إما نحو مزيد من التصاعد أو التصاعد أو التهدئة وكلما زادت البيئة الإقليمية لطرفي الأزمة تنطوي على أهمية جيواستراتيجية، كانت الأزمة موضوع لاستقطاب.¹

استنادا لذلك فإن أي تحليل لطبيعة الأزمة الدولية وفي ظل النظام الدولي المعاصر نادرا ما يجعل منها أزمة محلية، ويعود سبب ذلك إلى التشابك والترابط بين المصالح والتوجهات والأهداف لدى عدد غير قليل من الدول الفاعلة في البيئة الدولية²، وكل هذا بطبيعة الحال إنعكس على الخصائص التي تتميز بها الأزمات الولية، حيث ترى لويس كمفورت أن هناك ثلاث خصائص للأزمة تؤدي إلى إعاقة التعامل معها ومعالجتها وهي عامل الشك، عامل التفاعل، عامل التعقيد.³ وهناك عدة خصائص للأزمة الدولية أهمها:

- تتميز الأزمة الدولية بأنها مجموعة من الأحداث المتشابكة والمترابطة مع بعضها البعض، والتي تنتج عن ترابطها ظروف معينة.
- تتسم بالتداخل والتعدد في الأساليب والعناصر وقوى المصالح المؤيدة والمعارضة والمهيمنة وغير المهيمنة بحيث أنها تتميز بعدم الوضوح في الأطراف والمسببات التي لا يمكن أن تتضح إلا بعد مرور وقت الأمر الذي يجعلها في غاية التداخل والمسببات التي لا يمكن أن تتضح إلا بعد مرور وقت الأمر الذي يجعلها في غاية التداخل، ويصعب تمييزها.

¹ - رجب ضوحليفة المريض، إدارة الأزمات الدولية أزمة لوكربي في إطار العربي الإفريقي - دراسة مقانة-، المرجع السابق، ص 364.

² - محمد بن حسن أحمد الوهاس، " دور القيادات الأمنية في فاعلية إدارة الأزمات - دراسة تطبيقية على قوات الأمن الخاص في منطقتي الرياض ومكة المكرمة". رسالة ماجستير، قسم العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2002، ص 34.

³ - نجم العزاوي، أثر التخطيط الاستراتيجي على إدارة الأزمة- بحث مقدم إلى مؤتمر العلمي الدولي، جامعة الزرقاء، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2009، ص ص 9-10.

- المفاجأة في حدوثها واستخدامها على بؤرة الاهتمام لدى المؤسسات والأفراد والدول حتى ولو كانت متوقعة¹.

● المفاجأة في المكان: تعني مفاجأة من حيث لا يحتسب فعلى المستوى السياسي قد يكون اتخاذ القرار بقطع العلاقات مع دولة ما يحقق مصالح معينة في مكان آخر وحدث أشياء غير متوقعة.

- لم يتم حجم آثاره: أي حدوث أزمة متوقعة لكن آثارها أكبر بكثير مما تم التنبؤ به، والاستعداد له ليسعى بمستوى هذا الحدث الذي أفرز آثارا كبيرة.

- المفاجأة في الزمان: وهو عامل الوقت الذي لم يتوقع وبجث يشكل التوقيت ضغطا كبيرا عليه أو جري في وقت مخالف لتوقعه على نحو يؤثر على إجراءات العمل.²

هي نتاج لتراكم مجموعة من التأثيرات السابقة والتي لا يتم حسمها تطرح نوعا من الارتباك والشك في الخيارات المطروحة عند التعامل معها خاصة في غايات معلومات دقيقة وكافية حولها.

- قد تخلق حالة من التوتر العالمي خلال فترة زمنية قصيرة في ظل العلاقات الدولية المتشابكة وربما تكون عامل جذب لقوى أخرى بدرجات متفاوتة.³

- الحاجة لقرارات مصيرية لمواجهة الأحداث التي تشكل نتائجها تحولات في مستقبل الأطراف.⁴

- قد نضع صانعي القرار في محك حقيقي بحيث تتطلب اتخاذ قرارات وإجراءات سريعة وراجحة.⁵

- لها مسؤولية قانونية "Liable" تستدعي اهتمام الناس ووسائل الإعلام .

- تساعد الأزمة على ظهور أعراض سلوكية مرضية خطيرة كالقلق، والتوتر، قد يتسبب في بعض الأحيان، ظهور حالات من الفوضى والخلافات الحادة بين صفوف المواطنين، وقد حصل في لبنان توترات شعبية خطيرة بفعل

¹ - ماجد عبد المهدي المساعد، إدارة الأزمات: المدخل - المفاهيم - العمليات، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012، ص 24.

² - ماجد عبد المهدي المساعد، المرجع السابق، ص 25.

³ - إدريس لكربي، إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول - مقارنة للنموذج الأمريكي في المنطقة العربية - الحوار المتمدن، العدد 1552، 2006، ص 6.

⁴ - محمود جاد الله، إدارة الأزمات، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2007، ص 103.

⁵ - أدريس لكربي، المرجع السابق، ص 6.

الأزمة السياسية الحادة (أحداث 7 ماي) (مظاهرات شعبية تابعة للقوى السياسية الموجودة في البلد، قوة 14 مارس، وقوى 8 مارس).¹

- تهدد القيم العليا أو الأهداف الرئيسية لدولة سواء بالإشارة أو القول أو الفعل من أجل الإستجابة لمطالب أو شروط يسعى الطرف الأول لتحقيقها من قبل الطرف الثاني مع التلويح باستخدام القوة عند عدم الاستجابة لهذه المطالب.²

وقد أشارت أحد الدراسات المهمة التي بحثت في موضوع الأزمات والتسليح إلى أن الأزمات الحديثة، والمعاصرة تتسم بعدد من الخصائص التي يغلب عليها أحيانا طابع النسبية وكذلك العمومية وقد أجمالنا بما يلي:

- إدراك مظاهر انعطافات جديدة في سلوك الدولة.

- اتخاذ قرارات وإجراءات واضحة تقتضيها إدارة الأزمة.

- الكثير من التهديدات والتحذيرات والوعود تبدو ظاهرة.

- العلاقات المتبادلة تكون عرضة للتغيير بالاتجاهات التي تسير فيها الأزمة.³

إن وجود ملامح وخصائص مشتركة في تطبيقات الأزمة الدولية لا ينبغي إغفالها، ففي الحقيقة أن لكل أزمة خصائص وسمات تنفرد بها وتميزها عن غيرها من الأزمات حيث ليس لها صيغة أو شكل واحد لكل الأزمات الدولية، لأن ما يشكل أزمة لدولة ما لا يمثل أزمة بالنسبة لدولة أخرى.

أما بالنسبة للأزمة السورية فهناك عدة خصائص تميزها عن باقي الأزمات الأخرى، وذلك بخصوصيتها من جهة وخصوصية المنطقة (الشرق الأوسط) من جهة أخرى.

ومن بين هذه الخصائص ما يلي:

- تاريخ المنطقة والروابط الاثنية والعرقية في سوريا.

- الخصائص الجغرافية لسوريا وقربها من دولة إسرائيل.

- اعتبار سوريا من أهم ممرات طرق التجارة البرية والجوية بين الغرب والشرق.

¹ - آمنة المير، المرجع السابق، ص ص 165، 166.

² - وسام صبحي مصباح سليم، سمات إدارة الأزمات في المؤسسات الحكومية الفلسطينية (دراسة ميدانية على وزارة المالية في غزة)، قسم إدارة أعمال كلية التجارة الجامعية الإسلامية غزة، 2007، ص 14.

³ - تامر كامل الخزرجي، المرجع السابق، ص ص 362-363.

- الصراع الطائفي الدائر في المنطقة.

- هشاشة الوضع في الدول المجاورة وحالة عدم الاستقرار التي تعيشها.

- المد الإيديولوجي للدول الغربية.

المطلب الثالث: أسباب الأزمات الدولية

إن الأزمة الدولية تعبر عن فشل إداري أو سياسي حدث نتيجة لخلل معين أو بسبب نقص الخبرة أو حداثة المعرفة أو نقص المعلومات.¹

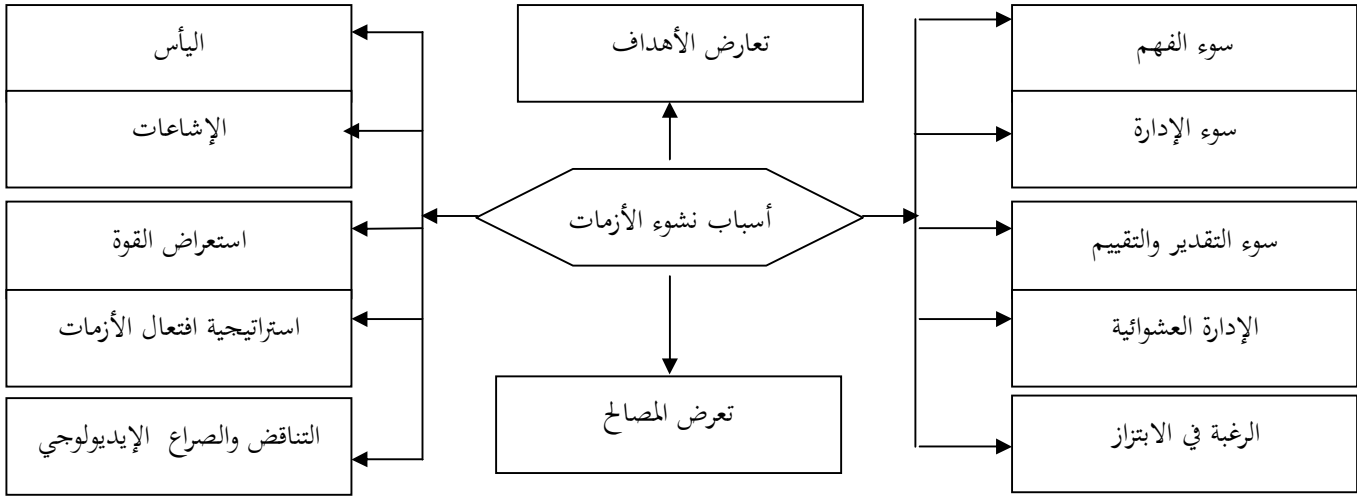
وبطبيعة الحال أن لكل أزمة مقدمات، وشواهد تشير إلى حدوثها ولها مظاهر أولية ووسطى، ونهائية تفرزها، ولكل حدث من أحداث الأزمة الدولية² معنى ومغزى، ولكل فعل تداعياته، وتأثيرات وعوامل تفرز مستجدات ومهما تعددت الأسباب التي تؤدي إلى نشوب الأزمات الدولية، إلا أنه يمكن إجمالها في تعارض الأهداف والمصالح وترتب عليها كثيرا من الأفعال والتداعيات التي تتفاعل معها إلى نشوب الأزمات³، والشكل التالي يبين لنا الأسباب المختلفة لنشوب الأزمات بصفة عامة، والأزمات الدولية بصفة خاصة.

¹ - معن محمود عياصرة، مروان محمد بني، إدارة الصراع والأزمات وضغوط العمل والتغيير، عمان، دار الحامد، 2007، ص 82.

² - ماجد عبد الهادي المساعد، المرجع السابق، ص 310.

³ - معن محمود عياصرة، مروان محمد بني، إدارة الصراع والأزمات وضغوط العمل والتغيير، المرجع السابق، ص 83.

الشكل رقم (01): يمثل أسباب نشوب الأزمات الدولية



المصدر: معن محمود مروان محمد بني أحمد، المرجع السابق، ص. 83.

1- سوء الفهم: هو من أسباب نشوء الأزمات الدولية ويكون حل الأزمة في هذه الحالة سهلاً حيث يمكن حلها بمجرد تبيين الحقيقة، وينشأ سوء الفهم عادة من خلال جانبين إثنين أولهما وصول المعلومات مبتورة أو غامضة ومبهمه وثانيهما الشرع في إصدار القرارات أو الحكم على الأمور قبل تبيين حقيقتها ومن هنا يجب على متخذ القرار أن يحرص على الوصول إلى المعلومات كاملة غير منقوصة أو مبتورة، وأن يعطي لنفسه الوقت الكافي لاتخاذ قرار بنضج.¹

2- سوء الإدراك: يمثل سوء الإدراك واحد من أهم الأسباب المؤدية إلى نشوب الأزمات خاصة عدم رصد إشارات الإنذار المبكر للأزمات، وكذا عدم التخطيط الجيد لمواجهة تلك الأزمات²، ويعبر عنه في الأزمة الكوبية عام 1962 من جهة الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفياتي على السواء فالولايات المتحدة الأمريكية قللت من احتمال تحرك القوات السوفيتية أو حتى أثارت رد فعل عسكري سوفيتي بعد أن استخدمت القوة العسكرية ضد كوبا 1961 (عملية خليج الخنازير لإسقاط نظام كاسترو) أو عند نصبها صواريخ نووية في تركيا،

¹ - وسام صبحي مصباح السليم، سمات إدارة الأزمات في المؤسسات الحكومية الفلسطينية، دراسة ميدانية على وزارة المالية في غزة، رسالة ماجستير، قسم إدارة أعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص 18.

² - محمد عبد الوهاب حسن عشاوي، دور الصحف في إدارة الأزمات الأمنية، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، 2008، ص 30.

وأعتقد السوفييت من جهتهم أنهم يستطيعون نصب صواريخ نووية في كوبا سرا، وأن الولايات الأمريكية سوف تتقبل الأمر عندما يتم اكتشافها وتصبح أمرا واقعا.¹

3- اليأس: إذ يعد من أخطر مسببات الأزمات فائقة للتدمير، حيث يعد اليأس في حد ذاته أحد الأزمات النفسية والسلوكية والتي تشكل خطرا داهما على متخذ القرار لأنه يسبب الإحباط مما يترتب عليه فقدان متخذ القرار الرغبة الدافعة للعمل، والتطوير والاستسلام للأمر الواقع.²

4- الرغبة في الابتزاز: حيث تسيطر هذه الرغبة على متخذ القرار، ووضعه تحت ضغوط نفسية ومادية رهيبية واستغلال مجموعة من التصرفات الخاطئة السرية التي قام بها متخذ القرار من الماضي والتي لا يعلمها أحد العاملين معه.³ وتؤدي من قبل الخصومة إلى إجباره على القيام بتصرفات أكثر خطأ أو أشد ضررا، ولتصبح التصرفات الجديدة مصدرا للتهديد والابتزاز، وجره وإجباره على القيام بتصرفات تكون شديدة الخطر والضرر، وفي أغلب الأحيان تُستخدم الأجهزة الإستخباراتية وأجهزة الأمن هذه الطريقة في تجنيد العملاء للخدمة بمصلحتها.⁴

5- استعراض القوة: وهو السبب النشط من جانب الكيانات الدولية الكبرى لتحجيم الدول الصغرى الضعيفة، أو بالعكس لاختبار ردود الفعل الدول الكبرى القوية، كما أنه يتم أيضا من طرف الدول الطموحة عندما تحوز بعض القوة، وترغب في قياس رد فعلها أو اختبارها واختبار مدى تأثيرها على الدول الأصغر، وعلى مدى رد فعل الدول الأكبر حجما، ومن أمثلة ذلك أزمة السويس 1956 وأزمة الصواريخ الكوبية 1962.⁵

6- الإشاعات: كثيرا ما تكون الإشاعات سببا هاما في تكوين الأزمات، حيث يتم تسخيرها لاستخدام مجموعة حقائق صادقة قد حدثت فعلا وإحاطتها بهالة من المعلومات المكونة والمضللة وإعلانها في توقيت معين،⁶ وفي

¹ - رواد غالب سليقة، إدارة الأزمات الدولية في ظل نظام الأمن الجماعي، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2014، ص 53.

² - محمد ابن حسن أحمد الوهاس، المرجع السابق، ص 40.

³ - أنار عبد الهادي محمد، استراتيجية إدارة الأزمات الدولية تأطير مفاهيمي على وقف المنظور الإسلامي، مجلة العلوم الاقتصادية والأردنية، جامعة بغداد، المجلد 17، العدد 64، 2011، ص 51.

⁴ - هشام عوكل، مفهوم إدارة الأزمات، المتحصل عليه من: hichanovhauki.hlogspot.com تم الاطلاع عليه يوم 2019/03/14.

⁵ - ماجد عبد المهدي المساعد، المرجع السابق، ص 31.

⁶ - فؤاد محمد عبد العالي، أساليب إدارة الأزمات لدى مديري المدارس الحكومية في محافظة غزة وعلاقتها بالتخطيط الاستراتيجي، "رسالة ماجستير، قسم أصول التربية، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص 19.

إطار مناخ وبيئة معينة ومن خلال استخدام حدث معين، ومن أمثلة ذلك أزمة حروب أفراد من نظام سياسي أو حدوث انقلاب عسكري أو أزمة أحداث شغب أو احتجاجات.¹

7- إستراتيجية إفتعال الأزمات: إن أسلوب إيجاد الأزمات مدبرة ومخطط لها تم إتباعها بشكل متكرر من قبل الدول وذلك بهدف غايات وأهداف معينة، مثل تعزيز التماسك الداخلي للمجتمع من خلال لفت انتباهه إلى قضية سياسية خارجية وانشغاله عن المشاكل الداخلية، أو قد يكون الهدف هو تحقيق مصالح إستراتيجية مع الدول المستهدفة في الأزمة المفتعلة.²

8- الإدارة العشوائية: الإدارة العشوائية إدارة جاهلية تشجع الإنحراف والتسيب وتُحمل التخطيط وأهميته وضرورته للنشاط ولا تحترم الهيكل التنظيمي للدولة، وعدم اقتراحها للصلاحيات، والمسؤوليات والقصور في التوجيه وغياب التنسيق والرقابة العلمية الوقائية والعلاجية، واستبدالها برقابة بوليسية تجسسية ديمقراطية إلى الدولة البوليسية *Polices tâté*.³

9- التناقض والصراع الأيديولوجي: يمكن ملاحظة هذا العمل بشكل واضح إبان فترة الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان المصير لكثير من الأزمات الدولية والصراع الأيديولوجي هو أخطر الأسباب بسبب شموليته وأثاره للمشاعر ولكن الكثير من المصالح والأطماع يمكن أن تظهر ورائه بمظهر شرعيته خصوصاً أن العالم كان في أغلبه مقسماً إلى كتلتين أيديولوجيتين متناقضتين هما الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفياتي والرأسمالي بزعامة الولايات الأمريكية المتحدة.⁴

إن خطورة هذا العامل سببها أن الأيديولوجية، أو العقيدة التي يتبناها الفرد أو الدولة لا يمكن تغييرها بسهولة ترتبط بكيان الفرد أو الدولة، وأن التناقض مع أيديولوجية أخرى يجعلهما يدخلان في صراع أشبه ما يكون بصراع من

¹ - عبد السلام جمعة زاغود، المرجع السابق، ص 63.

² - غيث سفاح متعب الربيعي، قحطان حسين طه، المرجع السابق، ص 11.

³ - محمد بن حسن أحمد الوهاس، المرجع السابق، ص 38.

⁴ - هنا عدنان عشور، الديناميكية السياسية وإدارة الأزمات الدولية: الإدارة الأمريكية لأزمة الملف النووي الإيراني نموذجاً، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة غزة، 2013، ص 33.

أجل البقاء وهذا بجد ذاته مصدر كبير وخصب للأزمات، ومثال ذلك الأزمة التي شابته العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران منذ عام 1979 بعد أزمة الرهائن.¹

10- سوء التقدير والتقييم: يُعد التقدير والتقييم من أكثر أسباب حدوث الأزمات في جميع المجالات، خاصة في المجال العسكري ويحدث سوء التقدير للأزمة من خلال جانبين أساسيين هما:

المغالاة والإفراط في الثقة الفارغة في النفس وفي القدرة الذاتية على مواجهة الطرف الآخر والاستخفاف به استصغار والتقليل من شأنه²، وتعد حرب أكتوبر 1973 أخذ الأمثلة القوية على هذا السبب خاصة عندما توافرت لدى كل من الولايات المتحدة وإسرائيل المعلومات الكاذبة عن الحشود المصرية السورية العسكرية، ولكنها طمأنت إلى ان المصريين والسوريين لن يقدموا على شيء ذات أهمية، ومن ثم كان للهجوم المصري والسوري المشترك مذهلاً وصادماً.³

11- أسباب الأزمة السورية

عند قراءة للأزمة السورية منذ أكثر من ست سنوات، لم يظهر حتى اليوم مؤشر بسيط يدل على قرب انتهائها، إذ يصعب إدراك أسبابها دون أن تكون لنا رؤية إستراتيجية عميقة لكامل دول المنطقة العربية شاملة سوريا القديمة والتاريخية حتى البحر الأسود شمالاً، وإيران شرقاً، أي الرقعة الجغرافية الأساسية لكامل المنطقة العربية الإسلامية، لاسيما التي كانت تحت سيطرة الإمبراطورية العثمانية لمدة تزيد على أربعمئة عام لذا نرى أن الأزمة السورية تشكل منعطف تاريخي للمنطقة المذكورة ولها أبعاد محلية، إقليمية، وكذلك عالمية متراكمة عبر المدة السابقة أنفة الذكر، بنتائج الثورة العربية الكبرى (1916م) وما أسفرت عنه وكيف تم إنهاؤها والإنفاف عليها من خلال تقسيم المنطقة العربية حسب اتفاقية (سايكس - بيكو) عام (1916م) وتراكم العديد من المشاكل مكونة قنابل موقوتة قابلة للانفجار في أية لحظة تحت غطاء الاستعمارين الفرنسي و(البريطاني - الصهيوني المشروع) (الأمريكي - الصهيوني - الغربي) في القرن العشرين، وما رافقها من أحداث، كَونت الحاضنة الملائمة لإبقاء المنطقة (مفككة ومتخلفة) من السهل استنزاف ثرواتها وموقعها.

¹ - عبد السلام جمعة راقود، المرجع السابق، ص 93

² - أحمد ماهر، إدارة الأزمات، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2006، ص 24.

³ - ربحي عبد القادر الحديلي، واقع استخدام أساليب إدارة الأزمات في المستشفيات الحكومية الكبرى في قطاع غزة، رسالة ماجستير، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة جامعة الإسلامية، غزة، 2002، ص 42.

يمكن شمل الأسباب الدافعة إلى الأزمة السورية ضمن ثلاثة أسباب متداخلة ومترابطة فيما بينها والتي يمكن توضيحها وفقا لما يلي:

1-1-1 أسباب سياسية

بعد أن استطاع الأسد الأب ومن بعده الإبن المزاوجة بين وظائف الدولة ووظائف السلطة، واعتماده على بناء إستراتيجية تضمن اختزال الدولة بكليتها في النظام من خلال الإعتماد على عدة سياسات انطلاقا من العمل على تبعية الجيش المطلقة له والهيمنة الأمنية الكاملة على الدولة، مروراً بنشر ثقافة الحزب الحاكم وصولاً إلى إحكام السيطرة على السلطات الثلاث وانتهاءً بتهميش المجتمع السوري وقواه المدنية.

حيث أصبحت إحدى أهم مهمات السلطة المستمرة البحث الدائم عن أسباب الاستمرار في الحكم وإعاققة أي فعل تطويري أو إصلاحي من شأنه إعادة هيكلة منظومة العمل السلطوية وربط وظائفها بخدمة المواطن وتقديمه الأمر الذي يتطلب تكريس هذه الآليات، وكذا إعادة هيكلة العلاقات الاجتماعية البينية والتحكم في تفاعلاتها وربطها بقيادة ومتقنين بارزين في المجتمع السوري موالين للسلطة، بحيث تضمن السلطة هؤلاء القادة والمتقنين وبالتالي استمرار المنافع والمكاسب الفردية، وعليه تضمن السلطة بأن أي مجتمع على الصعيد العشائري أو الريفي أو المدني يجب أن يكون ضمن سقف" ، وتتأتى هذه المهمة من إدراك النظام أنه عبر سياساته البراغمية التي ينتهجها آلاف الفئات للتغلب على مشكلة فقدان الشرعية وللمحافظة على معادلة دقيقة تظهر توازنا في الحكم في كيان جمهوري شكلي، مع ضرورة عدم إتاحة الفرصة والمجال للحكم المدني من التطور التدريجي والنضج المؤسسي.

2- أسباب اجتماعية واقتصادية

توجد مجموعة الدوافع الاجتماعية والاقتصادية التي كانت سببا في ظهور الأزمة السورية ونذكر منها:

- الفقر واختلال عدالة التوزيع لزيادة نسبة الفقراء، فوفق تقديرات عام 2010 فإن حوالي 7 مليون نسمة من إجمالي السكان أصبحوا تحت خط الفقر.
- ارتفاع معدلات البطالة.
- انخفاض القدرة الشرائية والاستهلاكية.
- الفساد المتقن وغير المقنن والذي أُعتبر ناظما رئيسا في التعاملات الرسمية.

المبحث الثاني: مفهوم إدارة الأزمات الدولية

إن بروز خلافات وصراعات ومواجهات بين الدول تشكل تحدياً حقيقياً يواجه أصحاب القرار يعد أمراً طبيعياً نظراً لتضارب المصالح في المجتمع الدولي، وتأتي إدارة الأزمات كوسيلة لدرء وتلافي المواجهات العسكرية الوخيمة.

المطلب الأول: تعريف إدارة الأزمات الدولية

سبق لنا وأن عرفنا الأزمة وتعرفنا على أنواعها وخصائصها وأسبابها ومسبباتها وعرفنا أن الأزمة ظاهرة ترافق سائر الأمم والشعوب في جميع مراحل نشوئها وتطورها، ولو نظرنا إلى التاريخ هذه الأمم لوجدنا أن كثيراً من الأزمات توسطت مراحل مهمة في حياتهم مما جعلها تحرك الأذهان وتشعل الصراعات وتحفز الإبداعات وتنشئ أفكار جديدة من أجل دراسة وتعليل الأزمة ومحاولة الخروج منها بأقل الخسائر والتصدي أيضاً لما قد يتولد عنها من أزمات أخرى، ومن خلال هذه الظروف والمتغيرات المتسارعة والمتلاحقة ثم تطور هذه المجتمعات بفعل حسن الإدارة وحسن استخدام الموارد والإمكانات وتطويرها .

وهنا ندرك أن الأزمات لم تكن ضارة إذا وفقت بإدارة سليمة بل إنها ستشكل نقطة تحول إيجابية ومحفزة إلى التقدم والتطور والأمثلة على هذا في العالم كثيرة أهمها اليابان وألمانيا وفرنسا وغيرها من دول العالم المتقدم والذين مروا بأزمات عصبية عصفت بهم وأثرت عليهم لكنهم لم يستسلموا وأداروا أزماتهم بكل قوة واقتدار مما جنبهم الفشل والانهيار واستعادوا قوتهم على كل الأصعدة وفي جميع المجالات حتى أصبحت هذه الدول اليابان وألمانيا وفرنسا أكبر اقتصاديات في العالم وأكثرها إنتاجاً وهنا تبرز لنا أهمية إدارة الأزمة.

كما أنها عرفت على أنها تجميع الطاقات المتاحة داخلية وخارجية وتعبئتها وتوجيهها للخروج من مصيبة أو شدة تقع سواء كان للإنسان دخل في حدوثها أو لا دخل له فيها كحوادث القدرية ويكون دور الإنسان في الأحداث القدرية التخفيف من أثارها وتجنب مناطقها إن أمكن.¹

¹ - عامر عبد الباسط ضرار، إدارة الأزمات رؤية إسلامية، دار الكلمة للنشر والتوزيع المقررة، مصر، 2000، الطبعة الأولى، ص 42.

وعرفت إدارة الأزمة أيضا بأنها عبارة عن عملية معالجة الموقف والنجاة منه دون خسائر أو بأقل خسائر ممكنة.¹ ويمكن تعريفها على أنها سلسلة الإجراءات الهادفة إلى السيطرة على الأزمة والحد من تفاقمها حتى لا ينفلت زمامها مؤديا ذلك إلى نشوب خلاف كما أنها مجموعة من الخطط والأساليب والاستراتيجيات والنشاطات الإدارية الملائمة لأوضاع استثنائية، بغية السيطرة على المشكلات واحتوائها والحفاظ على توازن المؤسسة أو المنظمة.²

وعرف محمد فتحي في كتابه في إدارة الأزمات بأنها العملية الإدارية المستمرة التي تهتم بالتنبؤ بالأزمات المحتملة عن طريق الاستشعار ورصد التغيرات البيئية الداخلية والخارجية المولودة للأزمة وتعبئة الموارد والإمكانات المتاحة لمنع الأزمة أو الإعداد للتعامل معها بأكثر قدر ممكن من الكفاءة والفاعلية وبما يحقق أقل قدر ممكن من الأضرار للجميع مع ضمان العودة للأوضاع الطبيعية في أسرع وقت وبأقل تكلفة ممكنة وكذلك دراسة أسباب الأزمة لاستخلاص النتائج لمنع حدوثها أو تحسين طرق التعامل معها مستقبلا مع محاولة تعظيم الفائدة الناتجة عنها إلى أقصى درجة ممكنة.

ويرى الدرة أن إدارة الأزمات تعني الكيفية التي يتم بواسطتها التغلب على الأزمات بالأدوات العلمية والإدارية المختلفة والتحكم في ضغطها ومسارها واتجاهاتها وتجنب سلبياتها والاستفادة من إيجابياتها كما عرفها بأنها تساهم في إزالة الكثير من عوامل المخاطرة، وعدم التأكد التي تواجه المنظمات في الأزمات مما يمكن تلك المنظمات من السيطرة والتحكم في مصيرها ومستقبلها.

ويرى الدكتور زيد منير عبوي بأن إدارة الأزمات هي منهجية التعامل مع الأزمات في ضوء الاستعدادات والمعرفة والوعي والإدراك والإمكانات المؤثرة والمهارات وأنماط الإدارة السائدة أو هي تطبيق وظائف العملية الإدارية خلال البحث عن أسباب الأزمة لتحديد تلك الأسباب وأضواء أبعاده في انتظار التوصل إلى حلول مناسبة لها.³ كما يوجد ثمة تعاريف أخرى يجب التفريق بينها تتمثل في الإدارة بالأزمات وهي تعرف على أنها صناعة الأزمات للتحكم والسيطرة على الأخرى أو هي افتعال أزمات أخرى طارئة للتغطية على أزمة قائمة بهدف تحويل

¹ - مجلة الثقافة العالمية، ص7، العدد 79 بتصرف.

² - نعيم إبراهيم الطاهر، إدارة الأزمات، مرجع سابق، ص 131.

³ - الدكتور زيد منير عبوي، إدارة الأزمات، دار كنوز المعرفة، الطبعة الأولى، 2007، ص 20.

الرأي العام¹، والفرق بين إدارة الأزمة وصناعة الأزمة هو أن الأولى تعمل على احتواء الأزمة وإنهائها والثانية تعمل على إنشاء الأزمة والاستفادة منها.

بالرغم من وضع تعاريف الإدارة الأزمة وفق أبعادها وتخصصها على أن التعاريف أجمعت على حشد الطاقات والإمكانات واستغلال الوقت للتقليل من آثارها والحد من انتشارها والاستفادة من دروسها في المستقبل وعلى ضوء ما سبق نستطيع أن نضع تعريفا لإدارة الأزمة بأنها جميع الإجراءات المادية والمعنوية المتخذة وفق جميع الإمكانيات المتاحة والمخطط المعدة لمواجهة أزمة ما للتقليل من أخطارها والحد من انتشارها وصولا إلى إنهائه والاستفادة من دروسها.

المطلب الثاني: مبادئ الأزمات الدولية

تتألف مبادئ إدارة الأزمات من:²

1- تحديد الأهداف

إن إدارة الأزمة بنجاح يعني أن كل جانب متورط بما عليه أن يعي وبكل الأحوال، بأنه ليس بمستطاعه الوصول إلى أقصى أهدافه السياسية.

ففي الأزمة الكوبية عام 1962، بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي استجابات الولايات المتحدة لعدم الإصرار على انسحاب كامل للوجود السوفياتي من كوبا، ولا على إبعاد نظام كاسترو من الحكم بل حددت الولايات المتحدة مطالبها بتفكيك منصاب الصواريخ السوفياتية وإزالتها من الجزيرة.

ومن جهة أخرى وافق الاتحاد السوفياتي بالتخلي عن فوائده ومزايا وجود تلك الصواريخ من كوبا القريبة جدا من الشواطئ الأمريكية لسد النقص والفجوة المتمثلة يضعف القدرات النووية السوفياتية الباليستية طويلة المدى، مقابلا لإزالة الحصار الأمريكي عن شواطئ كوبا وتعهد أمريكي بعدم الهجوم مستقبلا على جزيرة كوبا.

2- التطبيق التدريجي وخصر استعمال القوة العسكرية بمنطقة جغرافية محدودة.

إذا سلمنا بمقولة "الدفاع عن مصلحة الدولة" موضوع غير قابل للنقاش أو التفاوض حوله، يصبح انطلاق من تلك المقولة من حق الطرف المتورط في الأزمة اللجوء وربما حتميا إلى استعمال القوة ولو تدريجيا وتصاعديا.

¹ - المرجع نفسه، ص 132.

² - عليوة السيد، إدارة الأزمات والكوارث- مخاطر العولمة والإرهاب الدولي-، ط2، القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، 2002، ص 13.

ولكن على العكس من ذلك، يجب عدم إغلاق الباب كاملاً، ويجب الإمساك بكل فرصة وبارقة أمل من أجل شراء الوقت.

كما يتوجب تأخير إمكانية استعمال الخيار النووي ولو بحدوده التكتيكية كما يتوجب أن يبقى النزاع العسكري محصوراً جغرافياً.

وهذا كله يتطلب مؤسسة أو فريق عمل بقيادة سياسة لتراقب وتشرف على عمل الآلة العسكرية. وهذا ما حصل فعلاً في الولايات المتحدة أثناء الأزمة الكوبية حيث شكل فريق مهمات من 17 عضواً لمساعدة الرئيس جون كينيدي باتخاذ القرار والرد المناسب على التحدي السوفييتي.¹

وقد صوتت الأغلبية من فريق المهمات لصالح حصار الشواطئ الكوبية مع إرسال إشارات وتحذيرات واضحة للسوفييات بأن الولايات المتحدة تحاول كسب الوقت. وتجنب هذا الإجراء الأولي التعرض للخبراء الكوبيين عن طريق القصف الجوي مما سيعرضهم للقتل وهذا ما سيعقد الأزمة فيما لو حصل. وإذا لم يؤت الحصار بشماره المطلوب، فإن الهجوم أو الضربة الجوية ستبقى ملحة وممكنة.

ولقد نجحت الولايات المتحدة بكسب الوقت بقبولها لنصيحة السفير البريطاني في واشنطن الذي اقترح بأن يرسم خط الحصار قريباً جداً من الشواطئ الكوبية وأيضاً قريباً جداً من سفن الشحن السوفييتي ولكي يبعث بذلك رسالة عاجلة إلى موسكو لتغير اتجاهها.

وكان من مصلحة الولايات المتحدة حصر الأزمة الكوبية في المنطقة الكاريبية. بينما بالمقابل كان السوفييات عندهم الرغبة بالذهاب أبعد من ذلك وخاصة إلى مناطق ضعيفة استراتيجياً وسياسياً في أوروبا وخاصة برلين.

وبالنهاية تخلت موسكو عن رغبتها تلك وعادت ووافقت على التسوية، والمتضمنة تفكيك منصات الصواريخ السوفييتية وإزالتها من الجزيرة مقابل فك الحصار الأمريكي عن كوبا وتعهد أمريكي بعدم مهاجمتها وأيضاً ما اعتبر نصراً لموسكو سحب صواريخ جوبيتر الأمريكية من تركيا .

¹ - مروان سالم، إستراتيجيات إدارة الأزمة الدولية : أزمة الصواريخ الكوبية أنموذجاً، مجلة الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 19، ص 37.

1- بقاء الجانبين أو منعا للكسوف على الجانبين

يصبح أثناء الأزمة الخصم وفجأة هو الشريك بتسوية الأزمة، ولبقاء الجانبين. فالطرفان جالسان في قارب واحد، كل واحد يصدّ الأمواج العاتية مدافعا عن وجوده وبالمقابل يلحق الخصم دروسا في المقاومة. وإن عدم الإصرار على المطالب التعجيزية ممكن أن تستعمل إعطاء الخصم/ الشريك طريق مقبول للخروج من الورطة-الأزمة. وبالتالي الظهور بمظهر كسب نصر جزئي على الصعيدين المحلي والدولي.¹

فالحل العقلاني ممكن أن يمهد الطريق لعلاقة إيجابية وبناءة بين الطرفين، بينما العكس سيؤدي إلى تدهور ميمت للطرفين.

2- الحفاظ والإبقاء على الاتصالات مع الخصم

في الفترات الماضية - قبل العصر النووي - كان الدبلوماسيون يصمتون أثناء النزاعات ويبقى الكلام فقط للسلاح وبالتالي كانت الاتصالات صامتة وفي حالة سكون تستأنف فقط في نهاية المواجهات العسكرية بغية المفاوضة على هدنة أو اتفاقية استسلام أو سلام بين الطرفين، أما أثناء الأزمات المعاصرة فالسلوك التفاوضي الحالي متناقض مع الماضي بحيث أن صداع القرار هم على اتصال خلال الأزمة، وإذا ما حصل توقف فهو يستثمر لتحسين المواقع العسكرية أو للتقدم التدريجي للقوات المسلحة بغية استثمارها في المفاوضات.

فالإشارات المتبادلة أثناء الأزمة ليست محصورة فقط بالوسائل الشفوية، فالتفسير غير الصحيح ممكن أن يسبب المشاكل، كما أن استنتاجات متعددة ممكن أن تفهم على غير حقيقتها كتهديد أو عرض ما.

كما أن الاتصالات الرسمية يجب أن تتخيلها بين أطراف الأزمة.

3- البحث عن الدعم العريض: خاصة إذا ما لجأ الطرف المتورط في أزمة ما إلى القوة العسكرية فعليه البحث

عن الدعم العريض والتعويض لخطط من الدول الأخرى كل ما كان ذلك ممكنا.

كما أن الحاجة تفرض أيضا الحصول على الدعم المعنوي والأخلاقي وليس فقط التفتيش عن الأحلاف للاشتراك بالأعمال العسكرية وتطبيق هذا المبدأ غالبا ما يأتي متأخرا وضرورة اتخاذ قرارات حاسمة وسريعة أثناء

¹ - كمال حماد، إدارة الأزمات (الإدارة الأميركية والإسرائيلية للأزمات نموذجا)، مأخوذ من الرابط

[http://www.siironline.org/alabwab/derasat\(01\)/317.htm](http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/317.htm), vie le 28/02/2019.

الأزمة، ومن المستحيل استشارة أقرب الحلفاء إذا كانت الضرورة وردة الفعل على عمل ما تتطلب السرعة لمواجهة تحدي غير متوقع وخاصة إذا كان التنبؤ في هذا المجال مستعبدا وبالتالي التخطيط لمواجهته.

4- **الاعتبار من السوابق ودروس الأزمات:** على الرغم من الصلة بين الأزمات والحرب والقرارات التي تتخذ أثناء الأزمات التي تؤثر في احتمال نشوب الحرب فإن ليس كل أزمة تتسبب الحرب العالمية الأولى، وفي حالة أزمة الصواريخ الكوبية، فإن الأزمة قد انتهت على خير.

وتعد دراسة الأزمات السابقة وسيلة نافعة لمعالجة الأزمات المستقبلية وينبغي علينا دراسة الأزمات السابقة لتعلم الكيفية التي ندير بها مثل هذه المواقف بفاعلية ولتفادي الحرب.

5- **سيكولوجية التفاوض - كوجه من أوجه إدارة الأزمات:** من سمات الأزمة الدولية عدم قدرة أطرافها على التحكم في مسارها وغموض أهداف أطرافها فضلا عن جولتوتر الذي يسوء وسط التهديدات المتبادلة والميل إلى استعمال القوة المسلحة. ومتى تعقدت الأزمة الدولية يجد الأطراف المعنيون أنفسهم مدعويين إلى اتخاذ قرارات حاسمة في فترة زمنية محدودة وإن أي خطأ يرتكبه أحد الأطراف في اتخاذ القرار قد يعطل التفاوض.

أمام هذه الحالة تعدو مطلب الاتصال بين أطراف الأزمة ملحا حتى لا يخرج مسار الأزمة عن إرادة هؤلاء الأطراف المهنيين. فسيكولوجية التفاوض - وهنا نذكر بأن التكوين السيكولوجي لأطراف التفاوض من المواضيع التي اهتم بها علماء السلوك. لما هذا التكوين من أهمية كبرى في سير عمليات التفاوض بمختلف أنواعه وأساليبه كما أن الفهم الحقيقي لطبيعة التكوين السيكولوجي للمفاوضين تتيح للمفاوض موقف أفضل برسم الهدف والخطط والتوازن بين الإستراتيجية والتكتيك.¹

¹ - كمال حماد، الموقع السابق.

المطلب الثالث: مستويات إدارة الأزمات الدولية

تختلف مستويات إدارة الأزمات باختلاف مستوياتها وأبعادها وفقاً لما يلي:

1- الأساس الاستراتيجي

إن نجاح إدارة الأزمات يعني بوضوح تطبيق سياسة متوسطة أو طويلة الأمد تمنع بموجبه نشوء الأزمات أو امتدادها أو تلاقي تلك الأزمات قبل تفاقمها.

وتتطلب إدارة الأزمات المعاصرة ملاحظة دقيقة ودائمة للسياسة الدولية وللتسلح والسياسات الاقتصادية والاجتماعية.

كما أن تحليل أهداف السياسات الداخلية للدول يجب أن تقيم في ضوء التغيرات الحاصلة ضمنها، وإن الوصول إلى المعلومات ليس وحسب هو عمل مخاطر وتجسس بل ممكن الوصول إليها عبر التحليل الصحيح للمواد المنشورة، والمتيسرة للجميع في الصحف والمجلات والانترنت أو المرئية والمسموعة عبر الإذاعات والمقابلات التلفزيونية وغيرها.

من هنا فإن التعرف المسبق بواقع الأزمات ممكن أن يسمح بمنع حصول تلك الأزمات، أو على الأقل يساعد بأن تكون آثارها أقل كارثية.

وهذا الشكل هو ما يطلق عليه الأساس الاستراتيجي وهو مهم جدا لإدارة الأزمات. إن الخيار الاستراتيجي يجب أن يكون طويل الأمد بحيث تحدد التقنيات المطلوبة وتتقارب القطاعات المفروضين عليها مع بعض، فني أثناء إدارة الأزمة. وإن وضع الخطط المسبقة والشاملة، والمساهمة القصوى من جميع القطاعات تضمن تحقيق الأهداف المرجوة وهي بالتالي أهداف سياسية، لأن الأولويات السياسية سوف تجدد وتحكم أي عمل عسكري يتخذ في أثناء الأزمة ومع أن هذا المفهوم ممكن ألا يكون مقبولا لدى العسكريين الذين يشعرون بأن الاعتبارات العسكرية يجب أن يسود في حالة الأزمة.¹

2- التخطيط للطوارئ:

هي مرحلة رسم السيناريوهات ووضع الخطط وحشد القوى لمواجهة الأزمة والتصدي لها.

¹ - نجم العزاوي، أثر التخطيط الاستراتيجي على إدارة الأزمة، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع الذي يعقد في جامعة الزرقاء الخاصة - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 3-5/11/2009، ص15.

في البداية، يتم وضع مختلف الأطراف والقوى التي تم حشدتها من قبل صانعي الأزمة، وتحديد بؤر التوتر وأماكن الصراع، ومناطق الغليان بصفتها جميعاً مناطق ساخنة". ومن خلال هذه الرؤية العلمية الشاملة المحيطة بعملية الأزمة وبالأطراف المتعددة المرتبطة بالأزمة يتم رسم خريطة التحرك على النحو التالي:

- تحديد الأماكن الأكثر أمناً والمحصنة تماماً لاتخاذها كمناطق ارتكاز وقواعد الانطلاق.
- تحديد الأماكن الآمنة لتكون سباج أمن للقواعد الخاصة بالانطلاق فضلاً عن حاجز امتصاص للصدمات إذا ما تدهور الموقف فضلاً عن مناطق انذار ومناطق تهدئة للضغوط.

3- نطاق العمليات

إن نجاح إدارة الأزمة تعتمد على الوقت- لذلك يقول (تشارلز هيرمان) أن الأزمات تتألف من ثلاثة مكونات هي: المفاجأة، التهديد الخطير للقيم المهمة والوقت القصير المتاح لاتخاذ القرار وعلى الآلية الإدارية وعلى العمليات. فإن الانخراط السريع أو ما يطلق عليه بالتدخل لمعالجة الأزمة، واتخاذ القرارات السريعة لصنع القرار، وهو فريق عمل متجانس يعرف بعضه البعض الآخر. ويعمل بسرعة قصوى وبفعالية أكبر من الحالات العادية والروتينية، وكان فريق المهام الأمريكي لإدارة الأزمة الكوبية يتألف من 17 شخصاً ومن خلال المعرفة والإحاطة الشاملة والكاملة "بالسيناريوهات البديلة"، والسيناريو المعتمد والمجاز للتدخل في الأزمة، واسناد المهام وتوزيع الأدوار على فريق المهام ويكون مدير إدارة الأزمات قد حدّد كل شيء ووضع لكل عنصر الاحتمالات وفقاً لاتجاهات محددة وتتم معالجة الأزمة على أنها مجموعة مهام: أساسية وثانوية وتكميلية.¹

¹ - ناصري سميرة، "الآليات الدبلوماسية الجديدة في إدارة النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة"، رسالة ماجستير، قسم العلوم، السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008، ص 33.

المبحث الثالث: أساليب ووسائل إدارة الأزمة

سيتم في هذا المبحث يسرد بعض الأساليب والوسائل المستخدمة في إدارة الأزمات التي قد تتماشى مع طبيعة الدراسة.

المطلب الأول: الأسلوب الدبلوماسي

وهي من أهم أدوات إدارة الأزمة في أوقات السلام وقد تأتي على شكل عدة استراتيجيات أهمها:

● **استراتيجية الصمت:** هنا تفترض المؤسسة أن الجمهور لا يعرف شيء عن الأزمة فتعتمد الصمت وعدم التصريح بالمشكلة وتفضل حلها في الخفاء بعيدا عن اعين الصحافة، إلا أن هذا التصرف أحيانا قد يدفع بالإعلام إلى البحث والتفتيش عن حيثيات الأزمة التي قد يجد معلومات مغالطة أو غير صحيحة وينشرها مما يضر بالمؤسسة.

- **إستراتيجية إنكار الأزمة:** هنا تقوم المنظمة بإنكار وجود الأزمة أصلا وتقدم المعلومات التي توضح ذلك، بل وتتخذ هنا المؤسسة شكل الضحية وتضرب المنافسين وتعتبرهم أعداء النجاح ممن يحاولون ضرب سمعة وسورة المؤسسة، وتتسم هذه المرحلة "بتعتيم إعلاميو إظهار صلابة الموقف وأن الأحوال على أحسن ما يرام وذلك لتدمير الأزمة والسيطرة عليها، وتستخدم هذه الطريقة غالبا في الأنظمة الدكتاتورية والتي ترفض الاعتراف بوجود أي خلل في كيانها الإداري.¹

- **إستراتيجية حائط الصد:** هنا لا تنكر المؤسسة الأزمة ولا تعترف بالخطأ بل تحاول صد الهجمات من الطرف الخارجي للحصول على معلومات عن الموضوع وتقييم الوضع بشكل صحيح، وتعتبر هذه الإستراتيجية من بين الاستراتيجيات التي تكون رأيا سلبيا لدى الرأي العام إلا أنها تكون أحيانا مطلوبة في الأمور الأخلاقية أو القضايا المفروضة أمام القضاء.

المطلب الثاني: إستراتيجية تفريغ الأزمة

ويصفها محمد الصيرفي بإستراتيجية تدمير الأزمة أين يتم إيجاد مسارات بديلية لقوى الدفع في الأزمة أو بمعنى آخر إلهاء قوى الدفع بأزمات ثانوية مثل غلاء المعيشة والراتب الشهري، ويمكن التفريغ في ثلاث مراحل هي:

¹ -العلاق بشير، العلاقات العامة في الأزمات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 86.

- 1- **مرحلة الصدام:** وهي مرحلة المواجهة العنيفة مع القوى لمعرفة قوتها وتماسكها.
- 2- **مرحلة وضع البدائل:** هنا يقوم المكلف بالعلاقات العامة بوضع مسار هو برضاه لكل فرقة انبثقت عن الصدام في محاولة لتفجير القوى الدافعة في تنويه لسياسة فرق تسد.
- 3- **مرحلة التفاوض:** هنا يقوم المفاوض بالاجتماع بكل فرع على حدى والتفاوض معه لإيجاد حل يناسب الجميع في محاولة للتحكم بالفروع خاصة وأنه كان يصعب السيطرة عليها جميعا وهي متحدة غير أن هذه المرحلة في الأسلوب العسكري تمتاز بالتفكيك للقضاء على المعارضة لا للتفاوض لكنها تأخذ طابع أو غلافا دبلوماسيا للنشر على العنف في التعامل العسكري .
- 4- **استراتيجية الأفعال التصحيحية:** لقد تطرقنا لهذا العنصر في الأسلوب الدبلوماسي إلا أنه في الأسلوب العسكري تأخذ الأفعال التصحيحية طابعا عنيفا قد يصل لحد التصفية الجسدية والاعتقالات وتوزيع التهم بلا أدلة أو براهين في محاولة لعزل قوى الدفع خصوصا مؤسسيها.
- 5- **الأسلوب الاقتصادي:** تعتبر المساعدات الاقتصادية أحد العناصر الهامة في العلاقات الدولية وأداة من الأدوات إدارة الأزمات فإذا ما تم منحها فهي إدارة ترغيب، وإذا ما تقرر فعلها أو إيقافها وهو ما يعرف بالحصار الاقتصادي أصبحت أداة ترهيب وعنف.
- 6- **التمسك بالأهداف والمصالح الاقتصادية**
 إن الدول تعتبر المصالح الاقتصادية ضمن مصالح العليا لها والتي لا يمكن المساومة أو التفاوض عليها لذلك فإن أي تهديد تتعرض له هذه المصالح سوف يقابله رد فعل مما يؤدي إلى نشوب أزمات بين الدول، وهنا وفقا لما كشفت عنه الحقائق التي يمكن استخلاصها من تجارب الماضي.¹
 فعلى سبيل المثال فالمصالح الاقتصادية للولايات المتحدة في الخليج العربي المتمثلة في حقول النفط والتي كانت سببا لنشوب أزمات عديدة بعضها حقيقة والبعض الآخر منفعّل لتبرير التدخل في المنطقة.²

¹ - Find(Lay tevor) . Mrater .conflipefnton .Manageien .Andre soldvtion .STprTyearook.1994 ox Ford universty .press.P43

² - غيث سفاح متعب الربيعي، فحطان حسين طاهر، المرجع السابق، ص 26.

خاتمة الفصل

تختلف إدارة الأزمات الدولية من دولة لأخرى حسب إمكاناتها وطاقاتها ومواردها وهذا يعني أن ثمة اعتبارات للإدارة ينبغي توافرها في الدولة بغية نجاحها في ذلك، فضلا عن عامل الوقت في الأزمة ، فالدولة قد تتوفر لها عناصر القوة في الإدارة في وقت ما ، حسب طبيعة البيئة الداخلية المواتية أو الخارجية الملائمة لها، في ظل التوازنات ودور القوى العالمية الفاعلة، وقد تم التطرق لأهم المفاهيم التي تناولت الأزمات الدولية وكذا تم تتبع أهم مراحلها، وحصرت النظريات التي تناولت موضوع البحث، وهو ما سيساعدنا في توجيه الجانب التطبيقي بشكل يتلاءم مع موضوع الدراسة.

الفصل الثاني

إدارة الأزمة السورية،

أدوار الأطراف الإقليمية والدولية

مقدمة

يحظى المشرق العربي بمكانة جيوسياسية مهمّة في الخريطة السياسية العالمية، إذ يتمتع بتنوع في الهوية الإثنية والدينية ومن تعقيد في البنية الاجتماعية السياسية، الأمر الذي يجعل منه ساحة ملائمة لتفاعل مصالح إقليمية ودولية عديدة متصارعة على أرضه، وهذا الواقع انعكس انعكاساً كلياً على الأوضاع السياسية فيه قديماً وحديثاً، بحيث أنّ أيّ تغييرات سياسية في المشرق العربي لا تتوقف عادةً ضمن حدود الدولة الواحدة، بل تكون شديدة التأثير اجتماعياً وسياسياً في محيطها الجغرافي برّقه، ولا يخرج الوضع السوري عن هذا الإطار، إذ تأثرت دول الجوار العربي بالمتغيرات السياسية والأمنية الجارية في سورية، كما أثرت فيها من أجل دفع أنظمتها إلى إتباع سياسات تنسجم معها والمحددات الداخلية والخارجية في صناعة قرارها تجاه الوضع في سوريا؛ و من خلال هذا الفصل سنعمل على تحليل الوضع في سوريا

تعد الأزمة السورية من بين أعقد الأزمات التي تهدد الأمن العالمي اليوم، وهذا نظراً لحجم التدخلات الإقليمية والدولية وتشابك مصالح تلك الأطراف مما أدى إلى استعصاء الحل السياسي، وقد باتت الأزمة السورية محط أنظار القوى الإقليمية والدولية وساحة صراع دولي بالوكالة.

وقد تم تقسيم الفصل إلى الثلاث المباحث التالية:

- ❖ الأدوار الدولية لإدارة الأزمة السورية؛
- ❖ الأدوار الإقليمية لإدارة الأزمة السورية؛
- ❖ الدور التركي في إدارة الأزمة السورية.

المبحث الأول: الأدوار الدولية لإدارة الأزمة السورية

أدت عدم قدرة مجلس الأمن الدولي في التوصل إلى قرار لإنهاء الأزمة في سوريا بسبب الفيتو الروسي والصيني، على تعبئة المجتمع الدولي لوضع آليات بديلة لمعالجة الأزمة السورية. فتم تشكيل مجموعة "أصدقاء سوريا" لتنسيق الجهود التي تبذلها الأطراف الإقليمية والدولية حول سوريا خارج مجلس الأمن وسيتم توضيح هذه الأدوار الدولية لإدارة الأزمة السورية من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: الدور الأمريكي في إدارة الأزمة السورية

اتسم الموقف الأمريكي تجاه سورية بالتردد والغموض تارة والمرونة تارة أخرى، فبعد احتلال العراق عام 2003، كانت هذه الإدارة تتعامل مع سورية على أنها من الدول الداعمة للإرهاب وتهدد المصالح الإسرائيلية، وأصبح تغيير النظام القائم مسألة ضرورية، وقد ترسخت لديهم قناعات بضرورة تغيير الإستراتيجية الأمريكية تجاه سورية، باعتبار النظام حجر الأساس في هذه الإستراتيجية وهذا ما كان متوافقا مع توجهات الرئيس الأمريكي باراك أوباما، ومن ثم ظهرت مرحلة جديدة في العلاقات الأمريكية السورية.

يبدو أن الإدارة الأمريكية بشكل عام متخفية عن واجبها الإنساني تجاه سورية، وهذا أثار الجدل حول جدوى عبارات حقوق الإنسان وقيم الحرية والعدالة وما تمثله من معايير عالمية لا يجوز لأحد أن يتخطاها، وأن هذه العبارات لا تستخدمها أمريكا إلا من أجل تحقيق مصالحها في إسقاط أنظمة انتهت مصطلحتها معها أو أنظمة لم تكن موالية لها منذ البداية، والتشكك في وجود ما يسمى بالمسؤولية الدولية في مجال حقوق الإنسان لمواجهة الدولة التي ترتكب عملا دوليا وغير قانوني ضد شعبها، من تعريضه لعمليات قتل وعنف تصل إلى حد جرائم الإبادة.¹

وهذا ما أكده عدم اتخاذ أمريكا موقفا حاسما تجاه المجازر الإنسانية التي تحدث في سورية على الرغم مما تملكه أمريكا من قوة نافذة سياسيا وعسكريا واقتصاديا، يجعلها قادرة على التأثير دوليا من أجل إنقاذ الشعب السوري وتراثه الذي يدمر تحت أقدام الصراع الشرس على الأراضي السورية.

¹ - معتر عبد القادر محمد الجبور، الأدوار الدولية للقوى الكبرى تجاه الأزمة السورية، كلية القانون والعلاقات الدولية، جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية العدد 10، ص 339.

من هنا يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية ليست الدولة الوحيدة التي تتحكم في مسار الصراع السوري وأتضح ذلك في فشل المجلس الأمن في إيجاد حلا للأزمة السورية، فمنذ أن بدأ نقاش القضية السورية في المجلس الأمن منذ 21 أبريل 2011 أي بعد شهر ونصف من اندلاع الأزمة، كانت وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية تأيد انتقالا سلميا للسلطة، بينما كان هناك موقف روسي وصيني رافض لأي تدخل في سورية باعتباره شأنًا داخليًا، وهذه المواقف المبدئية تكاد لم تتغير رغم تطور الأحداث في سورية.

- دعها تحترق: يتلخص هذا الخيار في ترك سورية لمصيرها تحترق بالحرب الدائرة فيها وبالتالي إيقاف الحملة الجوية ضد تنظيم "داعش" الإرهابي وكذلك وقف برنامج تدريب ودعم المعارضة السورية.

- العمل مع الحلفاء على محاربة "داعش": يستند هذا الخيار على توجيه ضربات جوية ضد "داعش" و لكنه يحتاج لأن يترافق مع عمليات برية تقوم بها قوات حليفة لواشنطن للسيطرة على المناطق التي يطرد منها التنظيم.

- العمل مع الرئيس الأسد: أشار "بايمان" في هذا الخيار إلى ما طرحه الدبلوماسي العريق "رايان كروكر" الذي دعا إلى العمل مع الرئيس بشار الأسد، وبحسب "بايمان" من الناحية النظرية فإن الرئيس الأسد يقدم بديلا حقيقيا للفوضى وكذلك ل "داعش".

- مناطق حظر طيران، وممرات ومناطق أمنة: هذا الخيار تبنته المرشحة الرئاسية الحالية وزيرة الخارجية السابقة "هيلاري كلينتون" و بحسب الكاتب يمكن أن توفر هذه المناطق ملاذا أمانا للسوريين المهجرين، إلا أن التكلفة المالية والسياسية لإنشائها باهضة جدا إذ أن ذلك يقتضي تدمير الدفاعات الجوية السورية، مما يضع الولايات المتحدة الأمريكية بحالة مواجهة مباشرة مع سورية وحلفائها.

- إحتواء العنف: حيث يعتبر هذا الخيار أفضل الخيارات الستة وأقلها تكلفة.¹

وقد إتخذت الولايات الأمريكية منذ البداية موقفا مؤيدا لسورية بدون الأسد، ودعمت المعارضة في بداية الأزمة السورية إلا أنها تراجعت شيئا فشيئا وكان عدم إستخدام الولايات المتحدة الأمريكية القوة العسكرية ضد نظام بشار الأسد بعد استخدامه السلاح الكيميائي عام 2013 نقطة تحول أدت إلى تعزيز الموقف الروسي، كما

¹ - سورية في عيون مراكز الدراسات العالمية، (مركز دمشق للأبحاث والدراسات، العدد 3، جانفي 2016)، ص.ص 7، 8.

إستفادت روسيا من المخاوف المتعلقة بإمكانية إنتقال السلطة إلى قوى إسلامية أو إلى "داعش" في حال سقوط نظام بشار الأسد.¹

كما تدعم الولايات المتحدة الأمريكية بقوة "حزب الإتحاد الديمقراطي" منذ ظهور تهديد تنظيم "داعش" الإرهابي، حيث تعتبر الإدارة الأمريكية أن الحزب هو الفاعل الأقوى في المنظمة القريبة من منظمة سيطرة "داعش" لذلك ترغب في أن يصبح الحزب أكثر فعالية وأن يحتل مكانا في مستقبل سورية.²

المطلب الثاني: الموقف الروسي

في البحث عن أسباب تدخل روسيا في ساحة الأزمة السورية يتوجب علينا أن نرجع إلى الوراء قليلا وفقد كان التدخل المباشر الأمريكي - الغربي في عدة دول تمثل بمثابة ضربة للمصالح الروسية وهذا تجسد في تدخل يوغسلافيا والتدخل في أفغانستان وظهور حركة الطالبان المتشددة، واحتلال العراق وإخراج الشركات الروسية منه، وأخيرا استخدام الغرب لقرار مجلس الأمن ضد ليبيا الذي امتنعت روسيا عن التصويت عليه في إسقاط نظام القذافي، الذي أدى إلى خسارة روسيا بمليارات الدولارات نتيجة فقدان الشركات الروسية لعقود اقتصادية مهمة، بعد تلك المحطات المؤلمة في سياسة روسيا الخارجية، بدأت انتفاضة الشعبية في سورية في آذار، فقررت روسيا بشكل قطعي الدفاع عن النظام السوري، لأن حساباتها الجيوستراتيجية تقول أن سقوط النظام السوري هو بداية ومقدمة لإسقاط النظام الإيراني ويشكل ذلك خسارة إستراتيجية كبرى لروسيا.³

ولقد اتخذت روسيا قرارها الاستراتيجي في الدفاع عن النظام السياسي السوري معتبرة إياه ركيزة أساسية من وجودها الإقليمي وحلقة جوهرية في تفاعلاتها في المنطقة، كونه يمثل امتدادا تحالفها الممتد من إيران شرقا حتى جنوب لبنان غربا مروراً بالعراق، كما أنها (روسيا) قد تبنت مواقف حازمة إذ اعتبرت أن معركة دمشق هي معركة موسكو وذلك من منطلق أن انتصار الأزمة يعني وصول الإسلاميين المتشددين إلى السلطة وسيكون لذلك انعكاسات دولية وإقليمية خطيرة، فمن جهة سيأتي دور النظام الشمولي الاوتقراطي في إيران، واحتمال انهيار حكم الشيعة في العراق، وسيتبع ذلك انتقال الإسلام إلى دول آسيا الوسطى والقوقاز والتي تعتبر قنبلة موقوتة، إن

¹ - أحمد ساحق يوسف، "مواقف الأطراف الرئيسية في الأزمة السورية قبيل مفاوضات جنيف"، المأخوذة من الرابط

الأتي: [http://aa.com.tr/ar\(04-04-2016;00:10\)](http://aa.com.tr/ar(04-04-2016;00:10)).

² - المرجع نفسه.

³ - معتر سلامة، الدور الروسي في سياق اقليمي متغير، مجلة السياسة الدولية، العدد 198، أكتوبر، 2014، ص 132.

اتخاذ روسيا موقف يدعم سورية يعود لأسباب عدة، فروسيا تأمل الحصول على عوائد مالية مقدرة بمليارات الدولارات، نتيجة لتعاون طويل الأمد مع طهران في مجالات الذرى للأغراض السلمية إضافة إلى ذلك أن دعم موسكو سيحسن صورة روسيا كوسيط نزيه ومؤثر في المنطقة، كما أن موسكو تسعى إلى إقامة علاقات طيبة مع كافة الأطراف المهمة في الشرق الأوسط الكبير، على خلاف الولايات المتحدة الأمريكية، وأن روسيا تتحرك في سياساتها الخارجية في إطار مبدأ إقامة "نظام تعدد الأقطاب"¹ وهذا الموقف غير معادي لأمريكا أو لأوروبا لاسيما وأن روسيا اليوم تسعى لتجنب إثارة النزاع سواء مع الأصدقاء القدماء أو الجدد بما في ذلك أمريكا أو أوروبا، وتحاول على مختلف المستويات أن تدمج بين التهيب والترغيب في الموقف من قضايا الأمن الدولي ومن الواضح أن الغرب نفسه لا يرتاح للسياسة الأمريكية (أحادية الجانب) (ذات القطب الواحد)، وخاصة في ظل ظروف استمرار النزاع في العراق دون معرفة دقيقة للأسباب التي تبرر الحرب هناك، وأن كل هذا يعني أن لروسيا ستدعم سورية لضغط الغرب، لحد أن يكون الثمن السياسي لهذا الموقف مقبولا ومرحبا لها، كما أن موسكو ضد فرض عقوبات على سورية بذريعة عدم تعاونها مع لجنة التحقيق باعتبار الحريري، ولكن من المستبعد أن تمضي موسكو للمواجهة مع واشنطن والاتحاد الأوروبي بسبب هذه القضية.²

من هنا يمكن القول أن سوريا تشكل أحد أهم الشركاء العرب التجاريين لروسيا إذ تشكل التجارة الروسية - سوريا ما نسبته 20% من إجمالي التجارة العربية - الروسية، كما أنها تشهد تناميا، إذ ارتفعت التجارة الروسية - السورية إلى 1.92 مليار دولار عام 2011 بزيادة تصل إلى 58% عن عام 2010 من ناحية أخرى، تصل الاستثمارات الروسية في سورية إلى حوالي 20 مليار دولار، كما أن الشركات الروسية لاسيما في القطاع الطاقوي تعد من أبرز الشركات العاملة في سوريا مثل شركة تانفت، شركة سويوز منتغاز، وبعض فروع شركة غازبروم.³

¹ - ماكسيم يوسين، ما هي أسباب موقف روسيا من سورية؟ صحيفة كرومسانت الروسية، ترجمة علي الشمري، جريدة الاتحاد، العدد 1280، بتاريخ 2008/02/22.

² - عزمي بشارة، سورية: درب الآلام نحو الحربية معادلة، في تاريخ الراهن، مركز العربي للأبحاث، دراسة السياسات، ط1، بيروت، أغسطس، 2013، ص 235.

³ - BBC, Syria crisis: Where key countries stand, 18 February 2104.

المطلب الثالث: دور الاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمة السورية

أصبحت سورية مؤخرًا مصدر قلق كبير بالنسبة إلى أوروبا وذلك لسببين. أولاً، خلق النزوح والمأساة الإنسانية المتواصلان والناجمان عن الحرب الأهلية الدائرة وضعاً مزعزعا لاستقرار البلدان المجاورة، والتي هي إما حليفة للاتحاد الأوروبي (تركيا عضو في حلف شمال الأطلسي) أو على علاقة قديمة مع الاتحاد (الأردن ولبنان)، ثانياً، يثير ذهاب بضع مئات من مواطني الاتحاد الأوروبي إلى سورية كجهاديين مخاوف من عودتهم إلى أوطانهم وتحوّلهم إلى "عدو داخلي" في بلدانهم الأصلية.

تجلى اهتمام الاتحاد الأوروبي في سورية أولاً عبر إدراج البلاد في الشراكة الأورومتوسطية، التي أطلقت في تشرين الثاني/نوفمبر 1995 في برشلونة. كانت تلك المبادرة المعروفة باسم "عملية برشلونة"، المحاولة الأولى لوضع سياسة للاتحاد الأوروبي تكون شاملة لكل الحافة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط باستثناء ليبيا في ذلك الوقت¹.

في ظل تفاقم الوضع في سوريا وتصاعد حدة الإرهاب من جهة، وارتفاع وتيرة الهجرة إلى أوروبا من جهة ثانية، بدأت العواصم الأوروبية تميل إلى أولوية وقف الإرهاب والمعاناة الإنسانية التي تخطت الحدود الجغرافية السورية على تنحي الرئيس السوري بشار الأسد، مع الإشارة إلى أنها ربما تقبل بقاءه في الحكم خلال المرحلة الانتقالية التي يمكن أن تعقب الوصول إلى تسوية سياسية للأزمة، مع التوافق على الفترة الزمنية التي يمكن أن تستغرقها هذه التسوية.

وقد بدأ هذا التحول أو الإنعطاف الأوروبية حول دور الأسد في المرحلة الانتقالية من طرف وزيرة خارجية الاتحاد "فيدريكا موغريني" في فيفري 2015، آنذاك لفتت إلى أنه برغم الحديث لسنوات أن: "الأسد يجب أن يرحل"، قبل أن تعتبر أنه من الأفضل "التعامل مع الواقع لتغييره"؛ وفي 8 سبتمبر 2015 أعلن وزير خارجية إسبانيا "مانويل مارخايو" أن الوقت حان لإجراء مفاوضات مع الحكومة السورية كي لا تستمر الحرب في التسبب بمآسٍ إنسانية، وفي اليوم ذاته طالب وزير الخارجية النمساوي "سباستيان كورتس" الغرب ضم الرئيس السوري بشار الأسد وإيران وروسيا في محاربة "داعش"، فيما قالت المتحدثة باسم الخارجية الألمانية في 14 سبتمبر الماضي: "إن

¹ - محمد علي ايتاني، دور الاتحاد الأوروبي في النظام العالمي، مأخوذ من الرابط

الأسد ونظامه يمكن أن يلعبا دوراً في عملية انتقالية؛ وأعلن وزير الخارجية الفرنسي "لوران فاييوس" في نيويورك، خلال اجتماعات الدورة الـ 70 للأمم المتحدة في منتصف سبتمبر 2015، أن الأسد لا يمكنه أن يحكم سوريا إلى الأبد، لكن المهم حالياً البدء في محادثات حول عملية انتقالية سياسية و"تشكيل حكومة تضم عناصر من النظام وأعضاء من المعارضة التي ترفض الإرهاب"، ومع إطلاق فرنسا أولى غاراتها الجوية على معقل "داعش" في الأراضي السورية في منتصف سبتمبر 2015، قال الرئيس الفرنسي "فرانسوا هولاند" إن العملية الانتقالية تعني مغادرة الأسد في وقت ما من العملية، وفي 27 سبتمبر 2015، دعا وزير الخارجية الألماني "فرانك فالتر شتاينماير" إلى تشكيل حكومة انتقالية في سوريا للخروج من المأزق الحالي¹ واعتبرت المستشار الألمانية "أنجيلا ميركل" أنه يجب وضع حد لهذا الوضع وإطلاق التسوية، وقبيل إعلان ميركل موقف برلين الجديد، قالت وزيرة الدفاع الألمانية "أرسولا فون ديرلين" خلال مقابلة تلفزيونية: "لا يوجد تقريباً أي معارضة (سورية) معتدلة بعد الآن". لكنّها إستبعدت أن يكون رأس النظام السوري "بشار الأسد" جزءاً من الحل في سورية على المدى الطويل.

وفي 30 سبتمبر 2015، دعا رئيس الوزراء البريطاني "ديفيد كامرون" لإجراء محادثات حول مرحلة انتقالية من غير الضروري أن يتنحى فيها بشار الأسد فوراً عن السلطة، مؤكداً أن بلاده "قد تقبل بقاء الأسد لفترة انتقالية، لكن ليس لمدة طويلة"، كما أعلن وزير خارجيتها "فيليب هاموند" تفهم بلاده لبقاء بشار الأسد رئيساً لسوريا في مرحلة انتقالية مدتها 6 أشهر تمهيداً لنقل السلطة، ويعتبر الموقف البريطاني تحولاً كبيراً في الخطاب السياسي، بعدما حافظت بريطانيا في ظل الوضع السوري على سقف سياسي عال لا يقبل بأقل من رحيل الأسد وعدم بقاء الفترة الانتقالية، كونه جزءاً من الأزمة لا جزءاً من الحل؛ لكن الموقف الأهم عبرت عنه منسقة الشؤون الخارجية بالاتحاد الأوروبي "فيدي ريكا موج ريني" في 22 أكتوبر 2015، عندما أكدت "ضرورة إشراك الأسد في عملية الانتقال السياسي في سوريا".²

1- أحمد دياب، "تحولات المواقف الغربية تجاه الأزمة السورية"، مجلة الديمقراطية، (مؤسسة الأهرام، 2016)، ص 19.

2- "دوافع مختلفة.. لماذا بدأت الدول الأوروبية في تغيير مواقفها من الأزمة السورية؟"، وحدة العلاقات الإقليمية، (المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، السنة الرابعة، العدد (357)، أكتوبر 2015)، ص 11.

أخير يمكن القول أن آفاق المستقبل في سورية تبدو قائمة. ويبدو أن الاحتمال الأرجح هو أن يحدث تقسيم فعلي لسورية وفقاً للمصالح الأساسية لنظام الأسد، أي أن تبقى منطقة دمشق وحمص واللاذقية الجغرافية في يد النظام، مع احتمال أن تستمر بقية البلاد، وبدرجات متفاوتة، في حالة تمرد مفتوح. وبقدر ما يبدو مثل هذا الوضع وخيماً، فإن هذا "الحل" قد يناسب الأهداف التكتيكية لنظام الأسد.

لم تغير الانتخابات الرئاسية الهزلية آفاق المستقبل بالنسبة إلى البلاد، حيث نرح 6.5 مليون شخص داخلياً، ولجأ أكثر من 2.5 مليون إلى الخارج. وبالتالي، فإن سورية في حالة من الفوضى، وسوف تحتاج إلى جهود دولية هائلة لإعادة بنائها وإعادة سكانها إليها، ومساعدة السوريين على إعادة بناء حياتهم. الأهم من ذلك، من وجهة نظر غربية، هو أن من الصعب أن نرى كيف سيتم إنجاز الجزء الأكثر "ميكانيكية" من هذا الجهد الدولي الضخم - إعادة الإعمار المادي - فيما لا يزال نظام الأسد في السلطة.

يبدو واضحاً الآن للمحللين في الاتحاد الأوروبي أن السياسة الروسية بشأن سورية ربما لم تكن سوى تمرين لما كان سيأتي في أرمينيا وشبه جزيرة القرم وأوكرانيا، ولما يمكن أن يأتي في وقت لاحق في جورجيا ومولدافيا، أي تذكير صريح بأن الرئيس الروسي الحالي، فلاديمير بوتين، عقد العزم على إعادة بناء "محيط الامبراطورية" إما عن طريق الوسائل الاقتصادية (من خلال إنشاء الاتحاد الأوراسي، وإما عن طريق القوة العسكرية وهو ما نشهده في سلوك روسيا في شبه جزيرة القرم وأوكرانيا).

للأسف، في مثل هذا السياق الجيوسياسي، ربما يطغى على استمرار الصراع السوري المروع وخطر امتداده إقليمياً، التصعيد المحتمل للنزاع في أوكرانيا، والذي من المحتمل أن يتم توجيه طاقات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إليه.¹

مع ذلك، قد تؤدي التطورات الأخيرة في الأنشطة الإرهابية المرتبطة بسورية، إلى تغيير في الرأي في الدول الغربية بشأن التعاون في مكافحة الإرهاب مع نظام الأسد. ففي الأيام الأخيرة من شهر أيار/مايو الماضي، قام مواطن أميركي شاب بعملية انتحارية في سورية للمرة الأولى، في حين أن مواطناً فرنسياً شاباً كان قد أمضى مؤخراً بعض الوقت في سورية، هو المشتبه به الرئيس في مقتل أربعة من زوار المتحف اليهودي في بروكسل بعد اعتقاله في

¹ - محمد علي إيتاني، المرجع السابق، المأخوذ من الرابط :

فرنسا . هذه مجرد أمثلة عن العواقب الوخيمة لعدد من التوجّهات الأخيرة: قنوات منظمّة بين العديد من الدول الغربية وسورية، كما كانت الحال في أفغانستان في السابق لجذب "الجهاديين" الشباب، و"سياسة الباب المفتوح" التي تنفّذها تركيا، والتي تتيح لمثل هؤلاء الجهاديين بأن يذهبوا إلى سورية ويعودوا بحرية عبر محافظتي هاتاي وغازي عنتاب التركيتين، وصعوبة تعقب المئات من هؤلاء المواطنين الشباب عندما يعودون إلى بلدانهم الأصلية . وقد بدأ التعاون المتأخّر في مكافحة الإرهاب أخيرا مع تركيا، غير أن السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو ما إذا كان مثل هذا التعاون بين الغرب والنظام السوري ممكنا.

المبحث الثاني: الأدوار الإقليمية لإدارة الأزمة السورية

شهدت الأزمة السورية تدخل العديد من الأطراف الدولية والإقليمية التي تشابكت مصالحها أحيانا والتقت أحيانا أخرى، إلا أنها تشترك في أن لكل دوره في الأزمة السورية، وفق ما تبرره نظرتهم الإستراتيجية في المنطقة .

وستتطرق في هذا المبحث إلى أبرز الأدوار الإقليمية لإدارة الأزمة السورية من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: الدور الإيراني لإدارة الأزمة السورية

إن التفاوت الذي بدا شكليا بين إيران الرسمية و المعارضة الإيرانية الإصلاحية من تطورات الثورات في تونس، مصر، ليبيا، يبدو أكثر وضوحا عند الحديث عن الثورة السورية، فالنظام السياسي الإيراني يضع كل ثقله خلف النظام السوري و يقدم تفسيراً شبيهاً لذلك الذي يقدمه النظام السوري من أن الحراك السوري الداخلي قد يكون مشروعاً، لكن هناك من يسعى الاستفادة منه لتسوية حسابات مع النظام السوري. تسوية الحسابات تلك مرتبطة بالسياسة التي تنتهجها سورية و لاسيما المرتبط منها بدعم حركات المقاومة المسلحة كحزب الله و حماس و الجهاد الإسلامي، و تحاول إيران تبني موقف غير بعيد عن الموقف الرسمي السوري الذي يروج للحاجة إلى الإصلاح في سورية، و أن النظام جاد في إجراء تلك الإصلاحات و لعل محاولة إيران التواصل مع الإسلاميين السوريين لتخفيف الضغط على النظام السوري لم تلقى أذناً صاغية، بل ربما أثارت غضب النظام السوري الذي يرى أنه لا لقاء مع الإسلاميين و يعني هنا الإخوان المسلمين.¹

تعتبر سوريا أهم محاور الإستراتيجية الإيرانية بالمنطقة العربية، لما لها من أهمية للدور الإقليمي الإيراني، إذ أنها تمثل حليفاً أمنياً وعسكرياً في مواجهة الضغوط الأمريكية و الإسرائيلية، كما أن لها امتداداً طبعياً مع لبنان يمكنها من تقديم الدعم لحليفها حزب الله، فسوريا أصبحت ركيزة إستراتيجية لإيران لمواجهة العديد من الملفات.

وبعد الحراك السوري أصبحت سوريا بحد ذاتها ورقة ضغط إيرانية تسامو بها الغرب حول مشروعها النووي، علاوة على كونها جبهة تدافع فيها عن مشروعها الإقليمي، و في ظل هذه الأهمية أخذت الإستراتيجية

¹ - محجوب الزويري، إيران "الثورة" و الثورات العربية: ملاحظات بشأن السياسة الخارجية الإيرانية و مآلاتها، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 5.

الإيرانية تجاه سوريا أبعادا مختلفة من أجل تمتين التحالف و تمكين إيران من التأثير أكثر علي سوريا، خاصة في ظل العزلة الإقليمية المفروضة علي الطرفين.

1- في الجانب الاقتصادي

في سبيل توطيد تحالفها مع سوريا وإفشال المحاولات المتعددة لإبعادها عن الحلف الإيراني، بذلت طهران جهدا كبيرا لتعزيز هذا التحالف من خلال ترسيخ العلاقات عبر عدد من المجالات العسكرية والاقتصادية حتي أصبحت سوريا تعتمد بشكل متزايد علي الاستثمارات الإيرانية، وعلي الخبرة الإيرانية في تدريب العمال وإنشاء البنى التحتية.¹

وفي جانفي 2007 أعلنت الحكومة السورية أن إيران كانت أكبر مستثمر في سوريا بين قائمة الدول غير العربية عام 2006، بإجمالي استثمارات بلغ 400 مليون دولار، وشكلت الاستثمارات الإيرانية في سوريا عام 2006 ثلثي إجمالي الاستثمارات العربية، و نصف إجمالي كل الاستثمارات غير العربية.²

وقد نمت الإستثمارات الإيرانية المباشرة إلي مستويات قياسية في السنوات الماضية، حيث وقعت الدولتان اتفاقات التجارة و التعاون الاقتصادي في العديد من القطاعات كالاتصالات والزراعة و القطاع النفطي و هو يمثل 3 مليار دولار في الاستثمارات الإيرانية الجديدة، إضافة إلي المشاريع المشتركة و أهمها مصنع السيارات.

تستثمر إيران في قطاع النقل من خلال مشروع سيامكو siamco، وهو مشروع مشترك يبلغ 60 مليون دولار لإنتاج السيارات، و تملك شركة السيارات الإيرانية العملاقة "إيران خوردو" 40% و الحكومة السورية حصة 35 %، وفي مارس 2007 افتتح الرئيس "الأسد" ونائب الرئيس الإيراني "برويز داودي" خط إنتاج السيارة "ساماند"، وتسعي إيران للاستثمار في 40 % من سوق السيارات السوري؛ و في قطاع الكهرباء تمّ في جوان 2007 افتتاح المرحلة الأولى من محطة كهرباء بنياس في سوريا، و قد وفر بنك تنمية الصادرات الإيراني 11 مليون دولار من تكاليف المحطة البالغة 18 مليون دولار، كما وقع وزير الطاقة الإيراني "برويز فتاح" مع نظيره السوري علي اتفاق لبناء محطتين للكهرباء في سوريا في ماي 2007، و ساهمت شركة "آزار أب" الإيرانية

¹ - Mona Yacoubian, Syria's Alliance With Iran, 21/03/2016, the site : <http://www.usip.org/publications/syria-s-alliance-iran>

² فريدريك كاجان، النفوذ الإيراني في المشرق العربي و العراق، (سلسلة ترجمات، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية،

"Azarab" في عملية تجديد محطة الكهرباء التي تبلغ طاقتها 170 ميغاوات بتكلفة تصل إلى حوالي 62 مليون دولار.¹

و في ظل الأضرار التي لحقت بمحطات توليد الكهرباء السورية بسبب الوضع الأمني، و الذي أدى إلى تقنين ساعات الكهرباء في سوريا منذ مارس 2011، وقعت دمشق في 4 ديسمبر 2013 أربعة عقود في مجال الطاقة الكهربائية قيمتها أكثر من 16 مليون دولار مع شركة "سنير" و"مبني" الإيرانية، لتوريد تجهيزات لصالح مشروعات في قطاع توليد الطاقة الكهربائية و التوزيع.²

أما في المجال النفطي فوقع وزير النفط الإيراني بالوكالة "غلام حسين نوزدي" و نظيره السوري "سفيان علاو" في 2007، علي اتفاقية تصدّر إيران بموجبها إلى سورية ثلاثة مليارات متر مكعب من الغاز سنويا مقابل مليار دولار، كان من المفترض أن تبدأ صادرات الغاز في 2009 و تعود علي إيران بمليار دولار سنويا كما وقع الوزير كذلك علي بناء مصفاة نفطية بقدرة تكرير 140 ألف برميل يوميا بالتعاون مع فنزويلا.³

وقبل شهور قليلة من الحراك السوري وقّعت السلطات الإيرانية إتفاقية خاصة بالغاز الطبيعي مع سوريا والعراق بقيمة 10 مليار دولار، بغرض إنشاء خط أنابيب غاز يبدأ من إيران و يمر عبر سورية ولبنان والبحر المتوسط ليصل إلى عدة بلدان غربية، وبناء علي الاتفاقية لكل من سورية والعراق الحق في كميات محددة من الغاز الطبيعي في كل يوم، و قد حظي هذا الاتفاق بموافقة المرشد الأعلى، و الذي أمر أيضا بمساعدة لسوريا قيمتها 5.8 مليار دولار.⁴

كما أعلن وزير المعادن و الصناعة الإيراني بالوكالة "علي أكبر مهريان" في سبتمبر 2007 عن استثمارات إيرانية بقيمة 10 مليارات دولار بسوريا في غضون السنوات الخمس القادمة، و في القطاع المصرفي أعلن كل من البنك التجاري السوري و بنك سدران الإيراني أنهما سينشآن بنكا بإدارة مشتركة.⁵

¹ فريدريك كاجان، "المرجع السابق"، ص 5.

² موقع بوابة الأنباء، "دمشق توقع أربعة عقود في مجال الكهرباء"، تاريخ الاطلاع: 2019/03/22 على الساعة 10:00، الموقع: <http://www.anbagate.com/content/30636>

³ هيو نايلور، الاستثمارات الإيرانية تتدفق علي سورية و أهدافها اقتصادية و سياسية، تاريخ الاطلاع: 2019/03/22، الرابط: <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=439981&issueno=10538#.UsKQBtLuLko>

⁴ - Majid Rafizadeh, "Iran's Economic Stake in Syria", 22/03/2019, the site:

http://mideastafrica.foreignpolicy.com/posts/2013/01/04/irans_economic_stake_in_syria

⁵ فريدريك آجان، "مرجع سابق"، ص 6.

وقبيل إندلاع الحراك في سوريا وقعت إتفاقية مهمة جدا من أجل تأسيس بنك مشترك في دمشق، تملك إيران ما نسبته 60% منه، في نفس الوقت سمحت الاتفاقية للبنوك السورية بالإنخراط في التجارة و المعاملات مع الغرب، وهذا قبل العقوبات المفروضة علي النظام عقب الانتفاضة الشعبية، و في هذا السياق ناقش النائب الأول للرئيس الإيراني السابق "محمد رضا رحيمي" و الرئيس السوري اتفاق أكثر شمولا يفضي إلي إقامة تكتل اقتصادي إقليمي، و نتيجة لهذا الاتفاق تم التوقيع علي 17 مادة ركزت علي مجالات اقتصادية متنوعة.¹

تضررت الاستثمارات الإيرانية في سوريا بسبب الحرب الدائرة بين قوات النظام و المعارضة، وهو ما جعل النظام السوري في حاجة أكبر للدعم الإيراني، حيث أعلن حاكم المصرف المركزي السوري "أديب ميالة في ماي 2013 أن إيران تقدم تسهيلات ائتمانية تصل قيمتها إلي 7 مليارات دولار، إذ تقدم إيران خط ائتماني لتمويل استيراد السلع بقيمة مليار دولار قابل للزيادة فور استنفاده، وخط ائتماني آخر بقيمة ثلاث مليارات دولار لتمويل احتياجات سورية من النفط و مشتقاته.²

أثرت العقوبات المتزايدة علي إيران وسوريا، و كذلك اتساع رقعة المواجهات العسكرية بين النظام و المعارضة علي الإستثمارات الإيرانية، حيث أفضت العقوبات الدولية التي فرضت علي سوريا إلي تجريد الاتفاقيات السابقة التي حاولت إيران تأمينها، ما وضع ضغطا كبيرا علي طهران، كما فقدت الليرة السورية 25% من قيمتها و تهاوت أسعار صرفها من 47 ليرة للدولار إلي 67 ليرة مقابل الدولار، و زادت أسعار المواد الغذائية بقيمة 37%، و نظرا لزيادات الإنفاق العسكري زاد الإنفاق العام ليصل إلي 17 مليار دولار في 2011 وفي نفس الوقت تراجع العائد العام بواقع 2.31 مليار دولار، و في سبيل الالتفاف علي العقوبات قررت سورية خفض الرسوم علي السلع السورية المصدر إلي إيران بواقع 60%.³

2- في الجانب الأمني و العسكري

كان المنطلق الأمني هو الدافع الإستراتيجي الرئيسي للتحالف السوري- الإيراني في بداياته، و مع تطوره تشكل لدي إيران إدراك مفاده أن سوريا هي خط الدفاع الأول عن النظام الإيراني بسبب قوة الروابط المتعددة

¹ Majid Rafizadeh, op, cit.

² المنتدى الاقتصادي السوري، تسهيلات ائتمانية إيرانية لسوريا بقيمة سبعة مليارات دولار، تاريخ زيارة الموقع: 2016/03/22،

الرابط:

<http://www.syrianef.org/?p=2013>

³ - Majid Rafizade, op, cit

خاصة منها الروابط الأمنية و العسكرية، تعزز التعاون الأمني والعسكري مترافقا مع التنسيق الذي طبع سياسة البلدين، و تطابق مواقفهما ومصالحهما في أكثر من ملف، كالملف اللبناني الذي شهد تعاونا أمنيا وعسكريا بينهما وصولا إلي دعم المقاومة الفلسطينية، كما ساهم قرب سورية من جبهة الصراع مع إسرائيل، وعلاقتها المتوترة مع الغرب في تعزيز التعاون الأمني و العسكري.

في 16 جوان 2006 وقع وزير الدفاع الإيراني "مصطفى محمود نجار" و نظيره السوري "حسن تركماني" إتفاقا دفاعيا يهدف إلي زيادة التعاون العسكري، دون إعطاء التفاصيل حول هذا الاتفاق، وقال "نجار" أن أمن سوريا هو أمننا،¹ كما وقع الطرفان إتفاقا إضافيا للتعاون العسكري في مارس 2007، و قبله إتفاق للتعاون الإستراتيجي في 2004، و شملت إتفاقيات التعاون الأمني والعسكري مبيعات الأسلحة و الصواريخ الإيرانية إلي سوريا فضلا عن التعاون الاستخباراتي.²

وفي 22 جويلية 2007 وقع الرئيسان "بشار الأسد" و "محمود أحمددي نجاد" إتفاقية تعاون عسكري جديدة تشمل توفير تمويل جديد لمشتريات الأسلحة السورية من روسيا وروسيا البيضاء وكوريا الشمالية، وتوفير مليار دولار لشراء أربعمئة دبابة روسية من طراز T-72 و 18 طائرة MIG-31، إضافة إلي توفير تسهيلات إيرانية من أجل إنتاج صواريخ متوسطة المدى و منصات إطلاق، و تسليم البحرية السورية صواريخ جديدة إيرانية الصنع تطلق من البحر، و توفير دعم فني للأبحاث النووية و الأسلحة الكيميائية.³

كما تعتبر شحنات الأسلحة المحتجزة خاصة المتجهة منها إلي سوريا، دليل آخر علي متانة العلاقات العسكرية و الأمنية، إذ في إطار قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1747 الصادر في 23 ديسمبر 2007، و القاضي بحظر تصدير واستيراد الأسلحة من وإلى إيران، ضبطت أكثر من شحنة أسلحة متجهة إلي سوريا منها:⁴

- في 13 أكتوبر 2008 السلطات القبرصية تعترض سفينة إيرانية تحمل أسلحة متجهة إلي سوريا.
- في ديسمبر 2010 ضبطت الجمارك الإيطالية حاويات إيرانية محملة بالأسلحة و متجهة إلي سوريا.

¹ - Will Fulton and Others, Syria-Iran Foreign Relation, 22/03/2019, the site: <http://www.irantracker.org/foreign-relations/syria-iran-foreign-relations>

² - Mona Yacoubian, op, cit.

³ - فريدريك كاجان، المرجع السابق، ص 4.

⁴ Will Fulton and Others, op,cit.

- في 23 مارس 2011 الحكومة التركية تصدر بضائع إيرانية في طريقها إلى سوريا تضمنت أسلحة منها بنادق آلية وقاذفات صواريخ و مدافع هاون.

كذلك ظهرت الإستراتيجية الأمنية و العسكرية في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه سوريا جليا في ظل الحراك الشعبي و التي دلّت علي متانة العلاقة البينية و أهميتها لكلا الطرفين.

المطلب الثاني: الدور السعودي تجاه الوضع في سوريا

إنّ الدور السعودي في الوضع السوري كان واضحاً و متبلوراً منذ الأشهر الأولى لبداية الحراك، وقد ظهر هذا منذ أول رد فعل سعودي رسمي تجاه هذا الوضع، حيث طالب العاهل السعودي الراحل الملك عبد الله بن عبد العزيز بالتوقف عن اراقة الدماء في سوريا مستدعياً السفير السعودي من دمشق، وكان هذا هو أول رد فعل عربي رسمي علي تجاه ما يجري في سوريا، و جدير بالذكر أنّ هذا الموقف لم يأتي منعزلاً ولا منفرداً عن مجلس التعاون الخليجي وقد جاء بعد عدة اتصالات غير معلنة جرت بين الرياض ودمشق لم تقتنع خلالها الرياض بحجج النظام السوري إزاء الاستمرار في قمع الاحتجاجات الشعبية، ولعلّ سحب السفير السعودي من دمشق يعتبر تحركاً دبلوماسياً قوياً للتعبير عن تعيّر فعلي في الموقف السعودي تجاه دمشق.

وتجدر الإشارة إلى أن الموقف السعودي قد أتى كذلك بعد تنسيق مع الحكومة التركية باعتبارها طرف إقليمي لديه نفوذه في المنطقة، ولا مجال للحديث عن تنافس أو استباق للإدانة بين أنقرة و الرياض فالموقف التركي الحازم والشديد يتفق مع السعودية بموجب الاشتراك في المصالح، وفي هذا الصدد فقد أصبح النظام السوري أمام خيارين: إما الإحتكام إلى ما ستفضي إليه الدعوات العربية والإقليمية أو مواصلة الإستفادة من الدعم الإيراني، فإيران هي الجهة الوحيدة التي كانت في البداية تستمر في دعم سوريا مالياً، سياسياً، إقتصادياً وعسكرياً، لأنّ مصالح إيران في المنطقة تستوجب بقاء النظام السوري باعتباره الحليف الأكبر والأقوى في المنطقة، وبسقوطه تصبح إيران دولة معزولة بالكامل، وفي حال قامت دمشق بالإصلاحات المطلوبة استجابة للضغوط الداخلية والخارجية قد تجد طهران نفسها مطالبة بإنجاز نفس الإصلاحات¹.

¹ - أحمد عصام، "الشرق الأوسط: محددات الموقف السعودي من الأزمة السورية"، تاريخ زيارة الموقع: 2019/04/23، الرابط: <http://fekr-online.com/index.php/article/652001>

يتبع الموقف السعودي منذ بدء الأحداث في سوريا، يتضح أنه كان ثابتاً ويتفق مع مصالح المملكة العربية السعودية والمصلحة الخليجية وهذا الموقف لا شك أنه كان يقف ضد نظام بشار الأسد ويسعى إلى الإطاحة به وإيقاف نزيف دماء الشعب السوري، وقد كرر مجلس الوزراء السعودي في بدايات 2012 برئاسة الراحل الملك عبد الله بن عبد العزيز، أن السعودية تجدد تأكيدها أنها ستكون في طليعة أي جهد دولي يحقق حلولاً عاجلة وشاملة وفعالية لحماية الشعب السوري، وتحملي الموقف السعودي في دعوة وزراء الخارجية العرب خلال اجتماعهم بالقاهرة يوم 12 فيفري مجلس الأمن الدولي إلى تشكيل قوة حفظ سلام عربية أممية مشتركة للمراقبة وحماية المدنيين السوريين. وقيامهم أيضاً بإتهام مهمة المراقبين العرب، ووقف أشكال التعامل الدبلوماسي كافة مع دمشق وتشديد العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها¹.

مما سبق تشير الشواهد إلى أن موقف السعودية من الأزمة السورية قد اتسم بسمتين أساسيتين الأولى، وهي الوضوح والثانية وهي السرعة والحدة، حيث رد الفعل الرسمي السريع والسابق لردود أفعال الدول العربية الأخرى وقد أعلنت السعودية من قبل أنها تساند الشعب السوري وتقف ضد النظام لأسباب أخرى أخلاقية وقيمية تهدف إلى حماية الشعب السوري الأعزل وحماية سوريا نفسها إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه الآن يتعلق بمدى التغيرات التي طرأت على الموقف السعودي وخاصةً بعد استقبال الملك السعودي الجديد لمبعوث الأسد! إن معرفة وتتبع أي تطورات طرأت على الموقف السعودي تجاهها يجري بسوريا يتطلب الرجوع إلى مبادئ مدرسة "المصلحة الوطنية" في العلاقات الدولية، حيث تشير تلك المدرسة إلى أن مواقف الدول وسياساتها الخارجية تُبنى على أساس إعتبارات مصلحة بحتة، إلا أن الدول في بعض الأحيان تقوم بتبني قيم أخلاقية وإعتبارات إنسانية في حالة إذا ما كان هذا سيوظف فقط لأغراض دعائية بحتة تجني منها الدول ثماراً معينة كما تشير المدرسة أيضاً إلى أن الإعتبارات المصلحية هي الركيزة الأساسية في بناء مواقف الدول، وفي هذا الصدد يمكن القول بأن الموقف السعودي من الأزمة السورية قد تطور قليلاً في الفترة الأخيرة، ففي بداية الأزمة بدى موقف السعودية أكثر تشدداً، وشهد اتخاذاً للمزيد من الإجراءات الرسمية التي أظهرت عداً شديداً لنظام بشار الأسد، ولعل هذا يتفق مع المصالح السعودية الجديدة التي تشكلت من متغيرات ومستجدات إقليمية ودولية إلا أنه من الصعب أن يتم رصد كل تلك المصالح بدقة، لأن أغلب تلك المصالح تكون مبنية على سلسلة طويلة من المفاوضات الإقليمية

¹ - أحمد عصام، "المرجع نفسه"

واللّوئيلتسّرية ومفاوضات جرت مع النّظام السوري نفسه، ولكن بتتبع التّطورات على السّاحة الإقليمية واللّولية يمكن تحديد أربعة محاور تعد مسبباً ما من أسباب لتطورات التي شكّلت على الموقف السّعودي من النّظام السوري.

المطلب الثالث: التأثير الإسرائيلي في إدارة الأزمة السورية

تميّز الموقف الإسرائيلي بالصّمت والغموض خلال السنة الأولى من الحراك السوري، وقد بدأ موقف النخب السياسية والعسكرية والإعلامية والأكاديمية الإسرائيلية يتسم بالتهيب والتّعقيد تجاه الوضع في سورية وفقاً للعديد من العوامل والمتغيّرات، حيث فضّلت بعض النخب الإسرائيلية العسكرية بقاء النّظام الذي لعب دوراً في الحفاظ على إستقرار الهدوء على طول الحدود مع إسرائيل نحو أربعين عاماً محافظاً على وقف إطلاق النار في هضبة الجولان وفق إتّفاق فض الإشتباك لعام 1974، ويتبيّن من ذلك أن تلك النخب فضّلت بقاء النّظام خوفاً من البدائل، كسيطرة التّيّارات الإسلامية على سوريا، ما يسهم في إنتشار فوضى السّلاح وإنهيار الهدوء في الجولان، الأمر الذي قد يهدّد أمن إسرائيل، كما أنّها فضّلت بقاء النّظام السوري خشيةً من إقامة نظام ديمقراطي في سوريا يعزز قدراتها ومكانتها ودورها في المنطقة، ممّا يزيد من إمكانياتها في مواجهة إسرائيل والتصلي لسياساتها في المنطقة.¹

ومن جهة أخرى إستغلت إسرائيل الجازر التي يرتكبها النّظام بحق شعبه بهدف الترويج للمجتمع الدولي بأنّ إسرائيل دولة ديمقراطية، وأنّ عدم الاستقرار في المنطقة لا ينبع من الصّراع العربي الإسرائيلي بقدر ما ينبع من الخاهاات الداخلية التي تعاني منها الدول العربية نتيجة التناقضات السياسية والاقتصادية، كما خشيت إسرائيل من عدم مقدرة النّظام السوري على الاستمرار في السيطرة على مخزون الأسلحة الاستراتيجية الكيماوية والبيولوجية ووقوعها بيد المعارضة والمنظمات الإرهابية في الداخل أو انتقالها إلى قوى ومنظمات مسلحة معادية لإسرائيل كحزب الله مما يشكل تحدياً وتهديدا للنّظام الأمني الإسرائيلي، وهي الخشية التي انتقلت إلى الدول الغربية الخليفة لإسرائيل وأصبحت من محددات موقفها تجاه الوضع.²

¹ - "الموقف الإسرائيلي من الثورة السورية ومستجداته"، تحليل السياسات، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 13.

² - بومس نير، هازاني آساف و آخرون، "معضلات إسرائيل بسبب الأزمة السورية: اختيار عدم الاختيار"، ترجمة عبد الرحمن الحسيني، صحيفة الغد، (الأردن، 2014)، ص 63.

لذلك بدأت إسرائيل بالتدخل المباشر في شئون سوريا عام 2013 من خلال التوجه لمنع إنتقال الأسلحة الإستراتيجية لأي طرف، وتمثل التدخل العسكري الإسرائيلي المباشر عام 2013 خلال توجيه الغارات الجوية المتكررة واستهداف مراكز في العمق السوري بهدف منع انتقال الأسلحة إلى حزب الله، وتأكيد على مساهماتها في رسم المشهد الإقليمي، كما قررت إقامة منطقة عازلة داخل الأراضي السورية وفي المناطق المحاذية لهضبة الجولان لحماية أمنها؛¹ من هنا يتبين أن إسرائيل استفادت بشكل كبير من تلك الأزمة، حيث بدأ الجيش السوري الذي بنى قوته من أجل مواجهة إسرائيل بالتراجع والتفكك كما فقد الكثير من قوته، وكذلك حاولت إضعاف الدولة السورية عبر إخضاع ترسانتها العسكرية خاصة الأسلحة الكيماوية تحت الضغط الدولي وتفكيكها بما يسمح بإعطاء إسرائيل هامش من المناورة في حال قررت القيام بعمل عسكري ضد سوريا أو التفاوض معها.

وفي ظل نزع السلاح الكيماوي رأت إسرائيل أن مصلحتها تكمن في بقاء نظام الأسد، وقد عبر عن تلك النظرة الوزير الإسرائيلي يعكوف بيرى فقال: "بحسب المنطق الإسرائيلي فإن وجود رئيس ضعيف مكروه في دمشق يقاتل من أجل بقائه يمكن أن يحقق مصلحة لإسرائيل واضحة وهي منع سقوط مخازن السلاح السوري".²

¹ - جبريل، أمجد، "السياسة الاسرائيلية اتجاه الثورات العربية: سوريا نموذجاً"، مجلة شئون عربية، (العدد 154، 2013)، ص127.

² - النعامي صالح، "العقل الاستراتيجي الإسرائيلي قراء في الثورات العربية واستشراف لمآلاتها"، (الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، 2013)، ص8.

المبحث الثالث: الدور التركي في إدارة الأزمة السورية

كانت أولى العلاقات بين تركيا وجيرانها العرب قد بدأت مع سوريا والعراق، كونهما دولتين تقعان على حدودها الجنوبية مباشرة، وقد اهتمت تركيا بتوطيد علاقتهما معهما بشكل كبير، وتعتبر رغبة تركيا الشديدة في أن تلعب دور الوسيط في النزاعات الإقليمية واحدة من العناصر الجديدة في السياسة الخارجية التركية، اتخذت تركيا منذ اليوم الأول للثورة السورية موقفاً مبدئياً وثابتاً في تبني الحقوق المشروعة للشعب السوري في الحرية والكرامة، وبدأت الحكومة التركية العمل باتجاه دفع الحكومة السورية إلى الانفتاح على مطالب الشعب السوري في الإصلاح والتغيير، ويمكن توضيح الموقف التركي من الأزمة في سوريا وفقاً لمضمون هذا المبحث.

المطلب الأول: طبيعة الموقف التركي تجاه الأزمة في سوريا

بالرغم من استخدام تركيا العديد من الأوراق الضاغطة على النظام السوري لإجبار "الأسد" على إيجاد حل سياسي، والعمل على تغيير طريقته في التعاطي مع الوضع لكنها فشلت، مما أسهم في خروج تركيا من معادلة التأثير في سوريا، حيث حصلت القطيعة شبه الكاملة بينها وبين النظام السوري في سبتمبر 2011 بعد فشل "أوغلوا" (رئيس الوزراء التركي) في إقناع النظام السوري بإعادة الجيش إلى ثكناته، ووقف العمليات العسكرية والبدء بعملية سياسية، حيث التموضع الجيوستراتيجي للفاعلين للموليين والإقليميين الذي برز في مراحل متقدمة من عمر الوضع ساهم في عدم إيلاء النظام السوري أهمية كبيرة للتغيير في موقف تركيا تجاهه وشجعه على ذلك عوامل عدة أبرزها تحالفه الاستراتيجي مع إيران التي كانت تنظر بعين الريبة إلى زيادة نفوذ تركيا في الشرق الأوسط، خصوصاً أن الدور التركي كان يحظى بتأييد شعبي مقارنة بالدور الإيراني الذي كثيرًا ما اصطدم بعوائق طائفية.¹

ومن ثمّ تبين أن الوضع السوري عكس ارتباطاً كبيراً في الموقف التركي الذي وجد نفسه أمام تحديات قد تعصف بكل استثماراته السياسية والاقتصادية في سوريا، المحطة التي كانت أكثر إستقبالية للساسة الأتراك، إلى جانب آخر إرتبط مآزق الموقف التركي بالمشكلات الأمنية التي قد تترتب على زيادة المواجهات في سوريا حيث ترتبط تركيا بحدود كبيرة مع سوريا، وهناك تداخل على جانبي الحدود في العلاقات الثقافية، هذه المعطيات زادت

¹ - خالد وليد محمود، "الأزمة السورية: قراءة في مواقف الدول العربية المجاورة"، تحليل سياسات، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، سبتمبر 2015)، ص 13.

من مخاوف تركيا من تدفق اللاجئين السوريين، كما رأت تركيا أن أي تصعيد مع دمشق سوف يجلب غضب إيران والعراق من الجنوب، والشرق وروسيا من الشمال وهم حلفاء النظام السوري وجيران تركيا التي لن تغامر بقطع العلاقة معهم أو توتير الأجواء، ونسف سياسة حل المشكلات، أضف إلى ذلك سيطرت الاعتبارات الأمنية على المواقف التركية إزاء الوضع السوري،¹ وذلك في ظل تنامي التخوفات من تأجيج المشكلة الكردية، خصوصاً في ظل إتساع مساحة الحدود المشتركة مع سوريا والتي تصل تقريباً إلى 877 كيلو مترًا وبالتمالي فإن الجيش التركي لن يجازف في الدخول في مواجهة منفرد مع النظام السوري، وذلك بسبب موقف حلف شمال الأطلسي الراض لهذا التدخل، وبذلك يمكن القول أن مؤسسة الجيش ورفضها حتى التهديد بالتدخل العسكري كان من العوامل التي ساهمت في تحديد الدور التركي الحقيقي وجعلته مختلفاً عن التصريحات التي أطلقها القادة السياسيون لحزب العدالة والتنمية.²

المجلس العسكري التركي يتطلب غطاءً قانونياً دولياً ويحتاج غطاءً عربياً سياسياً، إضافةً لقرار برلماني تركي، ولكن في ظل التوافق الروسي الصيني في مجلس الأمن فإن الغطاء الدولي غير متوفر في المدى المنظور، وفيما يتعلق بالعقوبات الاقتصادية التركية على سوريا نظراً للعلاقات التجارية الوثيقة بين البلدين فإن أي خيار كهذا ينعكس سلباً على الأوضاع المعيشية للشعب السوري، إلا أن تركيا التزمت بالعقوبات التي أقرها الاتحاد الأوروبي والجامعة العربية كسبيل للضغط على النظام السوري.³

¹ بشارة عزمي، "سوريا درب الآلام نحو الحرية: محاولة في فهم التاريخ الراهن"، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 503.

² بشارة عزمي، "المرجع نفسه"، ص 504.

³ ياسين أمل، "المواقف الإقليمية والدولية وأثرها في الأزمة السورية"، (قطر: مركز الرأي للدراسات، النوحة، 2012)، ص 19.

المطلب الثاني: الأهداف والتوجهات التركية تجاه الأزمة في سوريا

إن التدخل التركي في سورية، كان له دوافع واعتبارات، حيث خرجت الأزمة السورية عن نطاقها الداخلي، وأصبحت ذات أبعاد إقليمية، ÷ صناع القرار في تركيا يرون أن الأزمة أصبحت ذات شأن تركي داخلي، يمس المن القومي التركي.¹

وهذا ما يدل على أن توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة السورية، كانت تسير وفق الأسس النظرية التي وضعها "داود أغلوا".

كما تمثل سورية ممرا رئيسيا للبضائع التركية إلى العالم العربي خصوصا الخليج، كما ترى أن تفرد إيران في العراق خصوصا بعد انسحاب الأمريكيين، مع وجود نفوذ لهم بشكل كبير في سورية، يشكل تهديدا للمصالح التركية ولذلك جاءت الأزمة السورية كفرضية لتركيا لإعادة دورها الإقليمي وتصحيحها لموازن القوى في المنطقة.²

تعرض المصالح التركية في سورية إلى الخطر، بسبب عدم استجابة النظام السوري للعرض التركي بشأن المساعدة التي طرحها الرئيس أوردغان، لن من مصلحة تركيا أن تظل سورية مستقرة، لاسيما لتجنب المخاطر الأمنية، التي تنتج عن تدفق اللاجئين وزيادة تحركات حزب العمال الكردستاني من داخل سورية.³

حاولت تركيا تغيير توجهاتها السياسية لتتماشى والمتغيرات الإقليمية والدولية، فقد ركزت على ما يلي:

1- الوضع الإقليمي: فالتحولات والتغيرات التي حدثت في المنظومة الإقليمية الشرق الأوسطية، خاصة الأزمة السورية وفشل الجهود الدولية في تسويتها، وتصاعد خطر الانقسام الطائفي، وتنامي قوة وفاعلية إيران في المنطقة، كل ذلك ساهم في بلورة توجهات الخارجية التركية تجاه الأزمات، منها الأزمة السورية والقوى الفاعلية فيها.

¹ - سعيد الحاج، محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سورية، مركز الدراسات والاستشارات، مارس 2016، مأخوذ من الموقع https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwj62b_yjfrhAhUHFROKHWtdA_wQFjAAegQIAhAC&url=https%3A%2F%2Fidraksy.net%2Fwp-content%2Fuploads%2F2016%2F02%2Fturkey-foriegn-policy-syria.pdf&usg=AOvVaw3xxqH4v7_00h2fV4Rahss-vie le 25/04/2019

² - علي أزداد أحمد وآخرون، "خلفيات الثورة: دراسات سورية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت 2013، ص 488.

³ - أرون جيحي وقادر أوستان، سياسة تركيا تجاه الأزمة السورية، رؤية تركية، تم تصفح الموقع 22 افريل 2019.

2- الوضع الدولي: موقف الناتو من العلاقات الروسية التركية، وكذا المحاولة الانقلابية الفاشلة في تركيا، إضافة إلى الدعم الغربي لوحدة حماية الشعب الكردي، كل له تأثير في إعادة توجيهات تركيا الخارجية تجاه الأزمة السورية، وإعادة تطبيع العلاقات مع روسيا.¹

إن تعارض الخيارات السياسية بين الأطراف الدولية والإقليمية تجاه الأزمة السورية، نتج عنه تقييد تركيا عن حل الأزمة، كما أن التنافس الاستراتيجي بين القوى الدولية والإقليمية أدى إلى تعميق الأزمة وتشابكها خاصة في ظل دعم كل واحد طرف وفق ما تقتضيه مصالح تلك الدولة.²

رغبة تركيا في احتواء المطالب الكردية التي وجدت في الأزمة السورية ممرًا للتعبير عن نواياها الانفصالية.

- وقف الطريق أمام روسيا حتى تبقى المنطقة مسرحًا للتنافس بين القوى الإقليمية فقط.

¹ - مركز دراسات الشرق الأوسط. أزمة السياسة الخارجية التركية و انعكاسها على العلاقات العربية-التركية ودور تركيا الإقليمي. العدد 12، نوفمبر 2016.

² - مراد يشيلطاش واسماعيل نعمان تيلجي، السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية، مركز الجزيرة للدراسات، 22 ديسمبر 2016

خلاصة الفصل

لعبت مختلف التدخلات الإقليمية والدولية أدوارا عديدة في استمرار الأزمة السورية، وفق مختلف المحددات الداخلية والخارجية وهو ما زاد في تعقيد الأزمة انطلاقا من تداخل المصالح الدولية والإقليمية، حيث كانت سورية مسرحا لتصفية الحسابات، وتحولت الحرب فيها في إلى حرب بالوكالة. هذا انطلاقا من اختلاف المصالح وفق موازين القوى والتحالفات إذ تسعى جميع الأطراف لتحقيق مصالحه وفق وجهة براغماتية أنانية غيبت فيها جميع أبعاد الأمن الإنساني.

الفصل الثالث

استراتيجيتنن كيا في سوريا

- رهانات النجاح والإخفاق -

تمهيد

تزايد الدور الأمني التركي والاهتمام به في غالبية القضايا المحورية في منطقة الشرق الأوسط لاسيما بعد تولي أردوغان سدة الحكم، وإعلانه تدشين سياسة تركية جديدة تجاه المنطقة، قوامها تأكيد حضور تركيا ومكانتها كقوة مركزية للاستقرار وتحقيق الأمن، وطرف فاعل في معالجة مختلف القضايا والصراعات في المنطقة. فسياسة تركيا الخارجية والأمنية في التعاطي مع الأزمة السورية تخضع لتغييرات جوهرية منذ اندلاع الصراع السوري في العام 2011، فمع بداية الأزمة كانت إستراتيجية السياسة الخارجية التركية تهدف إلى احتواء الأزمة بسلام وإحداث تحوّل فيها وتوجيهها عبر تعزيز الديمقراطية، لكن محاولتها هذه لم تفض إلى أي نتائج ملموسة لحلّها. ولما تصاعدت الأزمة وتحولت إلى قمع أمني مع التكتيكات الوحشية التي اتبعتها النظام السوري في مواجهة المعارضة والعمل على تحجيمها داخل البلاد، لجأت تركيا إلى تبني إستراتيجية القيادة من الخلف، عبر تقديم الدعم السياسي لجماعات المعارضة، وحققت خلال المرحلة الأولى من هذه الإستراتيجية تقدماً كبيراً من حيث تعزيز قوة المعارضة على المستويين السياسي والعسكري، إلا أنّها أخفقت في تحقيق هدفها الاستراتيجي المتمثل في الإطاحة بنظام الرئيس بشار الأسد .

ثم تحولت تركيا جذرياً عن هذه الإستراتيجية (القيادة من خلف)، بسبب ارتفاع التكلفة الداخلية والإقليمية للصراع السوري، خاصة بسبب في ظل التهديدات على الداخل في سوريا. وقد أصبح هذا الهاجس الأخير أحد أهم الدوافع خلف تغيير العقلية التي توجّه سياستي تركيا الخارجية والأمنية حيال الأزمة السورية. ثمّ بعد ذلك، وفي أعقاب فشل المحاولة الانقلابية، وسيتم توضيح أهم إستراتيجيات تركيا في المنطقة وفقاً لما يلي:

المبحث الأول: التحديات التي تواجهها تركيا في ظل الأزمة السورية

تواجه تركيا العديد من التحديات في ظل ما تشهده المنطقة من تطورا خاصة على الساحة الأمنية، فالأزمة السورية شكلت ومازلت تشكل تحديا كبيرا لتركيا على مختلف الأصعدة في ظل لعبة التوازنات بين مختلف القوى العالمية، وهو ما سيتم توضيحه في هذا المبحث.

المطلب الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لتركيا

تتوسط تركيا قارات العالم القديم الثلاث آسيا وأوروبا وإفريقيا وقد منحها هذا الموقع منذ القدم قدرة على التفاعل الحيوي في المحيط الإقليمي بحيث تؤثر وتتأثر بالعناصر¹

السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية القائمة على تحومها وتمتد الأراضي التركية بين آسيا وأوروبا، حيث يشكل الجزء الواقع في غرب آسيا حوالي 97% من مساحة البلاد يضم عاصمة الدولة " أنقرة"، ويعرف باسم " آسيا الصغرى"، أو " منطقة الاناضول"، بينما يقع الجزء المتبقي منها في جنوب شرق أوروبا ويضم إسطنبول.

تقع في قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته " اوراسيا" وهي بذلك تعتبر المنطقة الوسطية المتحكمة في منطقة قلب العالم "heart land" وفق نظرية هالفورد ماكندر، الجيوليتكية الامر الذي يؤهلها لان تكون دولة محورية أو حاسمة في المجال الجيوسياسي (pirotal state).

هي دولة قارية وبحرية في نفس الوقت، وهي ميزة قلما تتوافر في دولة تتمتع بالمكانة الجغرافية التي تمتلكها تركيا، تحدها المياه من ثلاث جهات، البحر الأسود في الشمال، وبحرايجة في الغرب والبحر المتوسط في الجنوب، كما انها تسيطر على ممرين مائيين مهمين لطالما شكلا تاريخيا محورا للصراع بين الإمبراطوريات والدول أيضا، وهما مضيق البوسفور في شمال تركيا، حيث يصل بين البحر الأسود وبحر مرمرة، ويبلغ طوله حوالي 30 كم وعرضه حوالي 1 كم، ومضيق الدردنيل في الجنوب الغربي من تركيا حيث يصل بين بحر مرمرة والبحر الأبيض المتوسط عن

¹ - علي حسن بكير واخرين، " تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج"، الطبعة الأولى، (القاهرة: مكتبة مندوبولي، 2010)، ص

طريق بحر ايجة طوله 60 كم وعرضه يتراوح 1-6 كم يعطيها القدرة على التحكم (to control access) ويتيح لها التحول الى قوة مائية إضافة الى كونها قوة قارية.¹

1- الأهمية السياسية

تستغل تركيا مركز ثقلها الجيولوتيكي في منطقة الشرق الأوسط وعضويتها في عدة منظمات سياسة إقليمية (منظمة دول عدم الانحياز، منظمة المؤتمر الإسلامي، المجلس الأوروبي، الاتحاد من اجل المتوسط، تجمع الدول المطلة على حوض البحر المتوسط ملتقى الحوار العربي الأوروبي في تعظيم دورها في السياسة الدولية والإقليمية كالآتي:

- محاولة تركيا ملئ الفراغ الحادث في المنظومة الإقليمية بعد احتلال دولة العراق، وان تكون قوة موازنة في المنطقة لمواجهة الطموح الإيراني الإقليمي.

- تلعب تركيا دور الوسيط الإقليمي والدولي، حيث ترعى مباحث السلام غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل، والاتصالات غير المباشرة بين أمريكا وإيران، بعد تولي " باراك أوباما" رئاسة الإدارة الامريكية.

- تحاول تركيا تطوير علاقاتها الاستراتيجية مع دول مجلس التعاون الخليجي، ودول الجوار الجغرافي العربية

2- الأهمية الاقتصادية

تعد تركيا بوابة صادرات النفط والغاز الطبيعي، وجسرا للطاقة من منطقة القوقاز (كازاخستان، أذربيجان، جورجيا، والعراق إلى أوروبا)، حيث يمر عبر أراضيها خط أنابيب (باكو، تبليسي، جيهان) لنقل النفط الخام، وخط أنابيب القوقاز لنقل الغاز الطبيعي، كما يعد امتلاك تركيا لثروة مائية هائلة وضخمة، وتعد السلعة الإستراتيجية المستقبلية، والتي سوف تنافس في قيمتها وأهميتها الإستراتيجية قيمة الثروة النفطية وأهميتها، وخاصة مع تبني تركيا إستراتيجية بيع المياه، ومنادتها بإنشاء بنوك تختص بذلك، وتتفاوت الثروة الزراعية والحيوانية والسمكية داخل المناطق الجغرافية السبعة التركية، وتزدهر قطاعات الإنتاج الزراعي والحيواني في منطقة جنوب شرق الأناضول، حيث تؤثر المساحة الشاسعة، وضخامة القوى البشرية في تركيا على توجهات المؤسسات الاقتصادية العالمية متعددة الجنسيات، وتغريها على ضخ استثمارات نقدية ضخمة في الاقتصاد.

¹ - علي حسن بكير وآخرين، المرجع السابق، ص 72.

3- الأهمية العسكرية

يتيح الاتساع والعمق الجغرافي لتركيا إمكانات إنشاء القواعد العسكرية (الوطنية التابعة لمنظمة حلف الشمال الأطلسي)، ونشر القوات مع تدريبها على أعمال القتال في كافة أنواع الأراضي، وخاصة الجبلية، والزراعية منها، والسواحل البحرية، وعلى امتداد الشواطئ النهرية، حيث توفر عناصر الإنتاج وتقدم التكنولوجيا العسكرية إمكانية قيام الصناعات الحربية المحلية والمشاركة، والتي من أبرزها صناعات تجميع الطائرات وعربات القتال، والصناعات الالكترونية، ونظم التسليح البحرية، وقد قسمت تركيا مصانعها البحرية الى ثلاث مجموعات رئيسية، وقد تم تصنيفها على النحو الآتي:¹

- مجموعة مصانع القوات المسلحة، والتي تختص بأعمال الإصلاحات الرئيسية لنظم التسليح المختلفة.
- مجموعة مصانع القطاع العام، والتي تغطي احتياجات القوات المسلحة من الأسلحة، والذخائر، والمعدات الالكترونية.
- مجموعة مصانع القطاع الخاص، والتي تشارك بدور فاعل في تطوير الصناعات الحربية.

المطلب الثاني: السياسة الداخلية لتركيا واستراتيجياتها

تنطلق السياسة الداخلية لتركيا بمختلف استراتيجياتها من عدة أسس يمكن توضيحها فيما يلي:

1- التحديات الداخلية التركية

استراتيجيا تتبنى تركيا استراتيجيات كبرى بهدف حماية الأمن القومي الداخلي لدولة لديها شعور دائم بالتهديد الداخلي والخارجي، وتركز الاستراتيجيات العليا على النظام العقدي الكمالي الذي تجب أن تتبعه مؤسسة السياسة الخارجية التي تعتبره الناظم الإرشادي للسياسة الخارجية، وتنطوي الاستراتيجيات الكلية على استراتيجيات فرعية تتجلى في ثلاث استراتيجيات.

1-1- الاحتواء: التي بدأت منذ تأسيس الدولة التركية وتهدف إلى احتواء التحديات الداخلية بالتعاون مع الأطراف الدولية مثل التحدي الكردي واحتواء التحدي الخارجي مثل احتواء النفوذ الروسي في آسيا الوسطى

¹ - علي حسن بكير وآخرين، المرجع السابق، ص 73.

واحتواء القومية العربية والنظام الإقليمي العربي واحتواء الحركات الراديكالية المناهضة لإسرائيل والسياسة الأمريكية وكذلك احتواء التحالف السوري الإيراني الإقليمي.¹

1-2- تصدير الأزمات: قد تعمل تركيا على تصدير أزماتها إلى الخارج بافتعال التوتر أو الحرب أو إعادة أسباب الأزمة إلى التآمر الخارجي وتشكل نظرية المؤامرة حضوراً قوياً في تركيا على مختلف المستويات وخاصة لدى الطبقة السياسية التي تعتبر أن أزمات السياسة الداخلية تعود إلى عوامل التدخل الخارجي، مثلاً: ترى تركيا أن سوريا وإيران واليونان تتحمل مسؤولية انفجار الصراع القومي في تركيا.

1-3- دولة المركز: فتحالف تركيا مع الغرب ليس بغرض حماية الأمن القومي فقط، وإنما لغرض تكوين دولة ذات نفوذ واسع في محيطها الإقليمي مثل: الشرق الأوسط والبلقان وآسيا الوسطى، فالأتراك يسعون إلى أن تكون دولتهم وسيطاً بين الإمبريالية الكبرى والأقاليم المحيطة فيما يمكن اعتباره إمبريالية فرعية.

2- محددات اتخاذ القرار الاستراتيجي التركي

تتحكم في عملية صنع واتخاذ القرار الاستراتيجي التركي محددات ومرتكزات أساسية، تعبر عن حقيقة التوجهات الإستراتيجية للدولة التركية، وتفاعلها مع محيطها الإقليمي ومواكبة التطورات الدولية المتسارعة بما يحقق المصالح الإستراتيجية العليا لتركيا.

2-1- امتلاك الرؤية بدلا من الاعتماد على ردة فعل في معالجة الأزمة

تمتلك تركيا رؤية شاملة ذات بعد استراتيجي، تستطيع فهم منطقة الشرق الأوسط بفعل قدراتها الدبلوماسية العملية الفعالة على التدخل في تهدئة التوتر في المنطقة، وهو ما تجسد في عدة قضايا إقليمية جد حساسة.

2-2- اعتماد السياسة الخارجية التركية على عمل ثابت ومتماسك

ليست رؤية تركيب للشرق الأوسط في تضاد مع مقاربتها في آسيا الوسطى أو البلقان وفي إفريقيا، ولا تختلف عن مقاربتها في آسيا وتحاول تركيا جاهدة تحسين علاقاتها مع الدول المجاورة مثل اليونان، العراق، روسيا، وسوريا.

¹ - عقيل سعيد محفوظ، "جدلية المجتمع والدولة في تركيا، المؤسسة العسكرية والسياسة العامة"، الطبعة الأولى، (ابوظبي: مركز الامارات وبحوث الدراسات الإستراتيجية، 2008)، ص 40.

2-3 خطاب جديد ونمط دبلوماسي ساعد على انتشار القوة الناعمة لتركيا في المنطقة

على الرغم من تركيا تحتفظ بجيش قوي بسبب جوارها غير الآمن، تبني الدبلوماسيون الأتراك والسياسيون لغة جديدة في السياسات الإقليمية والدولية تعطي الأولوية لقوة تركيا المدنية والاقتصادية بعيدا عن القدرات العسكرية.¹

المبحث الثاني: حدود إدارة تركيا للأزمة السورية

حظيت الثورة السورية منذ بدايتها عام 2011 باهتمام تركي خاص فاق سابقتها من ثورات العالم العربي، لما لها من أثر وانعكاسات مهمة على تركيا نفسها خصوصاً وعلى المنطقة عموماً، فكانت اتصالات رئيس الوزراء التركي حينها اردوغان على الرئيس السوري الأسد وزيارات وزير الخارجية التركي آنذاك أحمد داود أوغلو المتكررة للعاصمة دمشق تعبيراً عن هذا الاهتمام في محاولة لإقناع الأسد بضرورة التجاوب مع مطالب الحركة الاحتجاجية الشعبية واحتواء النتائج الكارثية المترتبة على السيناريوهات البديلة. بيد أن انتهاج النظام الحل الأمني وإغلاقه الباب من الناحية العملية على الحلول السياسية، ثم تحول الثورة السورية من حالة الاحتجاج الشعبي في الميادين إلى العسكرية، كانت تطورات حملت معها متغيراً موازياً على مستوى الموقف التركي.

ويمكن تقسيم المواقف التركية حسب تسلسلها وفقاً لما يلي:

المطلب الأول: مرحلة التردد والعقاب

ويمكن تحديد هذه المرحلة وفقاً لمتغيرين أساسيين، وهو ما سيتم توضيحه في مايلي:

1- مرحلة التردد في دعم الثورة السورية وتطبيق سياسة الإقناع الدبلوماسي

لقد اتسم الموقف التركي تجاه الثورة السورية بالحماسة الداعمة لمسار الثورة، بغية تعجيل تحقيق طموحاتها السياسية الرامية لإعادة الدور الدبلوماسي التاريخي المؤثر لتركيا، لكن لم يظهر سمات ذلك الموقف فور انطلاق الثورة السورية، فالشهور الأولى اتسمت بالتوازن ومحاولة إقناع الأسد للكف عن مواجهة المظاهرات بالأسلحة. اتضحت محاولات الحل الدبلوماسي لدى الحكومة التركية، عبر إرسال برقيات إعلامية ووفود دبلوماسية على مستوى رفيع تطالب الأسد بالإصغاء لمطالب الشعب. وتوقع الجانب التركي مستنداً إلى الترابط الدبلوماسي

¹ - عقيل سعيد محفوظ، "المرجع السابق، ص 41.

والاقتصادي الوثيق بينه وبين سوريا، رد إيجابي من الأسد لخطاباتها ومحاولاتها الداعمة لعملية الحل السلمي، لكن نظام الأسد لم يواجه هذه الخطابات بإيجابية واتجه لاستخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين.

وبعد عدم جدوى الخطابات الإعلامية التي وجهها أردوغان، والزيارات التي قام بها داود أوغلو، أعلن داود أوغلو في 15 أغسطس/آب 2011، أي بعد ما يقارب 5 شهور على مرور الثورة السورية، أن "الحديث الدبلوماسي مع النظام السوري قد انتهى".¹ ينطلق سعي تركيا، في بداية الثورة السورية على الأقل، لتحقيق حل سلمي في سوريا من عدة نقاط أساسية، هي¹:

- المخاطر الأمنية التي قد تنتج عن اتساع رقعة تحركات حزب العمال الكردستاني، كما كان هناك تخوف من ميلاد منظمات إرهابية جديدة.

. الجهد السياسي الذي قطعه مع النظام السوري لإحراز هدفها في الانفتاح على الشرق، حيث استطاعت تشييد نموذجاً ناجحاً من التعاون السياسي والاقتصادي الوثيق بينها وبين سوريا، وكانت تروج لمشروعها في الانفتاح عبر ذلك النموذج.

. الحسابات الاقتصادية: فحجم الصادرات التركية لسوريا بلغت 1 مليار و611 مليون دولار، عوضاً عن عدد السياح السوريين الذين بدأوا يتوافدون بالآلاف إلى المدن التركية نتيجة رفع التأشيرة عام 2009، بالإضافة إلى الاستثمارات التركية المتنامية في سوريا وتلك السورية في تركيا، كما أن تنامي الأزمة كان سيؤدي إلى تأثر علاقات تركيا بعدة دول ذات صلة، كإيران وروسيا، وهو ما أحال تركيا للتوتر في البداية.

2- مرحلة العقاب الدبلوماسي والاقتصادي وبدء التوجه لدعم لوجستي سياسي وعسكري خفي

لقد أشار التصريح الإعلامي لداود أوغلو أن تركيا باتت عازمة على التوجه نحو خفض مستوى العلاقات الدبلوماسية مع نظام الأسد وإسقاطه، وقد اتضحت معالم هذه المرحلة من خلال فرض العقوبات الاقتصادية، وتخفيف مستوى العلاقات الدبلوماسية، وتأسيس كيان سياسي يمثل المعارضة السورية في إسطنبول، وحظر استخدام الأجواء التركية السيادية أمام الطيران الذي ينقل مساعدات عسكرية ولوجستية لصالح نظام الأسد.

¹ - عمر توغاي كيناليتوبوك، العلاقات التركية السورية ما بين عامي 2002 و2014، رسالة ماجستير، قسم العلاقات الدولية، جامعة تراكيا، تاريخ النشر: 2014، تاريخ الدخول: 29 يناير/كانون الثاني 2017، ص: 43.

وربما أهم العوامل التي ساهمت في انتقال تركيا لهذه المرحلة هي¹:

. رفع بعض الجهات الإقليمية والدولية مستوى مقاطعتها لنظام الأسد؛ وكان إصدار الجامعة العربية قرار فرض عقوبات سياسية واقتصادية على نظام الأسد، ومع إعلان الولايات المتحدة دعمها الكامل للعقوبات المفروضة من قبل الجامعة العربية، زادت حماسة تركيا في محاول إسقاط النظام.

. الانسجام التوافقي بين مواقفها ومواقف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

. الانغماس في حلم تعجيل رفع مستوى التأثير الدبلوماسي لتركيا في المنطقة، وذلك نتيجة للدعم الإقليمي والعالمي لموقفها.

. الرغبة في استغلال فرصة تقليص الدور الروسي والنفوذ الإيراني في المنطقة.

. التقارب الفكري بين الحزب الحاكم في تركيا وجماعة الإخوان المسلمين الأكبر وجوداً والأكثر انتظاماً على الساحة السورية، والتي أسست "المجلس الوطني السوري"، الأمر الذي دفع تركيا للتفكير بأن سقوط النظام بات قريباً، وفرصة السيطرة على أواصر الحكم السياسي في سوريا أضحت بيدها.

المطلب الثاني: الدعم المفتوح وتجزئة الدعم

ويمكن تفصيل هذا المطلب وفقاً لما يلي:²

1- مرحلة الدعم المفتوح

برزت هذه المرحلة بتصريح وزير الخارجية التركي آنذاك "أحمد داود أوغلو" بأن تركيا ستفتح بابها أمام جميع السوريين، وتبعه قطع للعلاقات التركية السورية بالكامل في مايو/أيار 2012، ولعل لإسقاط النظام السوري إحدى المقاتلات التركية في يونيو/حزيران 2012، بالقرب من اللاذقية، ومن ثم استهداف مخابرات النظام السوري لمواطنيها بتفجير إرهابي وقع، في مايو/أيار 2013 بالقرب من الحدود، فضلاً عن تمادي النظام السوري في عملياته العسكرية ضد الشعب السوري؛ هي العوامل الرئيسة في دفع تركيا للاتجاه نحو تلك المرحلة، إذ شعرت

¹ - عمر توغاي كيناليتوبوك، مرجع سابق، ص 47.

² - العلاقات بين سوريا وتركيا منذ اندلاع الحرب، موقع بي بي سي باللغة العربية، تاريخ الدخول: 13 يوليو/تموز 2016، تاريخ الدخول:

02 ماي 2019.

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/07/160713_timeline_turkey_syria_relations

بضرورة الاتجاه لدعم عسكري ولوجستي وسياسي مفتوح يعزز من عملية إسقاط النظام، ورسخت تركيا الانتقال إلى هذه المرحلة عبر إعلانها الاعتراف "بالتحالف الوطني لقوى الثورة السورية" على أنه الممثل الوحيد والشرعي للشعب السوري.

2- مرحلة تجزئة الدعم ومساندة عملية الحل السياسي

استمرت تركيا حتى عام 2014، في الطموح بإنشاء تحالف دولي يقضي على نظام الأسد، وأخذت تبذل جهودها الحثيثة لإقناع المجتمع الدولي بضرورة هذه الخطوة، ولكن دون جدوى. وقد ظهرت ملامح تجاه تركيا نحو تجزئة الدعم والاتجاه نحو خيار ضرورة مساندة عملية الحل السياسي، بعد بروز شواهد الخلاف بين زعماء العدالة والتنمية حول الأزمة السورية للسطح، إذ صرح الرئيس التركي عبد الله غول، الذي كان يُصنف على أنه الرجل الثاني في الحزب الحاكم، قبل عقد اجتماع جنيف 2، بأن "عرى العلاقات بين تركيا وسوريا يجب أن تعود إلى سابق عهدها".

وبزغت سمة هذه المرحلة أيضاً، في إغلاق تركيا، في مطلع سبتمبر/أيلول، معابرها الحدودية مع سوريا، وتطبيق سياسات أكثر صرامة على اللاجئين الوافدين إليها، وفي تلك الفترة الزمنية أيضاً، مالت تركيا لخيار التدخل المباشر لقي نفسها من مخاطر المنظمات الإرهابية.

وتتميز هذه المرحلة بتحول التدخل التركي من تدخل غير مباشر يتم عبر فصائل مقربة لها، إلى تدخل مباشر يعتمد على إرسال قوات برية من الجيش إلى داخل الحدود السورية، ويركز إلى استدعاء قادة الفصائل الفاعلة والأكثر قوة في سوريا إلى أنقرة، والتنسيق معها مسار المعارك بشكل ميداني مباشر.

ولعل دخول القوات التركية إلى داخل سوريا في 2 فبراير/شباط 2015، وتأسيس جيش الفتح بتعاون قطري سعودي، وإدارة استخباراتية عسكرية تعمل من مدينة كيليس الحدودية، أهم مؤشرين لانتقال تركيا لتلك المرحلة.

العديد هي الأسباب الميدانية والسياسية التي دفعت تركيا لتجزئة دعمها للقضية السورية واختيار طريق

الدعم الم¹ وجه والمدار بشكل مباشر، ولكن يُعتقد أن أهم هذه الأسباب هي¹:

¹ - برهان الدين دوران، كمال إينات، السياسة الخارجية التركية خلال عام 2015، منشورات مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية "سيتا"، تاريخ النشر: مايو 2016، ط:1، ص: 181 . 182.

- المماثلة الأمريكية والغربية في إسقاط نظام الأسد: ظلت تركيا لسنوات تدعم الثورة السورية، أملاً في تكريمها على أنها دولة راعية للإنسانية، وبالتالي تستحق التكريم من قبل المجتمع الغربي "الراعي للإنسانية والديمقراطية"، والذي لن يرتاح في نومه دون إسقاط الأسد، لكن العوامل الواقعية التي ظهرت للسطح، كانت أقوى من طموح تركيا في نيل مكافأتهما، وربما الأسباب التي وقفت وراء المماثلة الغربية هي:

- ظهور المنظمات الإرهابية جراء حالة فراغ السلطة التي نتجت عن ضعف نظام الأسد.

- حصول الولايات المتحدة على موطن قدم في شمال شرقي سوريا الذي يسيطر عليه حزب الاتحاد الديمقراطي، وعلى ما يبدو اكتفت الولايات المتحدة التي حُومت دوماً من قاعدة عسكرية في سوريا، تستطيع من خلالها احتواء النفوذ الروسي هناك، وبالتالي أضحت تصب تركيزها على البقاء على تلك المنطقة، لإدارة سوريا بالتعاون مع روسيا ودون الإمعان في توسيع نطاق فراغ السلطة.

- رغبة الإدارة الأمريكية في التوصل إلى اتفاق مع إيران، يمكن لها من خلاله تفكيك التكتل الروسي الصيني الإيراني، لاسيما في ظل اقتناعها أنه من الصعب تنحية نظام الأسد في ظل الدعم الروسي والإيراني المكثف، لذا رأت أن التقارب من إيران قد يُبقي على نفوذها في سوريا ويوسعه، ويضعف النفوذ الروسي، وهو ما يمكنها من توسيع النفوذ دون خسائر عسكرية جمة.

- تنامي المخاطر المهددة لإسرائيل التي اقنعت الولايات المتحدة، على ما يبدو، بضرورة بقاء نظام الأسد.

- تغيير مسار سلم الأولويات بالنسبة للولايات المتحدة عقب انخفاض الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط، نتيجة تدني أسعار النفط بشكل ملموس، وصعود الصين السياسي والاقتصادي البراق الذي أرغم أمريكا على نقل ثقلها الاستراتيجي من الشرق القريب إلى الشرق البعيد.

- تنامي عدد وقوة القوى المحلية الرديفة لدول القطب الروسي الإيراني، الأمر الذي تولد عنه من عجز لتركيا وجماعات القوات المسلحة الأخرى عن صدها، وأقنع الولايات المتحدة بضرورة اتخاذ أسلوب جديد تجلّى في تسريع عملية الاتفاق مع إيران، ودعم حزب الاتحاد الديمقراطي "الكردي" المضاد للمصلحة القوية التركية.

أيضاً لا يمكن إغفال الضعف في الكوادر البشرية لدى تركيا، فالساعي لأن يكون دولة كبرى مؤثر في وسط معين، لا بد من أن يزخر بكوادر بشرية مؤهلة لذلك، حيث لا يوجد مخرجات بدون مدخلات. وتفتقر تركيا إلى الكوادر البشرية التي تتحدث اللغة العربية وتبرع في إدارة الميادين على الصعيدين الأمني والسياسي

والاجتماعي، الأمر الذي أعجز تركيا عن منافسة بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة بشكل حاسم، فتلك الدول ماركات عالمية في الاحتلال وإدارة الشعوب الأخرى، إذ نجدهم يحصلون على مبتغاهم في السيطرة على دول الربيع العربي عبر السياسيتين الناعمة والصلبة بشكل خفي ومتكامل التخطيط، ولا تستطيع تركيا الوليدة منافسة هذه الدول النافذة والقوية في الترويج لتجارها بصرف النظر إن كانت متناغمة مع طموح المواطن العربي أم لا¹.

- مرحلة الاستيقاظ من أحلام المثالية والتوجه نحو حل واقعي يهدف لتأمين حدودها دونما المطالبة بإسقاط الأسد:

بسقوط تركيا في أزمةٍ شديدة مع روسيا على إثر إسقاط قواتها لإحدى الطائرات الروسية المخترقة لأجوائها في نوفمبر/تشرين الثاني 2016، ومن ثم عجزها عن كسب الدعم الأمريكي لخططها المنشودة، وتجاوز قوات الحماية الكردية كافة الخطوط الحمر دون الأخذ بعين الاعتبار التحذيرات التركية التي عبرت عنها تركيا لحماية أمنها واستقرارها القومي، نتيجة سعي القوات الكردية لتشديد حزام كردي يفصل بين الأراضي التركية السورية، لم يعد أمام تركيا سوى الانصياع لمرحلة الاستيقاظ من أحلام المثالية الرامية لإسقاط نظام الأسد، والتوجه نحو حل واقعي يلمس تأمين أمن حدودها القومية.

وعن الأسباب التي أدت إلى مآل تركيا لهذه المرحلة التي عبرت عن فشلها الذريع في سياستها تجاه سوريا، يمكن ذكر التالي²:

- إيلاء القرارات الخارجية أهمية مثالية أكثر من الأهمية الواقعية، الأمر الذي أوقعها في عدد من المآزق، من خلال اتباع سياسة التوقع المطلق في سقوط الأسد، والابتعاد عن سياسة توازن ما بين التوقع المطلق والواقع.
- لا بد من التأكيد على عدم جهوزية الجبهة الداخلية لتركيا، نتيجة التنافس الداخلي المحتدم مع جماعة غولن، وعودة الصدام العسكري بينها وبين حزب العمال الكردستاني.
- اتساع رقعة سيطرة "داعش" في العراق وسوريا.

¹ - برهان الدين دوران، كمال إينات، المرجع السابق، ص 183.

² - برهان الدين دوران، كمال إينات، المرجع السابق، ص ص 183-184.

- الرغبة في الحفاظ على صورة تركيا الدبلوماسية الناعمة أمام الرأي العام المحلي والإقليمي، فالتطورات الجارية أضرت كثيراً بالكون الديموغرافي والديني لمواطني المنطقة، وعلت شعوب المنطقة على تركيا لإجراء سياسة تردع هذا التحرك، وكان لا بد لتركيا من تغيير مسار سياستها غير الواقعية لإنقاذ ما هو ممكن.

المبحث الثالث: مآلات وسيناريوهات الأزمة السورية في ظل الإدارة التركية

منذ بداية الأزمة طرحت عدة حلول على شكل سيناريوهات وأفاق لحل الأزمة السورية. جلها يصب في خيانة تعقيد الأمور. لكن بدرجات متفاوتة، ولم تنزل تراوح مكانها في الجسم. وهذه التشتت في السيناريوهات يأتي نتيجة لتعقد الأزمة السورية وتداخلها الإقليمي مع أجندة خارجية عملت على سحب البساط من الثوار وخلق تنظيمات أصبح ينظر إليها على أنها رأس الأفعى التي يجب أن يقطع. وهذا كله لم يكن عن معزل أو بعيد من إستراتيجية النظام السوري تحت نظرية الضغط إلى الداخل وليس الخارج بعد أن أصبح الخارج مغلقاً أمام الأنظمة الفاسدة. ولكن بجميع الحسابات فإن الشعب هو الضحية. حتى المعارضة السياسية فهي تجلس في الخارج تقوم بعمليات استنكار فحسب. أما ويلات الحروب والفقر والمآسي فتقع على الذين لا يملكون قوت يومهم. ويمكن تفصيل أهم السيناريوهات المحتملة للأزمة السورية في ظل الإدارة التركية إلى ما يلي:¹

المطلب الأول: مآلات الأزمة السورية

نتيجة لتطور الأحداث السريع والمتفاجم في دمشق. يحتل الملف السوري اليوم الأولوية بالنسبة الى السياسة التركية في المنطقة فضلاً عن العلاقات المهمة بين البلدين. تعرف أنقرة أن سورية أهم منطقة في الشرق الأوسط لأنها مرتبطة بعدد من الملفات المتفجرة التي تمتد من فلسطين و اسرائيل الى لبنان والعراق. كما أن طبيعة التطورات فيها تنعكس ليس على هذه البلدان المذكورة فقط. بل قد تمتد لتطال الجوار المتمثل في تركيا و الأردن فضلاً عن حليف سورية الأول ايران

من هذا المنطلق وفضلاً عن مخاوف أنقرة الخاصة. يأتي الطرح التركي القائم على امهال الأسد واعطائه فرصة أخرى. فأنقرة تريد انتقالاً سلساً ومنظماً للسلطة يحول دون انزلاق الأوضاع نحو نموذج لبيي آخر أو إلى فوضى عارمة هي تفضل أن يتم ذلك عبر قيام الأسد بتنفيذ الإصلاحات على وجه السرعة اذ تدرك أن التغيير سيغال

¹ - علي حسن باكير، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية - الأبعاد الآتية والانعكاسات المستقبلية، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، 2011، ص 9.

المنطقة برمتها لكنها تخاف من سيناريو الفوضى الكارثي وتأمل أن تدير هذا الموضوع من سورية بشكل يؤدي إلى تجنبها الخسائر الكارثية فيما لو انزلت الأمور إلى الفوضى.

لكن ماذا سيحصل اذا فشل الأسد في أحداث إصلاحات جذرية سريعة أو رفض ذلك ولم يعر أي اهتمام للوقت المتاح له؟ سؤال تم طرحه على وزير الخارجية التركي في محاولة لاستنباط الخطوة التركية المقبلة ربما في هذا السيناريو أو في محاولة لاستقراء التطورات في الداخل السوري لاحقا. فما كان من أحمد داوود أوغلو الا أن أجاب لا نعرف لذلك نطالبه الآن بإجراء العلاج بالصدمة في الداخل السوري اعتمادا على ما ورد في الورقة من قراءة وتحليل للموقف التركي. نلاحظ أن المسألة دقيقة جدا بالنسبة إلى تركيا كما لا أن الموقف التركي من الأزمة يتحرك ببطء لكن بشكل تصاعدي. ولديه عدد من المخاوف المشروعة ويعتمد في الوقت نفسه على عدد من المعطيات الموضوعية في رسم مساره من الأزمة السورية.

الحسابات التركية في الأزمة السورية دقيقة جدا ومعقدة. ومن خلال تحليل المعطيات السابقة في البحث نستطيع أن نستنتج أن أنقرة تحاول أن توازن بين عدد من الاعتبارات الحساسة في أن واحد أثناء اتخاذها لموقفها. لعل أبرزها¹: -لا تريد أنقرة أن تبدو وكأنها تسعى للإطاحة بالنظام السوري واستبداله بأخر كما تفعل القوى الاستعمارية عادة. لكن دون أن يفهم ذلك على أنه تخل عن الشعب السوري أيضا. لذلك فان خطواتها تأتي منسجمة عادة مع ازدياد الضغط الشعبي داخل سورية وبشكل يعكس الحساسية من ارتفاع عدد القتلى في صفوف المدنيين ومخاطر انفجار الوضع السوري عللا الداخل التركي.²

- محاولة إقناع الأسد بأنه يستطيع أن يتجاوز الأزمة الداخلية من خلال الاستجابة لمطالب الشعب المشروعة أن تركيا مستعدة لمساعدته على تحقيق ذلك. لكن دون أن يفهم هذا على انه دعم لحزب البعث أو النظام السوري أو القرب من الأسد.

-إمهال الأسد مزيدا من الوقت ومحاولة إتاحة فرصة أخرى له لتحقيق اصطلاحات حقيقية وجذرية. دون أن يبدوا ذلك مساعدة له على كسب الوقت لصالح سياسته الأمنية والعسكرية في سحق الاحتجاجات.

-هذا المنطلق. في التقدير الراجح وفق التحليل المعمول به عما إذا كان الموقف التركي سيتجه صعودا ويزداد تشددا في المرحلة المقبلة أم لا. هو أن السياق يفترض أن الضغط سيشيد لاحقا حتى يتم الحفاظ عللا التوازن قائما في

¹ - علي حسن باكير، مرجع سابق، ص ص 9-10.

² - "Syrian opposition in exile plans to meet in Turkey", Sabah newspaper, 22/4/2019:

www.sabahenglish.com/World/2011/05/22/syrian-opposition-in-exile-plans-to-meet-in-turkey

الحسابات الدقيقة المذكورة أعلاه . لكن ذلك يعتمد في جميع الأحوال على عدد من المعطيات مجتمعة . لعلها أبرزها:

-الموقف الشعبي السوري: فموقف الشعب السوري استمرار انتفاضاته وثورته هو الأساس في كل المعادلات الداخلية والخارجية. وإذا ما صمد الموقف الشعبي في وجه آلة القمع الرسمية وسياسة النظام الأمنية والعسكرية واتسعت رقعة الأحداث وازداد حجمها . فان ذلك سيضع من دون شك الضغط على تركيا . وسيكون لهذا العنصر حساباته في المعادلة .

-المعطيات الدولية: للموقف الدولي حساباته في المعادلة التركية. فتركيا دولة مسؤولة و لا تحب أن تبدوا وكأنها خارجة عن القانون. فإذا كان هناك أجماع دولي في المرحلة المقبلة من الأزمة السورية فلا شك أن ذلك سيترك تأثيره في القرار في تركيا . خاصة أنه من المتوقع أن يكون لأنقرة دور كبير في قيادة أي تحول .

-الموقف الشعبي التركي; وهو الأساس في عملية صنع القرار داخل تركيا وله تأثير كبير في السياسة والسياسة . و تركيا كبلد ديمقراطي لا يمكنها تجاهل ذلك . إضافة الى ما للمؤسسات المجتمع المدني في تركيا من ثقل كبير يؤهلها للعمل كمجموعات ضغط قوية وفعالة وستضغط حتما في حال استمرار الوضع على ما هو عليه داخل سوريا أو تطوره إلى الأسوأ. علما انه من المرجح أن يكون الموقف التركي الرسمي والشعبي أكثر تشددا بعدما انتهت الانتخابات البرلمانية التركية التي منحت حزب العدالة والتنمية أغلبية مريحة تجعله يحمله حكومته أكثر تحررا من المخاوف الانتخابية للمرحلة السابقة.

-**الموقف العربي:** للموقف العربي أيضا موقعه في الحسبة التركية . إذ لا تستطيع أن تقوم تركيا بخطوة كبيرة من دون أن تستشرف الموقف العربي خاصة اذا ما كان الأمر متعلقا بقرار مصيري بأبعاد إقليمية ودولية . ولعل الحالة اليبية هي الأقرب كمثال على هذا المعطا .

في كل الأحوال الوقت سيكون العنصر الأساس في معادلة. حيث من المتوقع أن يسود في هذا الإطار أحد السيناريوين التاليين للمؤزق السوري وما يتبعه من انعكاسات على العلاقة بين تركيا وسورية.

المطلب الثاني: السيناريوهات المستقبلية للأزمة السورية

ويمكن التطرق لأهم سيناريوهات الأزمة السورية وفقاً لما يلي:¹

1- السيناريو الأول

أن يقوم الأسد باستغلال الوقت المتاح له لكن ليس من أجل تطبيق إصلاحات جذرية (سياسة العلاج من الصدمة) وإنما لاستكمال سياسة سحق الاحتجاجات وقتل المتظاهرين متبعاً النموذج الإيراني السابق في مواجهة الحركة الخضراء. وذلك عبر تعزيز السياسات الأمنية والعسكرية. الأمر الذي من شأنه أن يرفع عدد القتلى بين المدنيين على أمل أن يؤدي ذلك في النهاية إلى ردعهم وإنهاء الاحتجاجات من جهة. وإلا فرض سياسة الأمر الواقع على المجتمع الدولي من حيث إجبار الدول الأخرى (رضيت إما لا) على التعامل مع النظام القائم والذي سيكون في موقع قوة (من وجهة نظره) على الصعيد الخارجي. وكذلك داخلياً (رغم التضرر علاقته مع المجتمع إلا أنه بقي في كلال الأحوال). وفي هذه الحالة. ستقع كل الأطراف في مؤزق بما فيها تركيا. إذ سيعتمد تحسين العلاقات معها على القارا السوري.

ويبدو أنها هناك من يفكر بهذه الطريقة. بل ويраهن على ذلك. مثل هذا السيناريو وارد جدا في ذهن السلطة في دمشق. خاصة لأن وزير الخارجية السوري وليد المعلم كان قد أوحى بقوله في تاريخ 23/05/2011 الرئيس الأسد قائداً. سنواصل على ما نحن عليه وأنا واثق من اننا سنخرج من هذه الأزمة أقوى مما كنا عليه.²

2-السيناريو الثاني

أن يرفض الأسد استغلال الوقت المتاح له لأجراء الإصلاحات الجذرية وأن يفشل أيضاً في الوقت نفسه في سحق الاحتجاجات وإعادة عقارب الساعة إلى الوراء لمرحلة ما قبل الانتفاضة الشعبية. الأمر الذي سيزيد من وتيرة الاحتجاجات فتتسع رقعتها وتتطرف مطالبها، مما سيعرضه لمزيد من الضغوط الكبيرة والعقوبات الدولية التي لن يكون قادراً على وقفها أو تحملها في هذه المرحلة. وليس النظام السوري في الوضعية الإيرانية من حيث الموارد. واستخدام أوراقه لتفجير المنطقة من لبنان إلى العراق قد لا ينفعه لضرورة بل ينقلب عليه ويسرع من آلية

¹ - "Syria will emerge from crisis stronger – Moualem", Reuters, 23/04/2019:
www.reuters.com/article/2011/05/23/syria-eu-assad-idUSLDE24M22820110523

² - "EU imposes sanctions on Syria's Assad", Reuters, 23/04/2019:

www.reuters.com/article/2011/05/23/us-syria-idUSLDE23N02P20110523.

التخلص منه لكن الأسئلة التي تطرح بقوة في هذا السيناريو هي : " إلى أي مدى سيكون المجتمع الدولي وتركيا قادرين على الذهاب في الضغط على النظام ؟ وما هو سقف هذا الضغط ؟ هل من الممكن أن يصل إلى التدخل العسكري لتنفيذ المطالبة برحيله ؟ "

سؤال من الصعب التكهن بإجابته . لكن المجتمع الدولي عموما وتركيا خصوصا يقرآن الواقع من منظار التجارب السابقة ومنها أفغانستان والعراق ومؤخرا ليبيا. ومن الواضح أن لدى تركيا تخوفا كبيرا من هذا الخيار " التدخل العسكري" الذي هو السبب الأساس والرئيس في اعتماد سياسة "إتاحة المزيد من الوقت للأسد" .

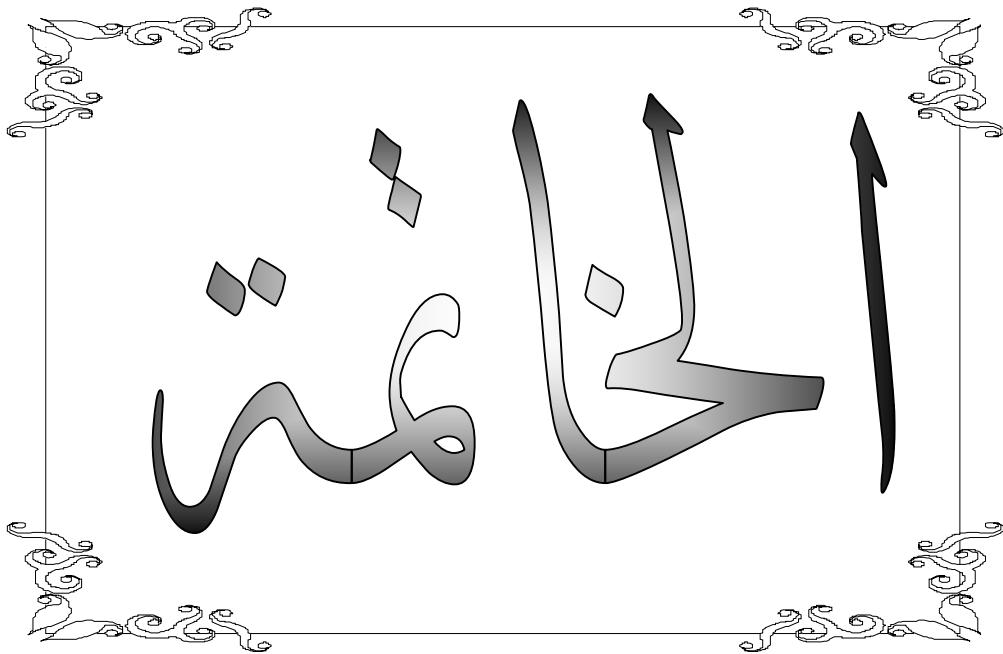
لكن اتكال النظام في سورية على هذا التخوف في الاستمرار في الحكم رغم كل شيء . ومراهنته كليا على عدم قدرتهم على التخلي بسبب ذلك. وهو ما يعتقد بعض المسؤولين في دمشق¹ . سيكون خيارا خاطئا قد يأتي بنتائج عكسية. وقد لا تخسر تركيا إذا ما تم استبدال النظام السوري الحالي بنظام آخر وفقا للحسابات البعيدة المدى كما سبق وألمح المسؤولون الأتراك في أكثر من مناسبة. فهي غير قلقة من التغيير " الذي قد يحصل في دول صديقة جدا كسوريا ، ببساطة لأن أنقرة تدرك أن الشعوب العربية تتقدم حكامها من ناحية النظرة الأجابية الى تركيا و إلى دورها " كما يقول أرشاد هرمزلي كبير مستشاري الرئيس التركي عبد الله غول.

¹ - علي حسن باكير، مرجع سابق، ص 11.

خلاصة الفصل

اعتمدت تركيا مع بداية الأزمة السورية استراتيجيات متعددة، وكان دافعها الأساس مراعاة قيم الحياة البشرية والقيم الثقافية المشتركة والروابط المجتمعية بين الشعبين التركي والسوري. وكان الاعتقاد السائد لدى الشعب والنخبة السياسية التركيين أنّ الحرب السورية ستكون محدودة وقصيرة، غير أنّها امتدت لسنوات، ولم يُد في الأفق أي مؤشر على قرب نهايتها، وارتفعت أعداد اللاجئين حتى تحطت حاجز المائة ألف لاجئ بكثير، وهو الحد الذي وصف بالحاجز النفسي وأدى هذا الأخير إلى زيادة التوتّر بين السكان المحليين واللاجئين السوريين، ما دفع تركيا إلى تشجيع اللاجئين على العودة إلى سوريا، لمواجهة هذه الدينامية، وإفشال عملية التطهير السكاني التي كانت تهدف لتمكين النظام السوري، الذي لا يمثل سوى "الأقلية وفتح الطريق أمام تنظيم و"حدات حماية الشعب"، المتورطة أيضاً في "عمليات تطهير بغية فرض سيطرتها على الأرض.

ويعتبر الهدف الاستراتيجي الأكثر أهمية محاربة الإرهاب. وفي هذا المجال، ثمة ثلاث جبهات للعمليات التركية: تنظيم الدولة الإسلامية، وقوات سوريا الديمقراطية، و"الجماعات المتشددة" في إدلب. أطلقت تركيا عملية درع الفرات لتحرير المناطق الواقعة على حدودها، إقراراً منها بجديّة تهديد تنظيم الدولة الإسلامية، وأدت هذه العملية إلى خفض عدد هجمات التنظيم بشكل لافت، وألحقت خسائر هامة بخلاياه، لكن ما تزال هناك محاولات من التنظيم لتشكيل خلايا جديدة داخل الأراضي التركية وذلك من خلال مقاتليه الذين تمكنوا من الانسحاب من الأراضي الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية واتجهوا نحو الحدود.



الخاتمة

من خلال معالجة هذه الدراسة يمكن القول أن التغيرات الدولية أثرت بشكل كبير على السياسة الخارجية التركية التي أرادت من خلالها تركيا لعب دور إقليمي محوري.

فمن خلال الدراسة يتضح أن تركيا تحتل موقعا فريدا باعتبارها دولة مترامية الأطراف وسط أرض واسعة بين إفريقيا وأوراسيا. ويمكن تعريفها بأنها بلد مركزي ذو هوية إقليمية متعددة لا يمكن احتزالها في صفة واحدة وموحدة، فتركيب تركيا الإقليمي المتعدد يمنحها المناورة في العديد من المناطق، ومن ثم فهي تتحكم في منطقة نفوذ في جوارها المباشر. فالدور التركي متعدد الأبعاد والوسيط ليس محصورا في منطقة الشرق الأوسط بل يشمل كل المحيط الإقليمي لتركيا. ولذلك ومن خلال تركيز تركيا على دور خاص في إدارة الأزمة السورية يعتبر متصل بإستراتيجية جديدة شاملة

فيمكن القول أن الدور التركي وتطوره في المستقبل مرهون بالعوامل الحاكمة له والضغوط التي تواجهه وكيفية معالجتها له، والترويج لدورها كفاعل إقليمي يسعى إلى تحقيق الاستقرار ومصالح المنطقة. فتركيا بحكم جوارها الجغرافي على الأقل تمثل طرفا أصيلا في بعض القضايا التي تدور على حدودها، خاصة إذا تعلق الأمر بالأزمة السورية

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات التي يمكن إيجازها على النحو التالي:

ان المتغيرات التي طرأت على الساحة الإقليمية والدولية ساهمت في لعب تركيا دور إقليمي لا يستهان به داخل المنطقة، وخاصة في إدارة الأزمة السورية والتأثير عليها .

إن تركيا تتوجه نحو سياسة خارجية ترتكز على منظور طويل المدى وعقلاني وبراعماتي، وهذا سوف يحقق لتركيا العبور الى مرحلة أكثر ملائمة للأوضاع الدولية الأكثر استقرارا التي ستشكلها التوازنات الإقليمية والدولية الجديدة.

- تعد تركيا اليوم لاعب فاعل في المنطقة الإقليمية ولاعب مؤثر في السياسة الإقليمية، ولذلك فانه من الممكن أن يكون لها دورا فاعلا في إدارة وحتى إنهاء الأزمة السورية.

- ان استمرارية الدور الإقليمي التركي وقدرته على التطور تظل مرتبطة بالعوامل الحاكمة له، والضغوط التي يواجهها وكيفية معالجته لها، لاسيما مع الترويج لدورها كفاعل إقليمي يسعى لتحقيق الاستقرار ومصالح المنطقة ككل، فتركيا بحكم الجوار الجغرافي على الأقل تمثل طرفا أصيلا في بعض القضايا التي تدور على حدودها.

- لم تحسم تركيا دورها إقليميا ودوليا رغم التحديات والمخاطر التي تواجهها.

يمكن القول ان تركيا استغلت مقدراتها الوطنية في صناعة سياسة خارجية أهلتها للعب دور جديد ومتميز يتلاءم مع المتغيرات الدولية والإقليمية، مما يؤدي في النهاية الى إدارة جيدة للأزمة السورية في ظل مصالح تركيا وكذا متطلبات أمنها واستقرارها

بالنظر الى التحولات الدولية والإقليمية وتسارع التطورات والأحداث العالمية ومحاولة تركيا لعب دورا فاعل في إدارة الأزمة السورية، وتداعيات هذا التأثير على دول المنطقة، فيمكن تقديم التوصيات والمقترحات الآتية:

- رسم تركيا لاستراتيجية تتلاءم مع المتغيرات الدولية الراهنة.
- عمل تركيا على تعديل جوهرى في المشهدين الإقليمي والدولي مع تنمية علاقاتها البينية بشكل شمولي واستراتيجي.
- تنويع تركيا للتحالفات الدولية والإقليمية بما يمكنها من استخدام أمثل بعمقها الاستراتيجي في الفاعلين الإقليميين والدوليين.
- لعب دور يهدف إلى خدمة مصالحها السياسية والاقتصادية على أساس يعطيها وزنا في إدارة شؤون المنطقة ويسمح لها بالاستثمار وتنفيذ المشاريع والاتفاقيات الاقتصادية.

قائمة المصادر

والمرجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1- الكتب

- 1- الدكتور زيد منير عبوي، إدارة الأزمات، دار كنوز المعرفة، الطبعة الأولى، 2007.
- 2- عبد الغفار عفيفي الدويك، إدارة الأزمات الدولية، الرياض: مكتبة فهد الوطنية للنشر، 2013.
- 3- محمود جاد الله، إدارة الأزمات، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2007.
- 4- العلاق بشير، العلاقات العامة في الأزمات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 5- آمنة المير، أسطورة الحياد استقلالية الإعلام اللبناني في الأزمات السياسية بيروت: دار النهار للنشر، 2014.
- 6- بشير العلاق، العلاقات العامة في الأزمات، عمان، دار الباروري العلمية للنشر والتوزيع، 2002.
- 7- زياد القطارنة، إدارة الكوارث، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2013.
- 8- شهرزاد مسعود، الإعلام والأزمات - الإعلام الأمريكي نموذجاً -، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2013.
- 9- عامر عبد الباسط ضرار، إدارة الأزمات رؤية إسلامية، دار الكلمة للنشر والتوزيع المقررة، مصر، 2000، الطبعة الأولى.
- 10- عبد السلام أبو قحف، ثقافة الحرفات وغدارة الأزمات، بيروت، الدار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 1999.
- 11- عليوة السيد، إدارة الأزمات والكوارث- مخاطر العولمة والإرهاب الدولي-، ط2، القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، 2000.
- 12- عليوة السيد، إدارة الأزمات والكوارث-مخاطر العولمة والإرهاب الدولي-ط2، القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، 2002.
- 13- قادري علي عبد المجيد، اتصالات الأزمة، الأزاريطة، دار الجامعة الجديدة، 2008.
- 14- ماجد عبد المهدي المساعد، إدارة الأزمات: المدخل - المفاهيم -العمليات، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012.

2- الجرائد والمجلات

- 1- ستيف البريخت، " إدارة الأزمات – فن الدفاع عن الشركات"، مجلة الشركة العربية للإعلام، العدد 11، القاهرة، حزيران، 1998.
- 2- أمل محمود علي العبيدي " إستراتيجية الصراع التنظيمي وإمكانية تحقيق أهداف المنظمة" مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 69 المستنصرية، 2008.
- 3- غيث سفاح متعب الربيعي، قحطان حسين طاهر، " ماهية الأزمة الدولية، مجلة، مجلة العلوم السياسية، العدد 22، جامعة بغداد، (د.س.ن).
- 4- رغد صالح الهدلة " الأزمة الدولية مفهومها أسبابها إدارتها وأدواتها"، الاتحاد جريدة يومية، (د.س.ن).
- 5- خليل عرنوس سليمان، الأزمة الدولية والنظام الدولي دراة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الإستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات . 2011
- 6- رجب ضو حليفة المريض، إدارة الأزمات الدولية أزمة لوكربي في الإطار العربي الإفريقي – دراسة مقارنة، (د.ب.ن)، دار الزهراء للنشر، (د.س.ن).
- 7- نجم العزاوي، أثر التخطيط الاستراتيجي على إدارة الأزمة-بحث مقدم إلى مؤتمر العلمي الدولي، جامعة الزرقاء، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2009.
- 8- إدريس لكريني، إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول- مقارنة للنموذج الأمريكي في المنطقة العربية – الحوار المتمدن، العدد 1552، 2006.
- 9- وسام صبحي مصباح سليم، سمات إدارة الأزمات في المؤسسات الحكومية الفلسطينية (دراسة ميدانية على وزارة المالية في غزة)، قسم إدارة أعمال كلية التجارة الجامعية الإسلامية غزة، 2007.
- 10- محمد عبد الوهاب حسن ع شماوي، دور الصحف في إدارة الأزمات الأمنية، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، 2008.
- 11- أثار عبد الهادي محمد، استراتيجية إدارة الأزمات الدولية تأطير مفاهيمي على وقف المنظور الإسلامي، مجلة العلوم الاقتصادية والأردنية، جامعة بغداد، المجلد 17، العدد 64، 2011.
- 12- مجلة الثقافة العالمية، ص7، العدد 79 بتصرف.

- 13- مروان سالم، إستراتيجيات إدارة الأزمة الدولية : أزمة الصواريخ الكوبية أنموذجاً، مجلة الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 19.
- 14- نجم العزاوي، أثر التخطيط الاستراتيجي على إدارة الأزمة، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي السابع الذي يعقد في جامعة الزرقاء الخاصة - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 3-5/11/2009.
- 15- معتز عبد القادر محمد الجبور، الأدوار الدولية للقوى الكبرى تجاه الأزمة السورية، كلية القانون والعلاقات الدولية، جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية العدد .
- 16- سورية في عيون مراكز الدراسات العالمية، (مركز دمشق للأبحاث والدراسات، العدد 3، جانفي 2016).
- 17- معتز سلامة، الدور الروسي في سياق اقليمي متغير، مجلة السياسة الدولية، العدد 198، أكتوبر، 2014.
- 18- ماكسيم يوسين، ما هي أسباب موقف روسيا من سورية؟ صحيفة كرومسانت الروسية، ترجمة علي الشمري، جريدة الاتحاد، العدد 1280، بتاريخ 2008./02/22
- 19- عزمي بشارة، سورية: درب الآلام نحو الحرية معادلة، في تاريخ الراهن، مركز العربي للأبحاث، دراسة السياسات، ط1، بيروت، أغسطس، 2013.
- 20- أحمد دياب، "تحولات المواقف الغربية تجاه الأزمة السورية"، مجلة الديمقراطية، (مؤسسة الأهرام، 2016).
- 21- "دوافع مختلفة.. لماذا بدأت الدول الأوروبية في تغيير مواقفها من الأزمة السورية؟"، وحدة العلاقات الإقليمية، (المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، السنة الرابعة، العدد(357)، أكتوبر 2015).
- 22- محبوب الزويري، إيران "الثورة" و الثورات العربية: ملاحظات بشأن السياسة الخارجية الإيرانية و مآلاتها، (المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2016).
- 23- فريدريك كاجان، النفوذ الإيراني في المشرق العربي و العراق، (سلسلة ترجمات، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية، مارس 2008).
- 24- "الموقف الإسرائيلي من الثورة السورية ومستجداته"، تحليل السياسات، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).

- 25- بومس نير، هازاني آساف وآخرون، "معضلات إسرائيل بسبب الأزمة السورية: اختيار عدم الاختيار"، ترجمة عبد الرحمن الحسيني، صحيفة الغد، (الأردن، 2014).
- 26- جبريل، أمجد، "السياسة الاسرائيلية اتجاه الثورات العربية: سوريا نموذجاً"، مجلة شئون عربية، (العدد 154، 2013)، ص.127
- 27- خالد وليد محمود، " الأزمة السورية: قراءة في مواقف الدول العربية المجاورة"، تحليل سياسات، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، سبتمبر 2015).
- 28- بشارة عزمي، "سوريا درب الآلام نحو الحرية: محاولة في فهم التاريخ الراهن"، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)،.
- 29- ياسين أمل، "المواقف الإقليمية والدولية وأثرها في الأزمة السورية"، (قطر: مركز الرأي للدراسات، اللّوحة، 2012)، ص19
- 30- علي أزيد أحمد وآخرون، "خلفيات الثورة: دراسات سورية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت. 2013
- 31- مراد يشيلطاش واسماعيل نعمان تيلجي، السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية، مركز الجزيرة للدراسات، 22 ديسمبر 2016
- 32- عقيل سعيد محفوظ، "جدلية المجتمع والدولة في تركيا، المؤسسة العسكرية والسياسة العامة"، الطبعة الأولى، (ابوظبي: مركز الامارات وبحوث الدراسات الإستراتيجية، 2008).
- 33- علي حسن باكير، محددات الموقف التركي من الزمة السورية -الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، 2011.

3- الرسائل والأطروحات الجامعية

- 1- عبد الله بن متعب بن كرم، " اللجنة الأمنية ودورها في إدارة الأزمات-دراسة تطبيقية على اللجنة الدائمة في المملكة العربية السعودية-" رسالة ماجستير، قسم علوم إدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2005.
- 2- فؤاد محمد عبد العالي، أساليب إدارة الأزمات لدى مديري المدارس الحكومية في محافظة غزة وعلاقتها بالتخطيط الاستراتيجي، " رسالة ماجستير، قسم أصول التربية، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.
- 3- وسام صبحي مصباح السليم، سمات إدارة الأزمات في المؤسسات الحكومية الفلسطينية، دراسة ميدانية على وزارة المالية في غزة، رسالة ماجستير، قسم إدارة أعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007.
- 4- ربحي عبد القادر الحديلي، واقع استخدام أساليب إدارة الأزمات في المستشفيات الحكومية الكبرى في قطاع غزة، رسالة ماجستير، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة جامعة الإسلامية، غزة، 2002.
- 5- عمر توغاي كيناليتوبوك، العلاقات التركية السورية ما بين عامي 2002 و2014، رسالة ماجستير، قسم العلاقات الدولية، جامعة تراكيا، تاريخ النشر: 2014، تاريخ الدخول: 29 يناير/كانون الثاني 2017.
- 6- محمد بن حسن أحمد الوهاس، " دور القيادات الأمنية في فاعلية إدارة الأزمات- دراسة تطبيقية على قوات الأمن الخاص في منطقتي الرياض ومكة المكرمة". رسالة ماجستير، قسم العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2002.
- 7- ناصري سميرة، "الآليات الدبلوماسية الجديدة في إدارة النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة" ، رسالة ماجستير، قسم العلوم، السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008.
- 8- هنا عدنان عشور، الديناميكية السياسية وإدارة الأزمات الدولية: الإدارة الأمريكية لأزمة الملف النووي الإيراني نموذجاً، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة غزة، 2013.

4- مواقع الانترنت

- 1- أحمد ساحق يوسف، "مواقف الأطراف الرئيسية في الأزمة السورية قبيل مفاوضات جنيف"، المأخوذة من الرابط الأتي: [http://aa.com.tr/ar\(04-04-2016;00:10\)](http://aa.com.tr/ar(04-04-2016;00:10))
- 2- هشام عوكل، مفهوم إدارة الأزمات، المتحصل عليه من: hichanovhauki.hlogspot.com.
- 3- كمال حماد، إدارة الأزمات (الإدارة الأميركية والإسرائيلية للأزمات نموذجاً)، مأخوذ من الرابط [http://www.siironline.org/alabwab/derasat\(01\)/317.htm](http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/317.htm), vie le 28/02/2019.
- 4- محمد علي ايتاني، دور الاتحاد الأوروبي في النظام العالمي، مأخوذ من الرابط

<https://www.academia.edu> .

5- موقع بوابة الأنباء، "دمشق توقع أربعة عقود في مجال الكهرباء

<http://www.anbagate.com/content/30636>

6- هيو نايلور، الاستثمارات الإيرانية تندفق على سورية و أهدافها الاقتصادية و سياسية.

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=439981&issueno=10538#.UsKQBtLuLko>

7- المنتدى الاقتصادي السوري، تسهيلات ائتمانية إيرانية لسوريا بقيمة سبعة مليارات دولار

<http://www.syrianef.org/?p=2013>

8- أحمد عصام، "الشرق الأوسط: محددات الموقف السعودي من الأزمة السورية"،

9- سعيد الحاج، محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سورية، مركز الدراسات والاستشارات، مارس 2016،

مأخوذ من الموقع

https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwj62b_yjfrhAhUHFRQKHWTdA_wQFjAAegQIAhAC&url=https%3A%2F%2Fidraksy.net%2Fwp-content%2Fuploads%2F2016%2F02%2Fturkey-foriegn-policy-syria.pdf&usg=AOvVaw3xxqH4v7_00h2fV4Rahss-

10- العلاقات بين سوريا وتركيا منذ اندلاع الحرب، موقع بي بي سي باللغة العربية، تاريخ الدخول: 13

يوليو/تموز 2016.

11-http://www.bbc.com/arabic/middleeast/_timeline_turkey_syria_relations

12- Mona Yacoubian, Syria's Alliance With Iran, 21/03/2016, the site :

<http://www.usip.org/publications/syria-s-alliance-iran>

13- Majid Rafizadeh, "Iran's Economic Stake in Syria", 22/03/2019, the site:

http://mideastafrica.foreignpolicy.com/posts/2013/01/04/irans_economic_stake_in_syria

14- Will Fulton and Others, Syria-Iran Foreign Relation, 22/03/2019, the site:

<http://www.irantracker.org/foreign-relations/syria-iran-foreign-relations>

15- "Syrian opposition in exile plans to meet in Turkey", Sabah newspaper, 22/4/2019:

www.sabahenglish.com/World/2011/05/22/syrian-opposition-in-exile-plans-to-meet-in-turkey

16 - "Syria will emerge from crisis stronger – Moualem", Reuters, 23/04/2019:

www.reuters.com/article/2011/05/23/syria-eu-assad-idUSLDE24M22820110523

17- "EU imposes sanctions on Syria's Assad", Reuters, 23/04/2019:

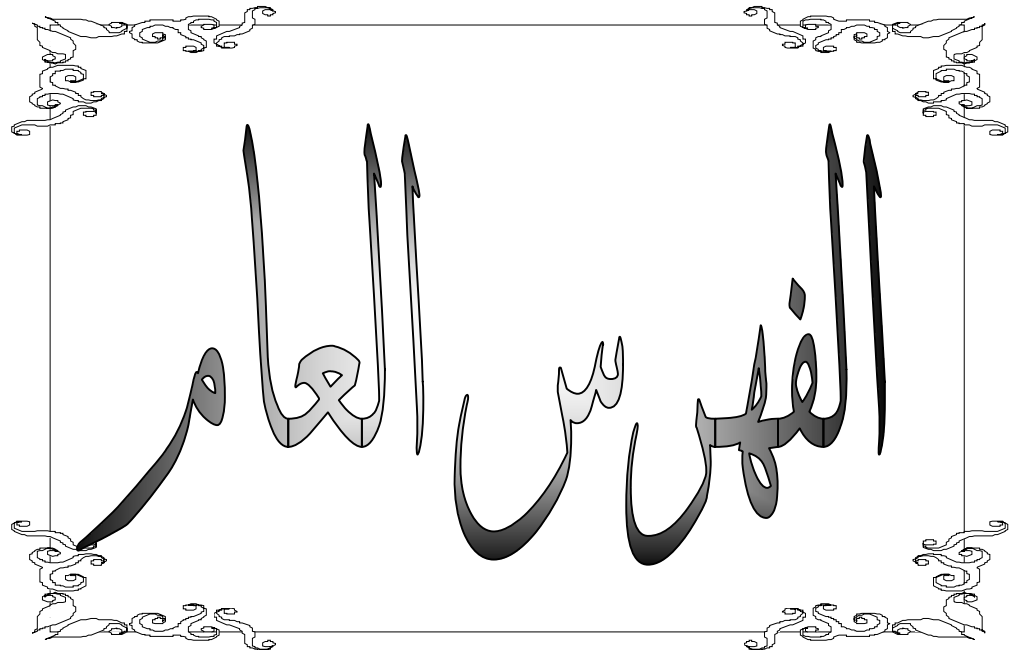
www.reuters.com/article/2011/05/23/us-syria-idUSLDE23N02P20110523.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- Find(Lay tevor) . Mrater .confliperfnton .Manageien .Andre soldvtion .STprTyearook.1994 ox Ford universty .press.P43

2 -BBC, Syria crisis: Where key countries stand, 18 February 2104.

3-



الفهرس العام

الفهرس العام

الصفحة	الموضوع
-	شكر وعرهان
أ-هـ	المقدمة العامة
الفصل الأول: إدارة الأزمة السورية أدوار الأطراف الإقليمية الدولية	
02	مقدمة الفصل
03	المبحث الأول: مفهوم الأزمة الدولية
03	المطلب الأول: تعريف الأزمة الدولية
09	المطلب الثاني: خصائص الأزمة الدولية
12	المطلب الثالث: أسباب الأزمات الدولية
18	المبحث الثاني مفهوم إدارة الأزمات الدولية
18	المطلب الأول: تعريف إدارة الأزمات الدولية
21	المطلب الثاني: مبادئ الأزمات الدولية
24	المطلب الثالث: مستويات إدارة الأزمات الدولية
26	المبحث الثالث: أساليب ووسائل إدارة الأزمة
26	المطلب الأول: الأسلوب الدبلوماسي
26	المطلب الثاني: إستراتيجية تفريغ الأزمة
28	خاتمة الفصل
الفصل الثاني: إدارة الأزمة السورية أدوار الأطراف الإقليمية الدولية	
30	مقدمة الفصل

31	المبحث الأول: الأدوار الدولية لإدارة الأزمة السورية
31	المطلب الأول: الدور الأمريكي في إدارة الأزمة السورية
33	المطلب الثاني: الموقف الروسي
35	المطلب الثالث: دور الاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمة السورية
39	المبحث الثاني: الأدوار الإقليمية لإدارة الأزمة السورية
39	المطلب الأول: الدور الإيراني لإدارة الأزمة السورية
44	المطلب الثاني: الدور السعودي تجاه الوضع في سوريا
46	المطلب الثالث: التأثير الإسرائيلي في إدارة الأزمة السورية
48	المبحث الثالث: الدور التركي في إدارة الأزمة السورية
48	المطلب الأول: طبيعة الموقف التركي تجاه الأزمة في سوريا
50	المطلب الثاني: الأهداف والتوجهات التركية تجاه الأزمة في سوريا
52	خاتمة الفصل
الفصل الثالث: إستراتيجية تركيا في سوريا - رهانات النجاح والإخفاق-	
53	مقدمة الفصل
54	المبحث الأول: التحديات التي تواجهها تركيا في ظل الأزمة السورية
54	المطلب الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لتركيا
56	المطلب الثاني: السياسة الداخلية لتركيا واستراتيجياتها
58	المبحث الثاني: حدود إدارة تركيا للأزمة السورية
58	المطلب الأول: مرحلة التردد والعقاب
60	المطلب الثاني: الدعم المفتوح وتجزئة الدعم
64	المبحث الثالث: مآلات وسيناريوهات الأزمة السورية في ظل الإدارة التركية
64	المطلب الأول: مآلات الأزمة السورية
67	المطلب الثاني: السيناريوهات المستقبلية للأزمة السورية

69	خاتمة الفصل
72	الخاتمة
75	قائمة المصادر والمراجع
80	الفهرس العام